بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة السودان المفتوحة

برنامج العلوم الإدارية

النقود والبنوك

رمز المقرر ورقمه: إدر202

تأليف : د.محمد فرح عبد الحليم

منشورات جامعة السودان المفتوحة، 2005

جميع الحقوق محفوظة لجامعة السودان المفتوحة، لا يجوز إعادة إنتاج أيّ جزء من هذا الكتاب، وبأيّ وجه من الوجوه، إلاّ بعد الموافقة المكتوبة من الجامعة

التحكيم العلمي: أ.د عمر على الخليفة الباقر

التصميم التعليمي : أ. محاسن عبد العزيز محمد

مراجعة التصميم : أ. عبد الرحمن رشيد سليمان

المراجعة اللغوية : أ. حسن سيد احمد الناطق

التنضيد طباعي: محمد فتح الرحمن محجوب و مني حمدان موسي

التصميم الفني : سناء عبد النبي سليمان

مقدمة المقرر

عزيزي الدارس،

مرحباً بك إلى هذا المقرر "النقود والمصارف" الذي سيأخذك في رحلة علمية إلى عالم المال. عالم الإثارة والغموض، عالم الربح والخسارة، عالم العائد والمخاطرة، عالم مفروض علينا التعامل معه، لكن القليل من سبر أغواره أو حاول التعمق في الموضوع.

وأظنك عزيزي الدارس من تلك القلة. فالتحاقك ببرنامج العلوم الإدارية بجامعة السودان المفتوحة دليل على رغبتك الأكيدة في الإبحار في عالم الاقتصاد والمال لاكتساب أكبر قاعدة ممكنة من المعرفة والتدريب في المجال الاقتصادي.

ومهمتي في هذا المقرر أن أرافقك في رحلتك الميمونة عبر دهاليز مادة النقود والمصارف لتدرس نشأة النقود وتطورها وأهمية المصارف التجارية والمركزية والنظام النقدي العالمي.

والمقرر قد صمم لتحقيق الأهداف العامة وهو يتألف من ست وحدات دراسية.

ونظراً لترابط الموضوع فإنك تحتاج إلى النظر إلى تلك الوحدات من زاوية شمولية متكاملة وتحاول أن تربط الوحدات بعضها ببعض

وقد أعددنا هذا المقرر بكامله في إطار التعليم عن بعد، لتعليمك بالكلمة المكتوبة ما يغني عن المحاضرة. لذا اشتمل المقرر على مجموعة واسعة من أسئلة التقويم الذاتي والتدريبات والتعيينات التي من شأنها أن تعطيك فرصة لترسيخ المفاهيم الأساسية واكتساب خبرة في فهم المادة العلمية للمقرر. كما أن اتصالك المستمر بالمشرف الأكاديمي الذي يقوم بتصحيح التعيينات والتعليق عليها، سيتيح لك توضيح بعض الأمور التي قد تستعصي عليك وتقدم لك تغذية راجعة تحتاج إليها لفهم الموضوع بالشكل الأمثل.

الأهداف العامة للمقرر

ينتظر منك عزيزي الدارس، بعد دراسة هذا المقرر أن تصبح قادراً على أن:

1. تناقش وظائف النقود في الحياة الاقتصادية.
2. تبين أنواع النظم النقدية والأسس التي تتحكم في اختيار النظام النقدي الملائم.
3. تشرح دور المصارف في النظام الاقتصادي.
4. توضح طبيعة عمل المصارف التجارية والمصرف المركزي من خلال تعرف وظائفها.
5. تفهم الرقابة على النقود.
6. تتعرف التطور التاريخي للجهاز المصرفي والنقدي في السودان.
7. تناقش السياسة النقدية والمالية وأثرها على تقلبات الأسعار.
8. تتبين معدلات الأداء في تأدية المصارف لوظائفها.
9. تحدد تركيب مؤشرات تقويم الأداء في البنوك التجارية.
10. تصنف الأصول بغرض التحليل بالنسب المالية.
11. تتبين الهيكل التنظيمي لإدارة البنوك التجارية.

محتويات المقرر

الوحدة	عنوان الوحدة	الصفحة
الأولى	النقود	1
الثانية	الرقابة على النقد (النظم والقوانين)	27
الثالثة	نشأة المصارف عامة	83
الرابعة	قياس معدلات الأداء في تأدية المصارف	167
الخامسة	تركيب مؤشرات تقويم الأداء في البنوك	197
السادسة	دور البنوك في تركيز الأسعار وكمية وسائل الدفع بالدولة	235


الوحدة الأولى
النقـود

محتويات الوحدة

الموضوع	الصفحة
المقدمة	4
تمهيد	4
أهداف الوحدة	5
1. المقايضة	6
1.1 مفهوم المقايضة	6
1.2عيوب المقايضة	7
2. نشأة النقود	9
3. وظائف النقود	10
1.3 النقود كوسيط للتبادل	10
2.3 النقود كمقياس للقيمة	11
3.3 النقود كمخزن للقيمة	11
4.3 النقود كوسيلة للمدفوعات الآجلة	12
4. أنواع النقود	14
1.4 النقود المعدنية	14
2.4 النقود الورقية	14
3.4 النقود المصرفية	15
5. كيف تقسم النقود	16
1.5 نقود سلعية	16
2.5 نقود إلزامية	16
3.5 نقود مدارة	16
4.5 نقود مصرفية	16
6. أقسام الودائع المصرفية	16

الموضوع	الصفحة
1.6 الودائع الدخلية	16
2.6 الودائع التجارية	17
3.6 الودائع الادخارية	17
الخلاصة	20
لمحة مسبقة عن الوحدة التالية	21
إجابات التدريبات	22
مسرد المصطلحات	24
المراجع	25

المقدمة

تمهيد

أهلاً بك عزيزي الدارس، إلى الوحدة الأولى من مقرر النقود والمصارف والتي جاءت بعنوان "النقود". تناقش هذه الوحدة "نظام المقايضة وعيوبه" بعدد من الأفكار التي تتعلق بنظام المقايضة الذي كان سائداً في العصور القديمة. التي تفسر صعوبة استمراره وتؤكد ضرورة البحث عن بديل أفضل يتمثل ذلك في اقتصاد التبادل الذي يعتمد على النقود في إتمام المعاملات الاقتصادية ويبتعد عن عيوب نظام المقايضة – كما تتناول بالتفصيل " النقود، نشأتها، تطورها، أنواعها وظائفها ".

اشتملت الوحدة على أسئلة للتقويم الذاتي وتدريبات تساعدك على مراجعة أجزاء الوحدة، وكذلك هناك تعيينات ترسل للمشرف الأكاديمي للتعليق والتصحيح بحيث تتيح الفرصة لمراقبة مدى تقدمك في استيعاب المادة وتقديم المساعدة المناسبة.

مرة أخرى مرحباً بك إلى هذه الوحدة، ونأمل أن تستمتع بدراستها.

أهداف الوحدة



بعد أن تنتهي من دراسة هذه الوحدة، والقيام بجميع النشاطات المتضمنة فيها. ينتظر منك أن تكون قادراً على:

1. أن توضح المقصود بنظام المقايضة.
2. تعّرف النقود.
3. تناقش وظائف النقود في الحياة الاقتصادية.
4. تحدد أنواع النقود.

نشاط



تصور كيف كانت الحالة قبل ظهور النقود!!وكيف كان التعامل بين الناس
ضع تصوراً وتخيل حالة الأسواق أو المجتمعات البدائية في البيع والشراء؟
دون ملاحظتك وناقشها مع زملائك

1. المقايضة Barter

1.1 مفهوم المقايضة

كان الإنسان الأول يعتمد في حياته على صيد الحيوانات البرية والأعشاب التي تنبت بفعل الطبيعة من أمطار، فيأكل لحم الحيوانات التي يقوم بصيدها، وقد يشرب من ألبانها ويستر جسمه بأوراق الأشجار أو بجلود الحيوانات التي يصطادها.

وبعد أن تطورت حياته وعرف الزراعة وبدأت تتشكل مجموعات القبائل، و أصبح الفرد منتجاً سواء في مجال الزراعة أو الصيد وأصبحت منتجاته تفوق احتياجاته اليومية، كان لزاما عليه أن يقوم بتصريف هذه المنتجات التي تفوق احتياجاته، بذا عرف الإنسان الأول عملية المبادلة Exchange، وأخرجته هذه العملية من حياة العزلة إلى حياة البيع والشراء في شكل عمليات تبادل للسلع والمنتجات وهو ما يسمى بالمقايضة Barter، ومع توفر الفائض من المنتجات في جميع أنواع الحاصلات الزراعية وأنواع الصيد، تعددت الحاجات وتزايدت الرغبة في المبادلة حيث يحتاج المزارع الذي لديه فائض من المنتجات الزراعية إلى اللحوم من الصيادين أو منتجاتهم من جلود الحيوانات، وقد يحتاج كلاهما (المزارع والصياد) إلى الأدوات التي تعين كليهما في مهنته فبدأ ظهور الصناع البدائيين الذين يقومون بإنتاج الأدوات الزراعية وأدوات الصيد من المواد الأولية المتوفرة كالحجارة وأخشاب الأشجار.

وبذا بدأت عملية المبادلة تزداد بين الأفراد والمجتمعات وكان لابد من وجود مكان يلتقي فيه العارضون لمنتجاتهم وهو ما أطلق علية السوق Market، وكانت هذه العملية في بدايتها تتم في أبسط أشكال التبادل، وكانت عملية المبادلة في بداية الآمر تتم في شكل صامت، وأطلق عليها

بالفعل اسم التبادل الصامت وذلك لتجنب أعمال العنف التي كانت سائدة بين القبائل في ذلك الوقت، حيث يقوم أحد أطرف التبادل في ذلك السوق المتعارف عليه فيضع سلعته التي يرغب في تقديمها مقابل حصوله على منتجات الآخرين من القبائل الأخرى ثم يبتعد بعض الشيء عن ذلك المكان ويقف في مكان يرقب فيه عن كثب ما يحدث لسلعته ويأتي آخر ليضع أيضا ما لديه من منتجات ويبتعد فيتقدم الشخص الأول ويفحص السلعة التي تقدم بها الشخص الآخر فإن وجدت لديه القبول يقوم بأخذها وان لم يرض بها أنسحب مرة أخرى ليتقدم الشخص الثاني بتقديم عرض أفضل وهكذا، وإن لم تكون النقود معروفة لدى هذه المجتمعات، سارت حياتهم على هذا الحال من عمليات المبادلة سلعة مقابل أخرى.

نشاط



لماذا لم تظهر الحاجة إلى النقود في العصور البدائية، ناقش الإجابة عن هذا السؤال مع زملائك؟

2.1 عيوب المقايضة

ظهرت لعملية المقايضة عدة عيوب ومعوقات يمكن آن نوجزها فيما يلي:-

أ. الافتقار إلى التوافق المزدوج في الحاجات والرغبات

The lack of double Coincidence of wants

إذ يجب وجود توافق بين رغبات طرفي المبادلة حتى تتم عملية المقايضة على أكمل وجه، أثبتت التجربة عدم توافق الرغبات في كل الحالات فليس من الميسور وجود الشخص الذي يمتلك سلعة تفوق حاجاته ويرغب في مبادلتها بسلعة أخرى وان يعثر بسهولة على ذلك الشخص الذي لديه ذات السلعة التي يرغب فيها الشخص الأول وله الرغبة في اقتناء ما يقوم بتقديمه، وعلى سبيل المثال إذا وجدنا شخصا لديه فائض من منتج زراعي معين ويرغب في الحصول على جلد حيوان مثلا فأنه قد يعثر على شخص لديه الجلد ولكن لا يرغب في الحصول على ذلك المنتج الزراعي الذي يقوم بتقديمه الطرف

الآخر أو أن شخصاً آخر لديه الرغبة في هذا المنتج الزراعي ولكن ما يتقدم به هو أوانٍ فخارية أو أدوات صيد، فكان لابد من شخص ثالث أو طرف رابع يقوم بتحقيق هذه المعادلة غير المتوافقة من الرغبات مما خلق تعقيدات في عملية المقايضة.

ب. عدم القابلية للتجزئة

كذلك من معوقات عملية المقايضة أن بعض السلع غير قابلة للتجزئة فإذا ما وجدنا شخصا لديه حيوان يرغب في مبادلته بمنتجات زراعية مثلا وكان الشخص الآخر مقدم هذه السلعة لديه كمية معينة ويرغب في الحصول على لحوم صيد ولكنه لا يرغب في الحيوان بالكامل ويصعب تجزئه هذا الحيوان إلا إذا وجدنا من يرغب في شرائه بالكامل أو وجد أكثر من شخص يرضون باقتسامه سوياً.

ت. صعوبة تحديد قيم للسلع والخدمات

هذه المشكلة سببها عدم وجود وحدة قياسية عامة مقبولة لدى جميع الأفراد للتعامل بها مقياساً لمنتجات كل فرد إذ يصعب تحديد قيمة المنتجات على اختلاف أنواعها وهل هي مساوية لما يقوم بتقديمه الطرف الآخر آم لا؟

ث. عدم القابلية للتخزين

إذ يصعب تخزين بعض المنتجات القابلة للتلف مما يفقدها قيمتها عند المبادلة، كما أن هناك الخدمات التي لا يمكن تخزينها علما بأنها تدخل في عمليات المبادلة كالسلع تماما لأن لها قيمة تبادلية.

ج. عدم صلاح المقايضة للتأجيل

إذ يصعب الدخول في مقايضة لعمليات آجلة، فقد يرغب شخص في الحصول على سلعة ما على أن يقوم بتقديم المقابل سلعة أخرى بعد حين كأن يقدم منتجا زراعيا لم يحن وقت حصاده أي إن عمليات القروض أو الدين لم تستطع أن تقوم بها عملية المقايضة.

لكل هذه العيوب كان لابد من وجود نظام آخر يحل محل المقايضة بحيث يقضي على هذه الإشكاليات.

أسئلة تقويم ذاتي

1. عرف نظام المقايضة؟
2. عدد صعوبات نظام المقايضة؟
3. هل كان من الممكن استمرار نظام المقايضة ولماذا؟

2. نشأة النقود

كانت الصعوبات التي تم ذكرها عن المقايضة هي البوابة الرئيسة لظهور النقود، وكان اتساع النشاط الاقتصادي للإنسان واتباع الأفراد لنظام التخصص العامل المساعد والمعجل لظهور النقود.

اتخذ الإنسان النقود السلعية Commodity money كأساس لقياس قيم الأشياء، وكان اتخاذ النقود السلعية خطوة كبيرة نحو تذليل صعوبات المقايضة، و كانت السلع المستخدمة كنقود تختلف باختلاف المجتمعات والبيئات و من السلع التي استخدمت كنقود، الفراء، التبغ، الماشية ....الخ، إذ اتخذت الماشية في الهند مقياسا لتحديد قيم السلع، حيث كان رأس الماشية يساوي إردبا من القمح.

تم تطورت إلى استخدام الفضة والذهب و ذلك قبل معرفة المصكوكات (ضرب أول عملة في القرن الثامن قبل الميلاد حيث أصدر البابليون في آسيا الصغرى سبائك صغيرة بيضاوية الشكل كانت الأولى من نوعها واستخدم البابليون الذهب والفضة حوالى 2000عام قبل الميلاد...) وبدخول النقود إلى حيز الوجود تم تقسيم عملية التبادل إلى جزءين الأول استبدال السلع والخدمات بالنقود ثم تستبدل النقود بالسلع والخدمات التي يرغبها.

3. وظائف النقود

كما سبقت الإشارة فان ظهور النقود قد قضى على المشاكل التي كانت تواجهها عملية المقايضة، وكان الهدف الأساسي للنقود هو تسهيل عملية التبادل التجاري وتقليل الجهد والوقت اللازمين للعملية التجارية

وظائف النقود مكنت من التغلب على مشاكل المقايضة وتتلخص هذه الوظائف فيما يلي:

1. وسيط للتبادلMedium of Exchange .
2. مقياس للقيمة Measure of value .
3. وحدة للقياس Unit of Measurement .
4. مخزن للقيمة أو الثروةStore of Value .
5. معيار للمدفوعات الآجلة Standard of Deferred Payment .
6. تُحظى بالقبول العام General Acceptable Commodity

1.3 النقود كوسيط للتبادل

سبق أن ذكرنا أنة يلزم لقيام عملية المقايضة وجود ازدواج في الحاجات و الرغبات بين المتبادلين، وذكرنا صعوبة وجود هذا التطابق، إذ يصعب فعلا الحصول على شخص يرغب في مبادلة سلعة بسلعة أخرى يقوم بتقديمها شخص آخر في نفس الوقت، فكان لظهور النقود كوسيط للتبادل القضاء على هذه المشكلة إذ يقوم الشخص ببيع سلعته النقود والحصول على متطلباته (الشراء). بالنقد الذي في يده. كما أن النقود كوسيط للتبادل قضت على مشكلة عدم قابلية بعض السلع للتجزئة في المقايضة إذ أن أي شخص يقوم ببيع سلعته مقابل النقد المساوي والمعادل لهذه السلعة ثم يقوم بشراء الكمية التي يرغب فيها من السلع والخدمات الأخرى بما يعادلها من نقود.

كما ساعد ظهور النقود على اتساع رقعة الاقتصاد، وسيادة نظام التخصص وتقسيم العمل، فنجد أن كل عامل يقضي (ينفق) وقته في إنتاج سلعة معينة أو خدمة معينة أو جزء منها مما يساعد على التخصص و الإنتاج الوفير والخروج من عزلة الاستهلاك الذاتي.

كما أن ظهور النقود ساعد على تبادل معظم المنتجات عدة مرات قبل وصولها إلى المستهلك الأخير.

ومن هذه الوظيفة يمكن أن نطلق على النقود " بأنها قوة شرائية لها صفة القبول العام " وبذا فصلت النقود عملية التبادل إلى شقين منفصلين تماما هما عملية البيع و عملية الشراء دون إلزام إن يشتري البائع ما يملكه الطرف الآخر وبذا تنتفي عملية الازدواج في التبادل.

2.3 النقود كمقياس للقيمة Value Measurement

تعتبر النقود مقياساً لقيم الأشياء أو وحدة للحساب Unit account كما يطلق عليها البعض – إذ تعتبر النقود وهي تقوم بالوساطة بين البائعين والمشترين إنما تعبر عن القيم النسبية لجميع السلع المختلفة، وبذا تمكنت النقود من القضاء على الإشكالية التي تعاني منها عملية المقايضة من وجوب إيجاد القيم النسبية في كل عملية تبادل على وحدة وبالنسبة لكل السلع وبالنسبة لكل فرد من المشتركين في التبادل.

أصبحت المجتمعات تتفق على وحدات معينة من النقود تقاس بها السلع المختلفة وتصبح هذه الوحدات النقدية هي الأثمان التي تقابل كل سلعة أو خدمة و لاشك أن ذلك يبسط أمر التبادل التجاري ويسهل عملية الحساب، كذلك شاع وجود النقود على دراسة رجال الأعمال لعوامل أو عناصر الإنتاج المختلفة إذ أصبح للمادة الخام سعر وللعمالة سعر وهكذا، كما ساعد ذلك على تحديد حجم الإنتاج الأمثل و تعديل الإنتاج وتغييره من سلعة لأخرى حسب الأسعار.

ولاشك أن اعتبار مقياس للقيمة من وظائف النقود أن تحتفظ الوحدات النقدية ذاتها بثبات في قدرتها و قوتها الشرائية حتى تكون مقياسا مرضيا للقيم.

3.3 النقود كمخزن للقيمة Store of Value

تعتبر النقود مصدرا أو مخزنا للقيم والثروات فمن الصعب تصور وجود مدخرات في ظل نظام المقايضة، فلا يمكن للأفراد أن يقوموا بتخزين جزء من إنتاجهم لفترات طويلة من الزمن لمواجهة الطوارئ المحتملة في المستقبل، وذلك لأن معظم السلع تفسد أو تعطب أو تتقادم وتفقد قيمتها بالتقادم، كما أن هنالك الخدمات التي لا يمكن تخزينها.

وكيف لنا إن نتخيل المهنيين كالأطباء والمدرسين وهم يحاولون ادخار جزء من إنتاجهم لمقابلة احتياجاتهم المستقبلية أو درء الخطر عند الشيخوخة لاشك أن استخدام النقود أزال كل هذه المعوقات.

4.3 النقود كوسيلة للمدفوعات الآجلة

أصبحت النقود باعتبارها مقياساً للقيمة ومخزنا لها أيضا تصلح أن تلعب دورا هاماً في سداد المدفوعات الآجلة أو المستقبلية، فالنظام الاقتصادي تكثر فيه العمليات الآجلة تسهيل تحريك عملية تبادل المنتجات و كان من الصعب أن يتم ذلك في نظام المقايضة ولكن من الميسور أن تتم عملية المدفوعات الآجلة بالنقود، إذا فالنقود سهلت من عمليات القروض والبيع الآجل.

وهناك من الكتاب من يعتبرون وظيفة النقود كمقياس للمدفوعات الآجلة ضمن وظيفتها كمقياس للقيمة .

ويعتبر البعض من الكتاب الاقتصاديين أن الوظيفتين "وسيط للتبادل ومقياس للقيمة "وظائف أصلية Primary Functions.

في حين أن الوظيفتين (مخزن للقيمة و وسيلة للمدفوعات الآجلة) هما وظيفتان مشتقتان Derivative Functions.

إن النظام الاقتصادي في مختلف دول العالم يقوم على النقود وهي تمثل مركز الصدارة في مختلف المعاملات الاقتصادية القائمة سواء كان نظام اشتراكيا أو رأسماليا.

وإذا نظرنا للنقود من الناحية الاقتصادية لوجدنا أنها تعبر عن الدخل وكذلك الثروة التي يحتفظ بها الأفراد والجماعات .

فإذا كان للنقود هذا الدور الخطير فكيف نعرّف النقود؟

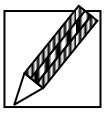
نجد أنه من الصعوبة بمكان تعريف النقود ولكن كل ما يمكن قوله هو أنها سلعة لها قوة شرائية عامة نستطيع بمقتضاها أن نحصل على أي سلعة أخرى بالتبادل، وعليه فهي وسيط للتبادل لان أي سلعة أو خدمة تقوم النقود بشرائها أو مبادلتها فهي، أي النقود، القيمة المقابلة لهذه السلعة أو الخدمة لذا فهي تعتبر مقياساً للقيمة و هي مؤهلة للاستعمال الآجل أي أداة لتخزين القيمة أو الادخار ولأننا وصفنا النقود بهذه الصفات التي تعد هي وظائف النقود فإننا نعتبر هذه الوظائف هي التي نسوقها كتعريف للنقود.

أسئلة تقويم ذاتي



1. ما هو الهدف الأساسي من ظهور النقود؟
2. تحدث باختصار عن النقود كمقياس للقيمة؟
3. اذكر العامل المساعد والمعجل لظهور النقود؟

تدريب(1)



اشرح الوظائف الأساسية للنقود؟

4. أنواع النقود

1.4 النقود المعدنية

وهي عبارة عن مسكوكات من المعادن كالذهب أو الفضة أو النحاس وكانت في بداية الأمر نقودا معدنية كاملة تتعادل فيها ما تحتويه من المعادن مع قيمتها القانونية أو الرسمية. وتداولت هذه النقود بهذا الشكل والمضمون في إنجلترا قبل الحرب العالمية الأولى وهي فترة سريان نظام الذهب بصورته الأصلية.

أما النقود المعدنية غير الكاملة فهي التي تكون قيمتها القانونية والرسمية أعلى من قيمة محتواها من المعدن وهي النقود المعدنية المتداولة منذ فترة الحرب العالمية وحتى وقتنا هذا.

2.4 النقود الورقية

وهي أوراق تصدرها الحكومات مباشرة أو عن طريق البنوك المركزية ويطلق عليها أوراق البنكنوت ومن الملاحظ أن جميع هذه الأوراق تحمل العبارة التالية :يتعهد البنك المركزي المعني بدفع مبلغ وقدره(كذا) "مقابل هذا السند " وهذا يعني أن العملة الورقية إذا ما تقدم بها صاحبها أو حاملها لتحويل هذه الورقة إلى ما يعادل قيمتها من الذهب أو الفضة أو أي معدن آخر وعملة أخرى فان البنك المركزي المعني على استعداد بل مجبر على سداد تلك القيمة بالقيمة المعدنية وهي في هذه الحالة تعتبر نقودا ثابتة Representative و كان النظام المطبق في هذه الحالة يسمى نظام قاعدة الذهب.

ثم انتقلت النقود الورقية في مرحلة ثانية وعندما عجزت فيها الحكومات عن دفع المقابل بالعملات المعدنية وذلك لكثرة المعروض أو المطبوع من النقود الورقية دون مقابل لها من الذهب أو الفضة فتنصلت الحكومات عن هذا التعهد أصبحت النقود الورقية "إلزامية "وذلك بان تلزم الدولة الأفراد على قبولها و تداولها دون إن تلتزم باستبدالها لهم بأي عملة أخرى سميت "بالنقود الإلزامية ".

3.4 النقود المصرفية

وهذا النوع من النقود سيأتي الحديث عنه بالتفصيل عند عرضنا لموضوع البنوك ولكن يمكن أن نشير هنا إلى أن الودائع التي يقوم الأفراد و الهيئات بإيداعها كحساب جار بالبنوك والتي تعتبر في هذه الحالة ديونا على البنوك بشكل معين ويعطي البنك لكل حساب "مودع" دفتر شيكات و عند تحرير هذا الشخص للشيك بأي قيمة يكون مساويا لرصيده في البنوك أو بمبلغ أقل فإن ذلك يعتبر بمثابة نقود صالحة لسداد أي التزامات لهذا الشخص سواء قام بشراء سلعة أو الحصول على خدمة أو قام بسداد مديونية عليه فان الشيك يعامل معاملة النقد في هذه الحالة .

نشاط



هل تحتفظ بوديعة لك في أحد المصارف، وقمت باستخدامها في تسديد الالتزامات، اكتب لنا شعورك بعد إتمام عملية الوفاء وسداد الدين..

5. كيف تقسم النقود

قام العالم الاقتصادي جون ماينر كينز بتقسيم النقود إلى:

1.5 نقود سلعية

وهي تقابل النقود المعدنية الكاملة في تعريفنا السابق وليس من الضروري أن تكون المعادن فهي وحدات من سلعة اختيرت لتؤدي وظيفة النقود.

2.5 نقود إلزامية

تعادل النقود المعدنية المساعدة والنقود الورقية الإلزامية في التقسيم السابق لاختلاف قيمتها عن قيمة المعدن المصنوع منها.

3.5 نقود مدارة

كنقود الإلزامية وتقوم الدولة بإدارتها و إصدارها حسب القيمة الإلزامية لها.

4.5 نقود مصرفية

هي ذاتها التي جاءت في تعريفنا السابق وهي تمثل مديونية على البنوك لصالح الأفراد المودعين كما سبق القول .

6. أقسام الودائع المصرفية

كما يقسم كينز الودائع المصرفية إلى ثلاثة أنواع هي:

1.6 الودائع الدخلية Income Deposits

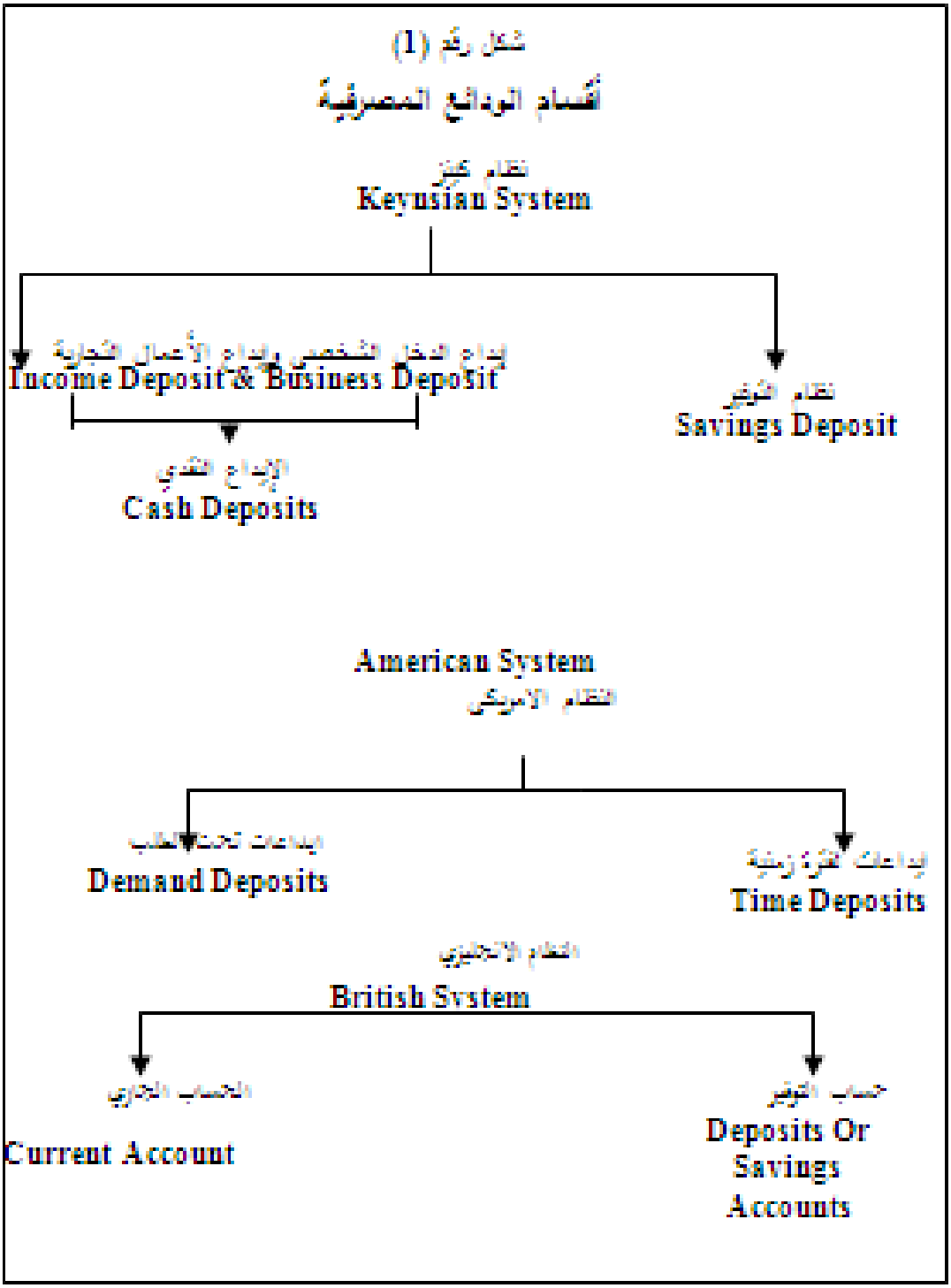
وهي الودائع النقدية التي يقوم الأفراد بإبدعها في البنوك من دخولهم الشخصية لاستعمالها في مقابلة مصروفاتهم الشخصية وحاجياتهم المعيشية.

2.6 الودائع التجارية Business Deposits

وهي التي يحتفظ بها التجار والصناع في البنوك لمقابلة عملياتهم التجارية والصناعية ويقومون بإيداع حصيلة مبيعاتهم في البنوك ثم يقومون باستعمال هذه الودائع في مقابلة التزاماتهم ومدفوعاتهم في تسيير أعمالهم التجارية والصناعية.

3.6 الودائع الادخارية Saving Deposits

`وهي تختلف عن السابقتين، في أن المودع يقوم بادخار جزء من دخله لسبب أو آخر وقد يكون دافعه هو الانتفاع بسعر الفائدة أو أنة يقوم بالاحتفاظ بمدخراته للقيام باستثمارها مستقبلا .ولقد عرض فؤاد هاشم (الشكل رقم1) مبينا هذه التقسيمات في كل من النظام الكينزي والنظام الأمريكي والنظام الإنجليزي.


شكل رقم (1)
أقسام الودائع المصرفية
نظام كينز
Keyusian System
إيداع الدخل الشخصي وإيداع الأعمال التجارية
Income Deposit & Business Deposit
نظام التوفير
Savings Deposit
الإيداع النقدي
Cash Deposits
American System
النظام الأمريكي
إيداعات تحت الطلب
Demand Deposits
إيداعات لفترة زمنية
Time Deposits
النظام الانجليزي
British System
الحساب الجاري
Current Account
حساب التوفير
Deposits Or
Savings
Accounts

تدريب (2)



1. كيف فسرت المدرسة الكينزية ظاهرة التضخم؟ ولماذا يعتقد الاقتصاديون أن الآراء إلتي طرحتها المدرسة الكينزية لا تفيد البلد إلا في بداية عملية التنمية؟ .

ومن نافلة القول أن الودائع الادخارية في النظام المصرفي غير الإسلامي تحظى بفوائد تدفعها البنوك نظير استغلالها لهذه الودائع المستقرة، أما الودائع الجارية فنظرا لعدم استقرارها لا تدفع عنها فائدة وربما قام البنك بتحصيل رسوم نظير الخدمات التي يقوم البنك بها للعميل، كقيامه بحفظ نقوده أو التسهيلات التي يقدمها له كالتحويلات أو عمليات الإيداع والسحب.

أسئلة تقويم ذاتي



1. عدد أنواع النقود؟
2. اذكر وظائف النقود؟
3. عرف النقود المصرفية أو الائتمانية؟

تدريب (3)



هل تعتبر النقود المعدنية نقوداً سلعية؟ ناقش ذلك.

الخلاصة

نقترب الآن عزيزي الدارس من نهاية هذه الوحدة، وقد حاولنا أن نساعدك في ثناياها على تفهم قضية البنوك – تلك السلعة التي أصبحت تسري في جسم الاقتصاد كما يجري الدم في جسم الإنسان. نأمل أن يحقق لك هذا العلم والفهم الفاعلية والنجاح في متابعة المقررات الدراسية المختلفة الأخرى.

ففي هذه الوحدة عرضنا الحاجة إلى وجود النقود – من خلال استعراض نظام المقايضة، الذي ساد في العصور القديمة، ومن ثم أظهرنا عيوب هذا النظام. والتي هي في الوقت نفسه صعوبات تحول دون استمراره في مراحل التطور الحضاري اللاحقة. مما أكد أهمية الحاجة إلى وجود النقود، والبحث عن سلعة أو شيء ما يستخدم في التداول لفصل عملية الشراء والبيع، فكانت الأنواع المختلفة لعدد من السلع، التي اتفق الأفراد في المجتمعات القديمة على أن تستخدم في التداول وسيطاً في التبادل، ومقياساً للقيم، وأصبحت هذه السلع تقوم مقام النقود، واختلفت وفقاً للعادات والتقاليد والظروف الاقتصادية وخصائص البيئة ومراحل التطور الاجتماعي. وظهرت أشكال متعددة لها، وهذا ما جعل تعريف النقود يؤكد على أن أي شيء يمكن أن يلقى القبول العام في التداول يستخدم وسيطاً في التبادل ومقياساً للقيم يمكن أن يعتبر نقوداً ويقوم بوظائفها والتي بصفة أساسية هي القيام بمقياس لقيم السلع ووحدة للحساب ووسيط للتبادل ومن ثم يمكنها القيام بالوظائف الأخرى. كأداة لاختزان القيم والادخار، وأداة لدفع الديون الآجلة. وأن تشكل بالتالي السيولة في حد ذاتها، حيث يمكن للأفراد أن يفضلوا الاحتفاظ بها وادخارها في شكل أصل كامل السيولة.

وقد اتخذت النقود أشكالاً مختلفة خلال تطورها إلى أن وصلت إلى ما هي عليه الآن، فظهرت في شكلها السلعي حيث اختلفت السلع النقدية، في كل مرحلة من مراحل التطور إلى أن ظهرت في شكلها المعدني، ثم الوضع بعد ذلك فاستخدمت النقود الفضية والذهبية. وفي مرحلة لاحقة ظهرت النقود الورقية واستمرت حتى العصر الحاضر. ولا يقتصر في العصر الحديث على وجود النقود الورقية فحسب. بل ظهرت إلى جانبها النقود المصرفية أو الائتمانية، والتي بدأت تتطور وتشكل النسبة الأكبر في المجتمعات المتقدمة ذات الأنظمة النقدية.

لمحة مسبقة عن الوحدة الدراسية التالية

عزيزي الدارس،

سوف تدرس في الوحدة التالية نظام النقد العالمي والظروف التي أدت إلى قيامه، ونشأة الرقابة على النقد الأجنبي، ثم مفهوم وأهداف وأساليب الرقابة على النقد وأخيراً دراسة تفصيلية عن صندوق النقد الدولي.

إجابات التدريبات

تدريب 1

1. النقود مقياس للقيم

يعني قيام النقود بوظيفتها كمقياس للقيمة إرجاع قيم جميع السلع والخدمات إلى النقود كأن يقال ثمن رطل اللبن 80 ديناراً ومتر القماش 200 دينار وهكذا. وكذلك فان استخدام النقود كمقياس للقيمة تتمخض عنه وظيفة أخرى وهو استخدام النقود كوحدة للحساب. ومن الواضح أن استخدام النقود مقياساً للقيم قد قضى على أحد عيوب المقايضة ووحدة لحساب القيم، ولولا وجود النقود وقيامها بالوظيفتين، لتعذر على الاقتصاد القيام بوظيفته.

2. النقود وسيط للتبادل

والواقع أن قيام النقود بوظيفة وسيط للتبادل، يعتبر أحد الأعمال المهمة التي أسهمت في تقديم المجتمع الاقتصادي، القائم على تقسيم العمل، وقضت تماماً على إحدى الصعوبات الرئيسية لنظام المقايضة وهي صعوبة توافق رغبات المتعاملين.

3. النقود أداة للاحتفاظ بالقيم والادخار

يتوقف نجاح النقود في أداء وظيفة الاحتفاظ بالقيم والادخار على عاملين:

أولهما ثبات قيمة النقود النسبي، وعدم فقدان قيمتها بمرور الزمن عليها ، وثانيهما أن تتوافر المنتجات التي يرغب فيها الفرد في الوقت الذي يحتاجها فيه.

4. النقود أداء للمدفوعات الآجلة

لا تعدو أن تكون هذه الوظيفة للنقود امتداداً للوظائف السابقة، مقياساً للقيمة وأداة للاحتفاظ بالقيم والادخار وتتمثل هذه الوظيفة للنقود في تسهيل عمليات العقود الآجلة لتسويق المنتجات وتحديد أثمانها، وتسليمها في وقت لاحق.

5. النقود أصل سائل

يفضل الأفراد الاحتفاظ بجزء من ثروتهم في صورة نقدية سائلة، وخاصة إذا ما توقعوا انخفاضاً في أسعار السلع في المستقبل. حتى يتمكنوا من تلبية حاجاتهم الاستهلاكية بوحدات نقدية أقل.

التدريب 2

فسر كينز أو ما يعرف بالمدرسة الكينزية ظاهرة التضخم بالاختلال بين العرض الكلي والطلب الكلي. وقد فرق بين حالتين ، الحالة الأولى حالة ما قبل وصول الاقتصاد القومي إلى مرحلة التوقف الكامل. في هذه الحالة لا تكون موارد البلد وطاقاته الإنتاجية قد وصلت إلى أقصى طاقاتها في الإنتاج. فان أي زيادة في الطلب من شأنها أن تحدث زيادة في عرض السلع والخدمات ولا ترفع الأسعار بزيادة محسوسة.

الحالة الثانية: حالة وصول الاقتصاد القومي إلى مرحلة التوظف الكامل. في هذه الحالة عندما يزداد الطلب فان العرض لا يزداد ولكن الأسعار ترتفع. ويعزى رفع السعر إلى أن موارد وطاقات البلد الإنتاجية تكون قد وصلت إلى أقصى طاقاتها في الإنتاج بخلاف الحال في الحالة الأولى.

تدريب 3

للإجابة عن هذا التدريب يقتضى منك عزيزي الدارس أن تقارن بين النقود السلعية والمعدنية – وفي واقع الحال فان النقود المعدنية هي نقود سلعية، فإنما تختلف عن النقود السلعية وتتميز في كثير من الوجوه – ويلاحظ أن استخدام النقود السلعية لم يتمكن من القضاء المبرم على نظام المقايضة، بل ولا يزال يشكل عائقاً أمام اتساع نطاق المعاملات، مما دعا الأفراد إلى البحث عن وسيلة أخرى، تقوم بوظيفة النقود، وتعالج قصور النقود السلعية.

مسرد المصطلحات

المقايضة: Barter

نظام للتبادل السلعي، ساد خلال مرحلة الاقتصاد العيني. يتم التبادل فيه سلعة بسلعة أخرى، دون أن يتوسط بين عملية البيع والشراء أي وسيط آخر. ولكن مع زيادة حاجات الإنسان ومن ثم زيادة عدد السلع التي تشبع هذه الحاجات، ظهرت الحاجة إلى التخصص وتقسيم العمل وكذلك الحاجة إلى التبادل. وظهرت بالتالي عيوب هذا النظام. التي تعيق استمراره.

النقود: Money

أي شيء يتفق عليه أفراد المجتمع للقيام بوظائف النقود الأساسية والمشتقة. وقد استخدمت المجتمعات أنواعاً مختلفة من النقود في التداول. توافقت مع التطور والعادات والتقاليد والمعتقدات الدينية.

النقود الورقية: Paper Money

هي النقود القانونية التي يصدرها المصرف المركزي في العصر الحالي. وقد حدد لها القانون قوة إبراء غير محدودة، وتستعمل لإتمام المبادلات الاقتصادية وسداد الديون.

النقود الائتمانية: Credit Money

هي النقود التي تخلقها المصارف التجارية. من خلال عملية خلق الائتمان، وهي النقود الأكثر انتشاراً، والتي تشكل النسبة الكبرى، حوالي 85% من عرض النقود في الاقتصاد القومي في الدول المتقدمة، ويتم تداول هذه النقود بواسطة الشيكات.

المراجع

1. محمود، حمد عبده – **الموجز في النقود والبنوك** – القاهرة : دار الكتاب الجامعي، 1978م.
2. عوض، فؤاد هاشم – **اقتصاديات النقود والتوازن النقدي** – القاهرة: دار النهضة العربية، دت.


الوحدة الثانية
الرقابة على النقد
(النظم والقوانين)

محتويات الوحدة

الموضوع	الصفحة
المقدمة	29
تمهيد	29
أهداف الوحدة	30
1. نظام النقد العالمي قبل نشأة الرقابة على النقد	31
2. الظروف التي أدت إلى قيام نظام الرقابة على النقد	32
3. نشأة الرقابة على النقد الأجنبي	35
1.3 تطور طريقة تسوية المعاملات الخارجية	35
2.3 نظم الصرف الأجنبي	41
4. الرقابة على النقد	51
1.4 مفهوم الرقابة على النقد	51
2.4 أهداف الرقابة على النقد	52
3.4 أساليب الرقابة على النقد	54
5. نشأة صندوق النقد	62
1.5 تنظيم المدفوعات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية	62
2.5 اتفاقية إنشاء صندوق النقد	63
6. قرارات اتفاقية يسمسوتيان	65
7. التسهيلات المالية التي يتيحها الصندوق للدول الأعضاء	69
8. التعديلات التي أدخلت على اتفاقية صندوق النقد الدولي	71
الخلاصة	76
لمحة مسبقة عن الوحدة التالية	77
إجابات التدريبات	78
مسرد المصطلحات	80
المراجع	82

المقدمة

تمهيد

أهلاً بك عزيزي الدارس، في الوحدة الثانية من مقرر النقود والمصارف وتتكون هذه الوحدة من ثمانية أقسام رئيسة حيث يزودك القسم الأول منها بنظام النقد العالمي قبل نشأة الرقابة على النقد، ويفيدك القسم الثاني معرفة الظروف التي أدت إلى قيام بنظام الرقابة على النقد. في حين يساعدك القسم الثالث علي التعرف على نشأة الرقابة على النقد الأجنبي من خلال تسليط الضوء على تطور تسوية المعاملات الخارجية، ونظم الصرف الأجنبي– ويزودك القسم الرابع بالرقابة على النقد من خلال الشرح والتوضيح لمفهوم وأهداف وأساليب الرقابة على النقد.

والأقسام الخامس، والسادس، والسابع والثامن على التوالي عن صندوق النقد الدولي حيث يتم تزويدك بمعلومات عن نشأة صندوق النقد، وقرارات اتفاقية سمسموتيان، والتعديلات التي أدخلت على اتفاقية صندوق النقد.

وسوف تضمن هذه الوحدة عدداً من التدريبات التي تتعلق بكل قسم من الأقسام مع حلول وتعليقات على هذه التدريبات تقع في نهاية الوحدة. تساعدك على تلخيص وفهم الأفكار الرئيسة التي وردت في متن الوحدة.

أهلاً بك مرة أخرى في الوحدة الثانية، ونأمل أن تستمتع بدراستها وتقوم بجميع الأنشطة والتدريبات التي وردت فيها، وأن تفيد منها وتفيدنا في نقدها وتقييمها.

أهداف الوحدة



بعد انتهائك من دراسة هذه الوحدة والقيام بجميع النشاطات المتضمنة فيها، يتوقع منك أن تكون قادراً على تحقيق الأهداف التي تنشدها هذه الوحدة وهي:

1. تحدد نظام النقد العالمي قبل نشأة الرقابة على النقد.
2. الإلمام بالظروف التي أدت إلى قيام نظام الرقابة على النقد.
3. توضح تطور طريقة تسوية المعاملات الخارجية.
4. تتعرف مفهوم الرقابة على النقود.
5. تناقش النظام النقدي العالمي.
6. تبين تجربة صندوق النقد الدولي.
7. تعدد التعديلات التي أدخلت على إتفاقية صندوق النقد.

1. نظام النقد العالمي قبل نشأة الرقابة على النقد

كان النظام النقدي الشائع قبل الحرب العالمية الأولى هو إما نظام قاعدة الذهب أو نظام الصرف بعملة مستندة إلى الذهب تسمي عملة الارتكاز. وكان النظام الأخير مطبقاً في البلاد التي تكّون فيما بينها المنطقة الإسترلينية. كما تشمل هذه الأنظمة أيضا قواعد إدارية تؤدي إلى المضاربة سواء كانت هذه المضاربة على سعر صرف العملة المحلية أو أحدى العملات الدولية المسموح بتداولها بمقارنتها بأسعارها المشتقة في الأسواق الدولية وذلك بحظر شراء عملات أجنبية إلا لعمليات فعلية.

وهذان النظامان لم يكونا يحملان بين طياتهما أي نوع من الرقابة على العمليات الخارجية، إذ كانت تنساب المدفوعات والمتحصلات من الخارج دون إجراءات إدارية من جانب السلطات، وكان يكتفي بالتدخل بالوسائل الاقتصادية إذا وصل العجز في ميزان المدفوعات إلى الحد الذي يصل بسعر الصرف إلى حد خروج الذهب في نظام قاعدة الذهب، أو إلى الحد الذي يؤثر على حجم الاحتياطات النقدية المقومة بعملة الارتكاز في نظام الصرف بالذهب.

وبقيام الحرب العالمية الأولى توقف العمل بنظام قاعدة الذهب وأعلنت الدول توقفها مؤقتا عن استبدال العملات الورقية مقابل الذهب كما منع تصديره إلى خارج البلاد وذلك بغية استخدام الاحتياطي الذهبي في تمويل العمليات الحربية دون التقييد بموقف ميزان المدفوعات سواء عن طريق سداد ما تحتاجه الدولة من مستلزمات من الخارج على أساس الذهب أو تمويل الاحتياجات من الداخل بإصدار نقود ورقية إلزامية دون التقيّد بحجم الذهب الذي تحتفظ به الدولة مقابل ما يصدر من هذه النقود وهذا الإجراء اقتضى فرض رقابة على العمليات الخارجية بالطرق الإدارية إذ إنه بقيام حالة الحرب يتعطل النشاط الاقتصادي للدولة بسبب تعبئة جميع الموارد لخدمة الحرب فيتوقف إنتاج السلع المخصصة للتصدير ويقتصر إنتاج السلع للسوق المحلي على السلع الأساسية ويعمل حساب احتياطي من المواد التموينية والاستراتيجية كالوقود فيوقف تصديرها أو تخصص جميع الموارد لاستيرادها من الخارج وهذه الإجراءات تؤدي في مجموعها إلى ضرورة تجميع الحصيلة من النقد الأجنبي تحت يد الدولة لتحديد أولويات استخدام المتبقي منه بعد مواجهة متطلبات الحرب.

نشاط



نظام الارتكاز إلى قاعدة الذهب أوجد ثقة في التعامل الدولي. تعويم العملات الحالي زعزع هذه الثقة. ناقش سلبيات وايجابيات النظامين، وحددهما في نقاط يمكن عرضها على المشرف الأكاديمي.

2. الظروف التي أدت إلى قيام نظام الرقابة على النقد في فترة ما بين الحربين

وبانتهاء الحرب العالمية الأولى مضت فترة قبل أن تفكر الدول في العودة إلى نظام قاعدة الذهب لم تضع فيها قواعد معينة تحكم النظام النقدي للدولة فتزايد إصدار أوراق النقد الإلزامية إلى الحد الذي أدى إلى تضخم نقدي في كثير من الدول وبالتالي إلى انهيار قيمة بعض العملات ومنها المارك الألماني والشلن / النمساوي وارتفعت الأرقام القياسية لأسعار العملة في كل من ايطاليا وفرنسا إلى ستة أو ثمانية أمثال أسعارها في سنة 1913م مما أدى إلى اضطراب نظام النقد العالمي وبالتالي حركة التجارة الدولية ولهذا دعت الدول إلى عقد مؤتمرات دولية بغية الوصول إلى حل لهذه المشكلة النقدية وعقد مؤتمرين أولهما في بروكسل عام 1920م والآخر في جنوه عام 1922م واستقر الرأي فيهما إلى العودة لنظام الذهب ولم يأت عام 1926م حتى كانت أغلب الدول قد عادت إلى أى من النظامين وهما نظام الذهب أو نظام الصرف بالذهب ومما ساعد الكثير من الدول إلى العودة لهذا النظام، القروض التي منحتها الولايات المتحدة الأمريكية لبعض الدول الأوربية من جهة، وإعلان عصبة الأمم المتحدة التي كانت قائمة في ذلك الوقت إنها لن تساعد أية دولة في الحصول على قروض ما لم تعد إلى قاعدة الذهب.

تدريب (1)



مابين سنة 1820–1914 ازداد حجم الإنتاج من السلع واكتشف الذهب فأصبح من الضروري تغيير قيمة النقود. تصور هذه المرحلة في رسم بياني؟

ولم يستمر العمل بنظام الذهب ألا بضع سنوات واجه فيها عوامل الضغط بسبب أن تقويم العملات للذهب اتخذ طابعاً فردياً إذ انفردت كل دولة بتقييم عملتها دون نظر إلى قيمتها الحقيقية في التداول فبعض العملات قومت بأعلى من القيمة الملائمة كالإسترليني والبعض قوم بأقل من القيمة الملائمة كالفرنك وكان من الأجدر أن يستنار في هذا بهيئة دولية محايدة على مستوى عالٍ من الخبرة واستمرت أغلب الدول في تطبيق نظام الذهب رغم ما عاد منها من متاعب إلى أن حلت الأزمة العالمية سنة 1929م ورأت كثير من الدول إلا مناص من الخروج عن قاعدة الذهب وقد خرج الكثير فعلاً عن هذا النظام خلال الفترة من 1929م إلى 1932م وهو التاريخ الذي خرجت فيه الولايات المتحدة عن النظام ولم يبق من الدول على هذا النظام سوى فرنسا وهولندا وبلجيكا وسويسرا وبولندا – ومن الأسباب التي أدت إلى التعجيل بانهيار قاعدة الذهب هو التجاء كثير من الدول التي كانت تتبع نظام الصرف بالذهب والتى اتخذت الإسترليني أو الدولار عملة ارتكازية إلى استبدال ما تحوزه من هذه العملات إلى ذهب وذلك على إثر ظهور بوادر الكساد العالمي مما أوقع كلا من المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية في حرج واضطرهما إلى الخروج عن قاعدة الذهب، وبالتالي أصبحت الدول ذات العملات القابلة للصرف بالإسترليني أو الدولار خارجة عن هذه القاعدة بالتبعية.

النظم النقدية السائدة في العالم بعد عام 1932م ثلاث كل منها ينتظم عدداً من الدول:

1. كتلة الدول التي تطبق قاعدة الذهب وقد صادفتها صعوبات للاحتفاظ بقيمة عملاتها دون تخفيض ولكنها لم تصمد طويلاً فقد اضطرت فرنسا وسويسرا وبلجيكيا وهولندا إلى تخفيض قيمة عملاتها وفرضت بولندا الرقابة على النقد.	2. المنطقة التي تضم دول الكتلة الإسترلينية وهي الدول التي أبقت على ثبات نسبة مبادلة عملتها بالجنيه الإسترليني بالرغم من خروج انجلترا عن قاعدة الذهب. وتتكون هذه المجموعة من الدول التي لها معاملات كبيرة مع المملكة المتحدة وقدرت أنها تستفيد من ثبات نسب مبادلة بعملات بعضها البعض بالرغم من إنها فقدت 30% من قيمتها في الفترة من سبتمبر إلى ديسمبر سنة 1931م بسبب انخفاض قيمة الإسترليني في الأسواق الخارجية بالنسبة للعملات الأخرى التي لا ترتبط بالإسترليني.	3. منطقة الرقابة على الصرف وشملت ألمانيا وبلاد أوربا الوسطي والشرقية وأمريكا اللاتينية ولم تجد هذه البلاد جدوى من معالجة العجز في موازين مدفوعاتها بالانكماش على الطريقة المتبعة في ظل قاعدة الذهب وفضلت الخروج عن هذه القاعدة وتطبيق نظام الرقابة على النقد الأجنبي حماية لاحتياطاتها.

وبقيام الحرب العالمية الثانية في سبتمبر سنة 1939م خرجت جميع الدول عن نظام الذهب وطبقت نظام الرقابة على النقد ومن ضمنها المملكة المتحدة التي فرضت رقابة على المدفوعات بالإسترليني على غير بلاد الكتلة الإسترلينية وأنشأت مجمعاً رئيسياً للعملات الأجنبية المقبولة يحول إليه جميع متحصلات المنطقة – فاضطرت الدول التي تتكون منها المنطقة إلى أن تفرض رقابة محلية على استعمال ما يخصها من إسترليني لمقابلة مدفوعات تتعلق بمعاملاتها مع الدول خارج المنطقة الإسترلينية وبذا أصبحت المدفوعات فيما بين البلاد المكونة للكتلة الإسترلينية حرة، إما تلك التي تتم بين بلاد خارج الكتلة الإسترلينية فقد خضعت للرقابة وفي حدود الحصة التي يقررها بنك انجلترا المشرف على المجمع للدولة العضو.

أسئلة تقويم ذاتي

1. تقسم النظم النقدية إلى نوعين رئيسيين . ما هما؟
2. عدد الأشكال المختلفة لقاعدة الذهب
3. ما هي الأسس التي ارتكزت عليها قاعدة الذهب؟
4. ما هو أهم انتقاد وجه إلى قاعدة الصرف بالذهب؟

3. نشأة الرقابة على النقد الأجنبي

1.3 تطور طريقة تسوية المعاملات الخارجية

إذا تابعنا الطرق التي تتم بها المدفوعات المتعلقة بالتبادلات الخارجية نجد أنه في العصور القديمة لم تكن تقبل أية عملات لتسوية المعاملات سوى العملات الذهبية.

أ. التعامل بالذهب

معروف ما للذهب من مزايا تجعل منه أساسا مقبولاً لتقويم وتسوية المعاملات بين الأفراد في الدول المختلفة، فالذهب، كغيره من المعادن النفيسة، له قيمة ذاتية مرتفعة فالقطعة المعدنية من الذهب ذات قيمة أكبر من أي قطعة مماثلة من معدن آخر، وهذا يؤدي إلى سهولة حيازته. وأصبح البديل الوحيد لتسوية المعاملات عن غير طريق العملات الذهبية هو المقايضة، فكان

التجار ينقلون سلعاً من بلادهم إلى بلاد أخرى ويقايضون عليها بسلع يحصلون عليها من الأخيرة، ثم ينقلون تلك السلع إلى بلد ثالث لإجراء مقايضة ثانية عليها وهكذا تتم سلسلة مقايضات إلى أن يحصل التاجر على سلعة يمكنه تسويقها في البلد الأول الذي بدأت منها السلسلة.

ولما زادت حركة المعاملات بين الأفراد خارج الحدود السياسية للدول وأصبح إتمام المقايضات على هذه الصورة معوقاً لسير التجارة الخارجية برز دور المصارف في تسوية العمليات الخارجية، وأصبحت الصفقات التجارية ترتب بين التجار في البلاد المختلفة عن طريق الاتصال دون حاجة لان ينتقل التاجر ببضاعته لكي يبيعها في البلد الآخر بل يكتفي المصدر بأن يرسل بضاعته إلى بلد المستورد ويعمل ترتيباً من شأنه أن ترسل ترسل المستندات التي تعطي الحق في استلام البضاعة إلى أحد المصارف في ذلك البلد حيث يقوم بتسليمها للمستورد مقابل تحصيل قيمتها بالعملة المحلية لبلد المستورد، وتودع الحصيلة لديه لحساب المصدر إلى أن تتاح له فرصة لشراء سلع من تلك البلد بما يملكه من مال لدى البنك ويصدرها إلى بلدٍ آخر ويجري عليها ما جرى على السلعة الأولى.

نشاط



اشرح بإيجاز أهم الانتقادات التي وجهت إلى قاعدة الذهب؟

ثم تطورت العملية وأصبح صاحب المال من غير المواطنين وهو مصدر السلع الذي يحتفظ بماله بعملة البلد المستورد ولا ينتظر شراء سلعة من البلد الذي يحتفظ بماله، بل كان يلجأ إلى استبدال هذا المال بمال آخر يكون في حاجة إليه، وذلك الاستبدال يتم بالتنازل عن المال إلى أحد مواطني دولة ثالثة وبهذا أصبح التعامل في العملات لا يرتبط بالتعامل في السلع نفسها وانتشرت عمليات استبدال عملات بأخرى وهو ما يعبر عنه بعمليات الصرف ولم يقتصر شراء الحقوق على المتعاملين عند الحاجة إليها بل دخلت البنوك هذا المجال إذ كانت تشتري هذه الحقوق المقومة بنقد أجنبي لحسابها وتعيد بيعها للمتعاملين فيما بعد. وقد ساعد هذا التطور على تسوية العمليات الدولية في نطاق متعدد الأطراف فبينما العمليات الثنائية تتم بين طرفين كل منهما مصدر ومستور على أساس تسوية العملية عن طريق المقاصة الحالة أو المؤجلة،

كان يؤجل أحد طرفي العملية أجل سداد التزامه حتى يدير العملية المقابلة لإتمام المقاصة. وأصبح التعامل في الحقوق المقيدة لدى البنوك والمقومة بنقد أجنبي سواء كانت لحساب البنوك نفسها أو عملائها سبيلاً ميسراً لتسوية العمليات الدولية دون الارتباط بإطار ثنائي، فمن عليه التزام في بلد لأي سبب من الأسباب سواء كانت نتيجة استيراد بضاعة أو كان ملتزماً بسداد مستحقات عن عملية مالية، يلجأ إلى شراء حقوق مقومة بعملة البلد الدائن وذلك مقابل التنازل عن قدر من عملة بلد المدين أو أية عملة أخرى يحوزها دون أن يكون لبائع العملة المتنازل عنها حاجة عاجلة لهذه العملة إذ إن هذه الحاجة ستنشأ مستقبلاً نتيجة عملية قد لا تكون في الحسبان عند إتمام هذه المعاملة ومن هنا نشأ دور الصيرفي الذي يتخصص في شراء وبيع العملات الأجنبية التي تمثل حقوقاً للمتعاملين.

وتوسعت البنوك في القيام بهذا الدور فازدادت مشترياتها من العملات التي تتوقع أن يكون عليها طلب من المتعاملين في مجال الاستيراد أو الاستثمار خارج حدود الدولة وبذا ظهرت عملات مقبولة في مجال التسويات الدولية أطلق عليها عملات دولية واتخذت أساسا لتقويم الالتزامات الدولية ونشط التعامل فيها في الأسواق العالمية وأصبح مصدر البضاعة من أي بلد يقوم بضاعته أو حقوقه بإحدى هذه العملات استناداً إلى أن حصيلته من هذه العملة يمكن استبدالها بسهولة كما أن توقع الطلب عليها يبعث الثقة بان قيمتها لن تنخفض إذا ما احتفظ بها مدة ما – أما المستورد فانه يحصل على هذه العملة من أي من الأسواق العالمية عن طريق شرائها مقابل عملة بلده أو أية عملة أخرى يحوزها.

وقد تكون العملات الأجنبية المملوكة لشخص في شكل حقوق مقومة بعملة أجنبية لدى الغير أو لدى أحد البنوك كما أنها قد تكون في شكل عملات أجنبية ورقية يحوزها شخص خارج حدود الدولة المصدرة لهذه العملة إذ إنها تمثل وسيلة دفع مقبولة وبذا تكون صالحة لسداد التزام على حائزها في تلك الدولة.

ويلاحظ من الشرح السابق أن العملة المحتفظ بها لدى مصرف في دولة ما باسم أجنبي عن هذا البلد تكون صالحة لتسوية عملية أحد أطرافها خارج حدود الدولة كما أن النقد المحلي الذي يدخل في حيازة شخص أجنبي، يكون كذلك صالحاً لسداد التزام على ذلك الأجنبي بنقد أجنبي ما لم يكن ذلك الشخص حائزاً لأوراق نقد محلية ولذلك أصبحت عملية تنظيم الرقابة على النقد الأجنبي تقتضي وضع القواعد التي يلتزم بها المواطنون فيما يؤول إليهم من حقوق مقومة

بنقد أجنبي سواء كانت هذه الحقوق أرصدة لدى الغير أو بنكنوتاً أجنبياً يدخل في حيازتهم كما يقتضي وضع القواعد المنظمة لاستعمال الأجانب لما يؤول إليهم من نقد محلي سواء كان هذا النقد في شكل أرصدة لدى البنوك أو حقوقاً لدى المواطنين أو بنكنوتاً محلياً يدخل في حيازتهم باعتبار أن كلا من النقد الأجنبي في الحالة الأولى والنقد المحلي في الحالة الثانية يكون صالحاً لتسوية عمليات خارج حدود الدولة.

نشاط



بعد تعويم العملات ظهرت عملات مقبولة في مجال المعاملات الدولية لتسوية الحسابات بين الدول.

دوّن هذه العملات وحدد أسعارها بالنسبة للجنية السودني وناقش زملاءك

ب. سعر الصرف

- سبق أن ذكرنا عند شرح تطور تسوية المعاملات الدولية إن الالتزامات المترتبة على هذه العمليات تقيّم وتسدد بأحدي العملات الدولية. ويتم شراء وبيع هذه العملات من الأسواق المالية مقابل عملة محلية. والمبلغ الذي يحصل عليه منها يعبر عنه بسعر الصرف.

- والعملة الدولية هي في الأصل عملة تصدرها أحدى الدول لتكون عملة رسمية في الدولة التي تصدرها، وتصبح هذه العملة دولية إذا كانت موضع قبول عام من المتعاملين على النطاق المعروف، إذا توافرت فيها الشروط الآتية:

أ . ألا يكون مفروضاً عليها أية قيود بسبب النظم النقدية أو الاقتصادية في البلد مصدرة العملة، فعلى سبيل المثال يؤدي فرض الرقابة على النقد في بلد ما إلى عدم تداول عملته بحرية في المعاملات الدولية.

ب . أن يكون سعر صرف هذه العملة بالعملات الدولية الأخرى أقرب إلى الثبات فإن استمرار تغير سعرها يؤدي إلى فقد الثقة فيها – **وهذا الثبات لا يأتي إلا:**

- إذا كانت العملة صادرة استناداً إلى قاعدة الذهب أو الصرف بالذهب.
- كان النظام الاقتصادي السائد في البلد المصدر لها من القوة بحيث تكون جميع المؤشرات الاقتصادية من ميزان المدفوعات ومعدل التنمية والتشغيل إلى آخره في الحدود المقبولة، وهذا ضروري لإشاعة الثقة في الأسواق المالية إذ إن الدولة لن تضطر إلى تغيير معدل تقويم عملتها.
- أن يوجد في البلد المصدر لهذه العملة جهاز مصرفي على درجة من الكفاية للقيام بالعمليات الدولية بهذه العملة. وأن يكون بها سوق مالي تتداول فيه العملات الأخرى حتى يؤدي الإعلان عن سعرها مقوماً بعملة بلد هذا السوق، إلى التأثير على سعر هذه الأخيرة في الأسواق الخارجية وفتح المجال لعمليات الموازنة إذا ما كان هناك فروق في الأسعار بين الأسواق المختلفة.

- ويتم تداول العملات الدولية في الأسواق العالمية ويحدد سعر بيع وشراء كل منها مقابل الأخرى طبقاً لظروف العرض والطلب في كل سوق – هذا ولا تترك الدولة المصدرة للعملة عملتها لضغوط الأسواق إذ تحدد السلطات المختصة سعراً أساسيا لها مقوماً بالذهب أو عملة أخرى أو أية قيمة دولية كما تحدد نسبة من هذا السعر يتحرك فيه سعر السوق ارتفاعاً أو انخفاضاً بحيث إذا استشعرت السلطات ميل السعر إلى الانخفاض عن الحد الأدنى المقرر قام البنك المركزي فيها بالتدخل بالوسيلة المناسبة لحفظ السعر من الاستمرار في الهبوط وعلى العكس إذا زاد سعر العملة في الأسواق العالمية عن الحد الأعلى المقرر تدخلت السلطات بالحلول المناسبة حتى لا يؤدي ارتفاع سعر العملة إلى إعاقة الصادرات.وفي بعض الأحيان لا تحدد السلطات سعراً رسمياً للعملة وهذا يعني أنها قررت ترك سعر صرف عملتها يتحدد في الأسواق النقدية طبقاً لظروف العرض والطلب وهو ما يطلق عليه نظام التعويم.

- أما العملات غير الدولية، وهي التي لا تتوفر فيها الشروط المذكورة – فيحدد سعرها في سوق الصرف عن طريق تحديد سعر صرف العملات الدولية في السوق المحلي لهذه العملات وهذا التحديد إما أن يتم بمعرفة السلطات بحيث يكون استبدال العملات الدولية مقابل عملة محلية بيعاً وشراءً بأسعار محددة، وفي هذه الحالة تقيّم العملة المحلية بعملة الارتكاز على أساس ثابت، ويحدد سعر صرف للعملات الدولية الأخرى على أساس العلاقة بين سعر هذه العملات وعملة الارتكاز في أحدى الأسواق العالمية التي يتم اختيارها، وقد تختار السلطات أكثر من سوق ويحدد السعر على أساس متوسط السعر في هذه الأسواق. وتتجه بعض الدول إلى عدم تحديد عملة واحدة كعملة ارتكاز بل تحدد أساساً لحساب سعر صرف عملتها مجموعة من العملات الدولية يتم اختيارها طبقاً للنظام المعروف باسم السلة، أو أن تحدد قيمة ثابتة لعملتها على أساس قيمة دولية أخرى خلاف العملات كحق السحب الخاص وهو وحدة التعامل مع صندوق النقد الدولي والذي يتحدد بنظام السلة.

وفي بعض الأحيان تضع السلطات بعض الأنظمة لتداول العملات الدولية في السوق المحلي على أن يتحدد سعرها بالعملة المحلية طبقاً لظروف العرض والطلب على كل عملة، وحتى لا يتأثر سعر صرف العملات ارتفاعاً وانخفاضاً نتيجة للتغيرات الموسمية في حجم العرض والطلب على العملة تشمل هذه الأنظمة قواعد يراعيها البنك المركزي خاصة بتدخله في سوق الصرف في الوقت المناسب حتى يكون سعر الصرف أقرب إلى الثبات.

- هذا وتعرض بعض العملات غير الدولية في أسواق النقد العالمية ولكن عدم انتظام العرض والطلب عليها يؤدي إلى تذبذب أسعارها ولا يقبل على شرائها إلا بعض المتعاملين لتسوية عمليات خاصة قائمة، والإفادة من انخفاض سعرها في السوق الخارجي عن السعر المقابل للعملات الدولية في السوق الداخلي لهذه العملة. وعدم انتظام العرض والطلب على هذه العملات في الأسواق الدولية يؤدي إلى امتناع المتعاملين في السوق عن شراء هذه العملات بهدف الاحتفاظ بها كما أن تذبذب سعر صرفها يجعل من المتعذر التعامل فيها في سوق الصرف الآجل.

أسئلة تقويم ذاتي



1. عرِّف سعر الصرف
2. ثبات صرف العملة لا يتأتي إلا في ظل عوامل محددة ما هي؟
3. كيف يتم تحديد قيمة العملات غير الدولية ؟

2.3 نظم الصرف الأجنبي

يتحدد نظام الصرف الأجنبي في كل دولة طبقاً للنظام الاقتصادي المطبق في البلد التي يقوم بها سوق الصرف كما يتحدد كذلك وفقاً للأنظمة النقدية التي يتم على أساسها تبادل بين العملة المحلية والعملات الأجنبية والتي تتداول في السوق.

ويرتبط كل من النظامين الاقتصادي والنقدي بالآخر بعلاقة وثيقة إذ أن تحديد النظام الاقتصادي يستند في المقام الأول إلى النظام النقدي كما أن الأخير يعتبر انعكاساً للأول مما يجعل من الصعب مناقشة أحد النظامين دون التعرض في نفس الوقت للآخر.

وفيما يلي وصف موجز لكل من هذه الأنظمة النقدية:

أ- قاعدة الذهب

لقد ذكرنا في الصفحات السابقة عند حديثنا عن نشأة وتطور النقود وفي مرحلة من مراحل تطورها أن اتخذ الذهب كسلعة نقدية بل أنه أصبح من المعادن المفضلة على سواها لما يمتاز به الذهب من ندرة ولاحتفاظه بقيمته.

انتشرت المسكوكات الذهبية كعملة نقدية وشاع استعمالها ووجدت القبول العام وأصبحت قيمتها النقدية هذه تعادل قيمة محتواها من الذهب وأصبح هذا هو ما يسمى بنظام الذهب.

والذي يكفل قيام علاقة ثابتة بين كمية الذهب التي تسيطر عليها السلطات النقدية في دولة ما وبين كمية النقود في تلك الدولة، وحتى تحظى الدولة بقيام **نظام الذهب لا بد من توافر شرطين رئيسين هما:**

1- ربط وحدة النقد للبلاد مع قيمة الذهب عن طريق تحديد سعر الذهب وربطه بوحدة النقد الوطنية ولما للذهب من ميزة كسلعة عالمية فإن ذلك يساعد على ربط عملة الدولة المعنية بالعملات الأخرى بواسطة الذهب.

2- تعهد السلطات النقدية في داخل هذا البلد بالعمل على قابلية تحويل هذه العملة بما يعادلها من ذهب في أي وقت مع حرية انتقال الذهب داخل وخارج الدولة.

وظل نظام المسكوكات الذهبية قائماً بصورته هذه حتى بداية الحرب العالمية الأولى، وكان للتطور الاقتصادي وما صاحبه من زيادة النمو في الدخل القومي وما يتطلبه هذا الأمر من تزايد مناسب في كمية النقود المتاحة أثر في ظهور البنكنوت وتداوله داخل البلاد جنباً إلى جنب مع المسكوكات الذهبية، ولكن عند ما جاءت الحرب اضطرت كل بلاد العالم إلى سحب عملتها الذهبية من التداول لاستخدامها في التمويل الحربي، وصاحب ذلك توقف البنوك المركزية عن دفع المقابل بالذهب ومنع تصديره خارج البلاد مما أدى إلى وقف العمل بنظام الذهب واستخدمت النقود الورقية وأصبحت ملزمة.

والأصل في هذه القاعدة أن تكون العملة المتداولة هي عملة معدنية من الذهب ولكن لسهولة المعاملات تلجأ الدولة إلى إصدار عملة ورقية يلتزم بقبولها المتعاملون وتلجأ الدولة إلى تقويمها على أساس وحدات ذهبية ذات وزن وعيار ثابت، وأن تعلن السلطات النقدية المختصة في الدولة استعدادها لاستبدال أي قدر من هذه العملة الورقية التي تقدم لها مقابل عملات معدنية ذهبية أو سبائك على أساس القيمة المعلنة لهذه العملة، وأن لا يكون هناك أي حظر على تصدير الذهب خارج حدود الدولة وهذا النظام يؤدي إلى قبول المتعاملين من غير رعايا الدولة لهذا النقد سداداً لقيمة ما يستحقونه مقابل معاملاتهم مع هذه الدولة، لثقتهم بأن ما يحصلون عليه من نقد سيظل حافظاً لقيمته.

ومن ناحية أخرى فان تقويم العملة بالنسبة للعملات الأخرى التي تتبع دولها نفس النظام في مجال المبادلات الدولية سيكون مستنداً إلى أساس ثابت وهو نسبة ما تحتويه هذه العملة من ذهب إلى ما تحتويه العملة الأخرى منه، ولما كان سعر الذهب في جميع الأسواق الحرة يكاد يكون متعادلاً فان سعر استبدال هذه العملات فيما بينها أو سعر صرف بعضها بالبعض الآخر يكاد يكون ثابتاً ولا يتأرجح صعوداً أو هبوطاً إلا في نطاق حين دخول وخروج الذهب فإذا انخفض سعر صرف العملة (أ) عن سعر تعادلها بالعملة (ب) وكان كلاهما مستنداً إلى قاعدة الذهب فان المدين الملتزم بالوفاء في البلد (أ) بدلاً عن أن يدفع وحدات من عملته أكثر من العدد الذي ينتجه السعر المعادل لشراء قدر من العملة (أ) لسداد التزامه يلجأ إلى استبدال عملته مقابل ذهب وإرساله إلى الدائن في البلد (ب) وهكذا إذا ارتفع سعر صرف هذه العملة بالعملة (ب) زيادة عن نسبة التعادل نرى أن قيمة الالتزام المستحق في هذا البلد يسدد مقابل ذهب وارد من الخارج.

مثال:

1 جنيه إسترليني جك	=	2 جرام ذهب
1 دولار أمريكي $	=	1 جرام ذهب
:. سعر التعادل 1 جك	=	2$.

ولما كان استيراد وتصدير الذهب يتكلف نفقات تتمثل في أجور الشحن والتأمين ...الخ فان سعر صرف العملات فيما بينها إلى قاعدة الذهب تتراوح صعوداً وهبوطاً بين حدين يعبر عنها بحدي دخول وخروج الذهب وهما الحدان اللذان إذا تجاوزهما سعر صرف العملة أصبح السداد بالذهب أقل تكلفة.

ولا تنتظر عادة الدول إلى أن **يؤدي العجز في ميزان المدفوعات (وهو عادة السبب الرئيس لانخفاض قيمة العملة)** إلى تسرب جانب من عملاتها الذهبية إلى الخارج بل **تلجأ الدولة إلى التدخل بغية إعادة ميزان المدفوعات إلى التوازن** وهذا التدخل قد يكون عن طريق التأثير في بعض المجالات الاقتصادية لبعض الوقت كأن:

1. يرفع سعر الخصم لدى البنك المركزي بما يؤدي إلى زيادة سعر الفائدة على الإيداعات لدى المصارف التجارية مما يشجع أصحاب الحقوق على الاحتفاظ بما لهم منها بالعملة المحلية حتى يخف الضغط على طلب شراء النقد الأجنبي في سوق الصرف.
2. تشجيع الرعايا الوطنيين لاسترداد حقوقهم المقومة بنقد أجنبي وإذا لم تجدي هذه السياسة تلجأ الدولة إلى فرض الرقابة على العمليات الخارجية بالوسائل الإدارية.
3. إيقاف حرية استبدال العملة الورقية مقابل ذهب.
4. منع استيراد وتصدير الذهب سواء كان في شكل عملة معدنية أو سبائك إلا بترخيص من السلطات وتصبح العملة المتداولة من قبيل العملات الورقية ذات السعر الإلزامي في المعاملات الداخلية.

نشاط



قد علمت لماذا تحتفظ البنوك المركزية بسبائك الذهب، والسودان اليوم منتج للذهب، هل تتوقع أن يعود التوازن للدينار السوداني كسابق عهده، حدد الافتراضات المؤيدة وناقش زملاءك والمشرف الأكاديمي؟

ب- قاعدة الصرف بالذهب

ويطلق عليها كذلك قاعدة المعيار الذهبي وقد عرف هذا النظام قبل الحرب العالمية الأولى حيث لجأت بعض الدول إلى تحاشي الاحتفاظ بكل الذهب المقابل للعملات المصدرة ولجأت إلى ربط عملتها بإحدى العملات الدولية التي تستند إلى قاعدة الذهب بسعر صرف ثابت مما يؤدي بدوره إلى أن الجزء الأكبر من غطاء العملة التي تصدرها هذه الدولة يكون ممثلاً في أوراق مالية صادرة بتلك العملة الدولية مما يساعد على إن تحصل الدولة على عائد استثمار لغطاء عملتها بدلاً عن أن تحتفظ بالذهب الذي لا يدر أي عائد. وقد أدى تطبيق هذا النظام في ذلك الوقت إلى قيام مجموعات يتألف كل منها من مجموعة الدول التي تتخذ عملة ما أساساً ترتبط به عملتها – ولعل **أشهرها كان مجموعة الكتلة الإسترلينية.**

وطبق هذا النظام بعد الحرب العالمية الثانية استناداً إلى القواعد التي **اقرها مؤتمر بريتون وودز عام 1944م والتي على أساسها قام صندوق النقد الدولي** كما سيأتي شرحه فيما بعد وقد أعلنت كل الدول الداخلة في النظام سعر صرف ثابت لعملتها مقابل الدولار الأمريكي المستند إلى سعره بالذهب عام 1944 وهو 35 دولاراً لكل أوقية ذهب وفي ظل النظام فان سعر الصرف يحتفظ بثباته استناداً إلى أن العملة الأجنبية المقوم على أساسها النقد المحلي على أساس سعر ثابت لا يتغير سعر صرفها بالعملات المختلفة وذلك لارتباطه بعيار ثابت من الذهب.

ت- نظام السعر الإلزامي

وفي ظل هذا النظام تحدد سعر العملة الورقية التي تصدرها السلطات دون أن تلتزم بالاحتفاظ بغطاء ذهبي في خزائنها وبالتالي دون أن تلتزم باستبدال العملة الورقية بعملة معدنية أو سبائك ذهبية في أي وقت من الأوقات. كذلك يترك للدولة حرية تحديد نوع الغطاء الذي ترى الاحتفاظ به مقابل النقد المصدر سواء كانت اذونات حكومية أو أوراقاً تجارية من الدرجة الأولى أو أوراقاً مالية أجنبية دون أن تحدد نوعاً خاصاً من هذه الأوراق (كما في النظام السابق الإشارة إليه). وفي هذا النظام يترك سعر الصرف حراً يتحدد طبقاً لقواعد العرض والطلب التي تحددها الظروف الاقتصادية الداخلية أو الخارجية وهذا ما يطلق عليه سياسة التعويم – ويجب أن ترتكز هذه السياسة على نظم اقتصادية تسهر على تطبيقها الدولة حتى لا ينهار سعر صرف عملتها في الأسواق الخارجية أو في السوق الداخلي بالنسبة للعملات الأجنبية المتداولة في هذا السوق. أما إذا اضطرت الدولة إلى تحديد سعر صرف العملات الأجنبية في سوقها بيعاً أو شراءً فان ذلك لن يكون إلا في إطار نظام للرقابة على النقد يفرض بمقتضى قواعد إدارية تصدرها السلطات وبذا يمكن القول إن فرض الرقابة على النقد في دولة من الدول لا يتأتى إلا تحت نظام السعر الإلزامي للعملة دون النظامين الآخرين وهما قاعدة الذهب والصرف بالذهب – وهذا لا يعني أنه في ظل نظامي قاعدة الذهب والصرف بالذهب لا تقوم الدولة بأية إجراءات في شأن سعر الصرف بل قد تتدخل السلطات للتأثير فيه في ظل هذين النظامين عن طريق تعديل بعض النظم الاقتصادية والنقدية المطبقة ومنها **تعديل سعر تقييم العملة المحلية بالذهب في ظل نظام قاعدة الذهب** كما سبق أن اشرنا **أو بتعديل سعر تعادل العملة المحلية بعملة الارتكاز في ظل قاعدة الصرف بالذهب.**

نشاط



ناقش هذه العبارة (الأغنياء يزدادوا غنيً والفقراء يزداد و فقراً في ظل النظام الحالي في التعامل الدولي، والبقاء للقوى).

ث- النقود المعدنية

نسبة لأن النقود المعدنية معمرة وغير قابلة للتلف فإنها بلا شك أقدر من غيرها من المواد لتقوم بوظيفة النقود لذا اتخذت المعادن لتكون هي الأداة التي تحظى بالقبول وأن تحتفظ بالقيمة كما أنها ذات قيمة عالية قياساً إلى وزنها ولاسيما المعادن النفيسة منها ولاشك أن الذهب والفضة يأتيان على رأس المعادن الأخرى لذا اتخذ كل من الذهب والفضة معادن نقدية، لتقوم بوظيفة النقود لفترة امتدت لأكثر من ثلاثمائة سنة.

وقد كان الذهب والفضة يستخدمان في بادئ الأمر نقوداً في شكل سبائك Bullions ولكن كان لهذا الشكل في التعامل بعض المساوئ منها: أنه كان يتطلب التحقق من وزن كل سبيكة إثر كل عملية تبادل ومن جوهر معدنها ودرجة نقائه مع صعوبة توفر الموازين الدقيقة لدى كل المتعاملين، ولتفادي هذه المشكلة تطورت النقود المعدنية من السبائك إلى المسكوكات Coinageحيث تقوم الدولة بسك النقود الذهبية والفضية وأطلق على هذه المرحلة نظام المسكوكات الذهبية Goldcoin Standardحيث تكون معظم الوحدات النقدية المتداولة من القطع الذهبية وكان للأفراد حرية تحويل السبائك الذهبية إلى مسكوكات وبالعكس القيام بصهر هذه المسكوكات إلى سبائك ذهبية لدى دار سك النقود مقابل تكلفة بسيطة.

وكانت الدولة تقوم بتجزئة هذه المسكوكات الذهبية حسب أوزانها وما تحتويه من ذهب إلى وحدات نقدية (كالجنيه أو الفرنك أو الليرة... الخ).

وبذا أزيلت مشكلة قيام الأفراد من التحقق من الذهب أو الفضة لأن الدولة أخذت على عاتقها تحديد الشكل والوزن لكل سك من الذهب أو الفضة تكون معلومة ومدموغة بخاتم الدولة.

وبذا ابتدأ الناس في تعاملهم يتخلون عن مبدأ ربط الوزن بالقيمة وبدأ التمييز بين النقود ومكوناتها المعدنية فأصبحت المعادن المسكوكة، وليست المعادن نفسها، هي التي تحمل صفة النقود وتكون مقبولة في التداول.

وأصبح المعيار بعدد الوحدات من المسكوكات وليس بوزن المعادن.

نشاط



ناقش الحجج التى ذكرت في المشكلة التي طورت النقود المعدنية من السبائك الذهبية إلى المسكوكات الذهبية

ج. نظام المعدنين Bimetalism

ظهر نظام المعدنين في فرنسا عام 1813 م في أول ظهور له، وذلك نسبة لأنه عندما كان يتخذ كل من الذهب والفضة كنقود لم يكن هناك أية علاقة أو نسبة ثابتة بين كلا المعدنين، ولتلافي هذه المشكلة ظهر في فرنسا نظام المعدنين وهو أن يتخذ المعدنان الذهب والفضة نقوداً مبرئة للذمة وتحددت العلاقة بينهما على نحو ثابت حيث تحدد سعر قانوني معترف به من الدولة بين المعدنين وذلك على أساس **أن تكون النسبة بين الذهب والفضة هي نسبة 15.5:1 أي أن كل جرام من الذهب تساوي قيمته 15.5 جرام من الفضة** كما اتخذت مصر نفس النظام (المعدنين) ولكن كانت النسبة هي 15.52:1 بين الذهب والفضة وذلك في عام 1834م وكانت الوحدة النقدية المستخدمة هي الريال الذهبي والذي يزن 7.732 قيراط من الذهب والريال الفضي يزن 120 قيراط من الفضة.

ولم يدم ذلك طويلاً إذ اكتشفت عدة مناجم للفضة مما نتج عنه زيادة كبيرة في الكميات المعروضة من الفضة مما أفقدها قيمتها وبالتالي إنهار نظام المعدنين، فإتخذ الذهب وحده للقيام بوظيفة النقود وله قوة إبراء غير محددة وعليه ظهرت مرحلة المعدن الواحد **وبذا سيطرت المسكوكات الذهبية على التداول.**

ح. الشيكات ميزاتها وتطورها

ظهرت الشيكات المصرفية في بدايتها عندما لجأ الأفراد والجماعات إلى إيداع مالديهم من النقود لدى بعض التجار أو الصاغة كي يقوموا بالاحتفاظ بها لديهم خوفاً من اللصوص وقطاع الطرق وكان المودع يحصل من التاجر أو الصائغ على إيصال مقابل ما أودعه من مال وكان صاحب المال يدفع للصائغ أو التاجر عمولة نظير قيامه بالاحتفاظ بهذا المال لديه ولكن ابتدأ في استخدام هذا المال في زيادة تجارته أو القيام بإقراضه للمحتاجين نظير فائدة وعليه سعى هؤلاء التجار والصياغ إلى دفع مقابل أو فائدة للمودعين لتشجيعهم على الإيداع وزيادة مواردهم النقدية شريطة أن تكون الفائدة المدفوعة أقل من الفائدة التي يحصلون عليها ليكون الفرق بين الفائدتين هو الربح المحقق للصائغ أو التاجر وكان الأفراد الذين يودعون المال ويحصلون على الإيصالات يستخدمون هذه الإيصالات في الوفاء بالتزاماتهم وبذا ظهرت المصارف من ناحية لتحل محل المرابي أو الشخص الذي يقوم بجذب الودائع ويعيد إقراضها بفائدة أكبر كما أن تبادل هذه الإيصالات هي النشأة الأولى لظهور الشيكات وبدأت تنتشر المصارف والبنوك في أرجاء العالم وتستخدم الشيكات بدلاً من النقود وأصبحت لها القوانين والأعراف المصرفية التي تحكمها وتحكم تداولها.

وقد تطورت وسائل الدفع من الشيكات العادية إلى وسائل إلكترونية حديثة ومنها على سبيل المثال:

- الدفع الفوري عند الاستلام C.O.D
- الدفع باستخدام البطاقات البنكية (النقود البلاستيكية).
- الدفع باستخدام البطاقات الذكية Smart Card .
- الدفع من خلال التحويلات البنكية المباشرة.
- الدفع باستخدام النقود الرقمية Digital Cash .

وإذا ما حاولنا شرح النقود البلاستيكية هذه فإننا نذكر الكارت الشخصي والفيزا كارد والماستركارد والتي تمكن حاملها من شراء معظم احتياجاته بدون حمل أي نقود وإنما تقوم بأداء قيمة هذه الحاجات من سلع أو خدمات من خلال هذه الكروت، بل وإنه أي العميل الذي يتمتع بهذه الكروت يستطيع بواسطتها أن يلجأ إلى أي طرف إلى ليحصل على النقد الذي يلزمه طالما أن رصيد حسابه يسمح بذلك أي أن يكون رصيده دائناً أو لديه من التسهيلات المصرفية ما يسمح بتمرير هذه العمليات.

وتنقسم النقود البلاستيكية إلى ثلاثة أنواع هي:

1. بطاقات الدفع:- يجب أن يكون الرصيد دائناً .
2. بطاقات الائتمان:- يتوقف على حجم الائتمان الممنوح للعميل.
3. بطاقات الصرف الشهري:- في حالة المرتبات الشهرية أو المعاشات...الخ لأن فترة الائتمان شهر واحد.

خ. الأساليب البنكية الحديثة في التعامل

ومع تطور الأساليب التكنولوجية وما صاحب العولمة من تداخل المصالح في جميع أنحاء العالم والتوسع الهائل في استخدام الأساليب الالكترونية تطورت النقود أيضاً وظهرت فيها مستحدثات **ووسائل الكترونية تعامل بها الجمهور وهى مثل:**

- الهاتف المصرفي Phone Bank : ويتم الدفع من خلال التلفون لبعض الالتزامات كفواتير الكهرباء والتلفون والغاز والإيجارات .
- أوامر الدفع المصرفية.
- خدمات المقاصة الإلكترونية Bank Automated Clearing Services (B.A.C.S) وهي إجراء المقاصة بين البنوك الالكترونية.
- الانترنت المصرفي: يتم من خلال الانترنت مخاطبة البنك وإجراء بعض التحويلات أو التأكد من الأرصدة أو إجراء بعض المعاملات في المحافظ المالية (أسهم – سندات).

د. التحويلات الإلكترونية

انتشرت البنوك والشيكات كما ذكرنا آنفاً وأصبحت الشيكات تحل محل النقود وصارت أكثر التعاملات بين الأفراد والجماعات والشركات والمؤسسات المختلفة بالشيكات وحتى في الأسفار والترحال بين بلاد العالم ظهر ما يسمى بالشيكات السياحية أو شيكات المسافرين وهي شيكات تدفع قيمتها بعملة البلد المصدرة للشيكات ولكن تصرف بعملة الدولة التي يسافر إليها الشخص الذي قام بالتحويل أو بعملة قابلة للتحويل كالدولار أو الإسترليني واللذين يحظيان بالقبول العام.

كما أن التحويلات بين الفروع تتم بواسطة الراديو لتسهيل عمليات التحويل في نفس الوقت بين الفروع المختلفة.

والآن ظهرت الشيكات الممغنطة وأصبحت التحويلات تتم إلكترونياً بواسطة السويفت كما ظهر نظام الصرف الآلي أو Tiller وتعاملت البنوك في أنحاء العالم بالتقنيات Tele money والذي يتم به التحويل بين البلاد في أقل من 24 ساعة.

أسئلة تقويم ذاتي

1. بيّن الفرق بين قاعدة الذهب وقاعدة الصرف بالذهب؟
2. عرّف نظام السعر الإلزامي؟
3. ما هي الميزات التي تمتاز بها النقود المعدنية؟
4. ما المقصود بنظام المعدنين؟
5. عدد تطور وسائل الدفع للشيكات والوسائل الإلكترونية الحديثة؟

4. الرقابة على النقد

1.4 مفهوم الرقابة على النقد

يقوم هذا النظام على أساس إخضاع العلاقة بين متحصلات الدولة ومدفوعاتها من العملات الأجنبية للرقابة الإدارية المباشرة بما يحقق التوازن في ميزان المدفوعات بدون الالتجاء إلى فرض أنظمة اقتصادية تؤثر على الأوضاع الداخلية كتخفيض سعر صرف العملة المحلية بالنقد الأجنبي بهدف خفض الطلب على ذلك النقد.

ولما كان النقد الأجنبي بمفهومه الواسع هو

الحقوق المملوكة للمواطنين المقومة أو مستحقة الأداء بعملة خلاف العملة الرسمية للدولة – أو ما يستحق لمواطنين خلاف مواطني هذه الدولة والتي تشكل التزاماً بتسويتها بنقد أجنبي دون ما نظر إلى العملة المقوم بها هذا الحق إذ قد يكون هذا التقويم بنقد أجنبي كما يمكن أن يكون الحق مقوماً **بنقد محلي ويستحق الأداء بنقد أجنبي فان إجراءات الرقابة على النقد لا تقتصر عادة على تنظيم المدفوعات مع الخارج بل تتسع لتشمل المعاملات التي ينتج عنها حقوق وهذه الإجراءات إما أن تكون في شكل أنظمة أو قوانين تصدرها السلطات بغية إخضاع المعاملات والمدفوعات والمتحصلات المتعلقة بها لرقابة إدارية من حيث الكم أو السعر أو أن تكون عن طريق التدخل غير المباشر في معاملات الأفراد بهدف توجيهها لوجهة ترى السلطات إنها تحقق المصلحة المستهدفة.**

ومن الإجراءات الإدارية غير المباشرة التي تلجأ إليها الدولة للتأثير في حجم الطلب على وسائل الدفع الخارجية رفع الرسوم الجمركية على قطاع السلع غير الرئيسة أو عدم فتح اعتمادات استيراد إلا مقابل إيداع القيمة بالكامل لدى البنك الذي سيتولى فتح الاعتماد.

2.4 أهداف الرقابة على النقد

تختلف أهداف الرقابة على النقد التي تفرض وقت إعلان الحرب عن تلك التي تفرض وقت السلم فالغرض من فرض **الرقابة في وقت الحرب** هو استعمال جميع الموارد الخارجية للصرف على مستلزمات الحرب وإذا أخذنا في الاعتبار أن عدداً من المشروعات التي تقوم بالإنتاج المدني ستحول نشاطها إلى الإنتاج الحربي وقت الحرب فإن ثمة نقصاً في السلع المعروضة سواء للسوق الداخلي أو الخارجي سينتج عنه نقص في موارد النقد الأجنبي وهذا يستدعي فرض رقابة على المدفوعات إلى الخارج لاستخدام ما يتوافر لدى الدولة من عملات أجنبية محددة بالإضافة إلى احتياطاتها منه وفقاً لأولويات تقتضيها ظروف الحرب، وغرض الرقابة في هذه الحالة يكون بهدف تفادي تخفيض سعر صرف العملة المحلية مما يؤدي إلى زيادة تكلفة الحرب وذلك في وقت لا يمكن الالتجاء فيه إلى وسائل اقتصادية بديلة لتفادي هذا الأثر ومن ناحية سياسية فان فرض الرقابة على النقود يؤدي إلى متابعة الدولة للمدفوعات الخارجية لضمان عدم تسرب بعض الأموال لمساعدة الأعداء. **أما في وقت السلم فتفرض الرقابة على النقد بهدف تحقيق الأغراض التالية:**

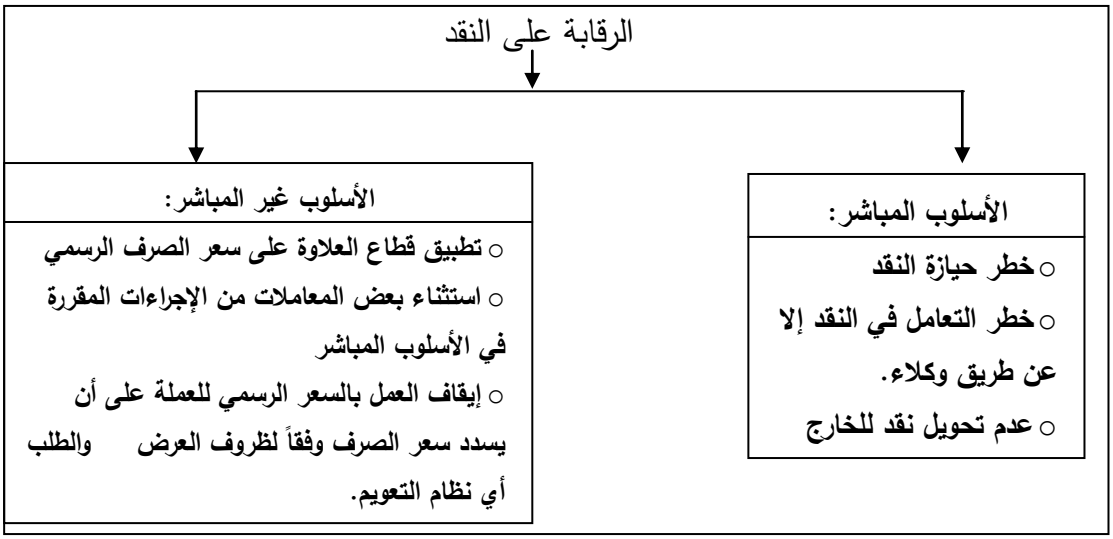
أولاً: العمل على توازن ميزان المدفوعات دون إتباع وسائل اقتصادية قد تتعارض مع بعض المصالح القومية – ولشرح هذه النقطة نذكر أنه إذا واجهت الدولة عجزاً في ميزان مدفوعاتها الخارجية (فان علاج الموقف لا يتأتى إلا بتطبيق إجراءات انكماشية سواء في المجال المالي والاقتصادي لتخفيض الطلب على الصرف الأجنبي كالالتجاء إلى تخفيض قيمة العملة المحلية بالقدر الذي يؤدي إلى تحقيق التوازن عن طريق الحد من الواردات ولارتفاع قيمتها بالنقد المحلي وتشجيع الصادرات لانخفاض قيمتها بالعملة الأجنبية في الأسواق الخارجية أو الحد من المصروفات الاستثمارية في (ميزانية الدولة) والالتجاء إلى هذا العلاج لا يجد قبولاً في كل الأوقات إذ إنه لا يؤثر على مستويات التشغيل والدخول. أما تطبيق نظام الرقابة على الصرف فانه يؤدي إلى الحد من الطلب على العملات الأجنبية في الحدود التي تتيحها الكمية المعروضة منه بالوسائل الإدارية دون فرض أوضاع اقتصادية غير مرغوب فيها.

ثانياً: المساعدة على تحقيق برامج التنمية الاقتصادية

يؤدي نظام الرقابة على النقد بما يتيحه من فرض قيود كمية أو سعرية على النقد الأجنبي إلى زيادة الإفادة من حصيلة الدولة من العملات الأجنبية إذ غالباً ما تلجأ السلطات إلى تخصيص الجزء الأكبر من الحصيلة لاستيراد السلع الأساسية سواء كانت مواداً غذائية أو سلعاً رأسمالية لازمة لمشروعات التنمية الاقتصادية الواردة في الخطة القومية أو مستلزمات التشغيل هذا إذا كانت تطبق القيود الكمية أما في ظل القيود السعرية فإن.. استيراد هذه المواد يكون مقابل نقد أجنبي يحصل عليه المستورد بأفضل سعر يتيحه النظام.

ثالثاً: كما أن فرض الرقابة على النقد يؤدي إلى تنظيم هيكل التجارة الخارجية بما يتمشى مع مصلحة البلدان إذ يمكن في ظل نظام الرقابة حظر استيراد الواردات التي قد تؤثر على مثيلاتها من المنتجات المحلية في بدء تصنيعها وهذه الحماية أحسن من الحماية الجمركية إذ إن الحظر في ظل نظام الرقابة على النقد يكون أكثر فاعلية من رفع الرسوم الجمركية ثم أنه من الممكن التحكم في الواردات على أساس تفضيل الاستيراد من المناطق أو البلاد التي تقبل أن تحصل على سلع من هذا البلد مقابل ما تستورده منها خصوصاً إذا كانت السلع المراد تصديرها هي سلع هامشية أي ليست من السلع التقليدية التي لها سوق رائجة عالمياً وهذا يساعد بدوره على تسويق جزء من السلع الحديثة الإنتاج التي لا تقوى على منافسة مثيلاتها التي تنتج في البلاد الأخرى التي تكون قد قطعت شوطاً في التقدم الاقتصادي وهذا التنظيم لا يتأتى إلا في ظل التعامل الثنائي الذي يتيحه نظام الرقابة على النقد.

3.4 أساليب الرقابة على النقد



تختلف أساليب الرقابة على النقد الأجنبي المطبقة في بلد عن المطبقة في بلد آخر كما يختلف الأسلوب الذي يؤخذ به في وقت ما في بلد معين عنه في وقت آخر في نفس البلد وذلك لأن أسلوب الرقابة يتوقف على الغرض المستهدف من فرضها، ووضع الهيكل الاقتصادي، والنظام النقدي المطبق في البلد الذي يأخذ بنظام الرقابة على الصرف الأجنبي. ولكن مهما اختلفت الأساليب المطبقة فإنه يمكن ردها **إلى أسلوبين رئيسيين وهما الأسلوب المباشر وهو ما يطلق عليه القيد الكمي والأسلوب غير المباشر وهو ما يطلق عليه القيد السعري.**

هذا وإذا كان كلا النظامين يستند إلى تدخل الدولة في المعاملات التجارية والمالية التي تجرى من الخارج عن طريق إخضاع هذه المعاملات ووسائل الدفع بها لأسلوب معين يحقق الأغراض المستهدفة من تطبيق نظام الرقابة على النقد فان هذا التدخل يختلف باختلاف الأسلوب المتبع فبينما إن **القيد الكمي يعتمد على تجميع الموارد المتاحة من النقد الأجنبي في مجمع رئيسي** وقيام السلطات المسئولة بتوزيع تلك الحصيلة على الأغراض المختلفة بحسب أهميتها في تحقيق الأهداف القومية فان **القيد السعري يعتمد على تنظيم المدفوعات وإلتى تعتمد على التحصيلات** من الخارج عن طريق تحديد أكثر من سعر صرف واحد للعملات الأجنبية في السوق الرسمية للدولة يطبق أعلاها إذا كانت العملة الأجنبية مطلوباً شراؤها لسداد التزام يأتي في مرتبة غير متقدمة من حيث الأهمية النسبية لخدمة الاقتصاد القومي مثلما يحدث عند شراء سلع

غير أساسية أما السلع الأساسية كالجرارات الزراعية وعربات النقل فيتم الحصول عليها مقابل سعر أقل من السعر الذي تشترى به الأولى – وهذه السياسة تهدف إلى الحد من استخدام الحصيلة من النقد الأجنبي لغير الأغراض المهمة. وكما يكون التدخل للحد من الطلب على العملة قد يكون هذا التدخل لزيادة المعروض منها كتحديد سعر لشرائها يزيد عن سعر بيعها وذلك بالنسبة لبعض السلع التي تعاني صعوبة في تصريفها عالمياً لارتفاع تكلفتها بالعملة المحلية.

نشاط



اكتب مقال عن أوجه الخلاف بين الرقابة الكمية المباشرة وغير المباشرة واعرضه على مشرفك الأكاديمي؟

أولاً: الأسلوب المباشر للرقابة على النقد أو القيد الكمي

إن تطبيق **القيد الكمي يستلزم حظر التصرفات الآتية** على المتعاملين مع الخارج من المقيمين داخل الحدود السياسة للبلد التي يفرض فيها نظام الرقابة على النقد بالأسلوب المباشر وهي:

أ- حظر حيازة النقد الأجنبي وتجميع الحصيلة من النقد الأجنبي في مجمع رسمي للعملة.

ب- حظر التعامل في النقد الأجنبي إلا عن طريق وكلاء عن المجمع معتمدين من السلطات مع الالتزام بالأسعار الرسمية للعملات التي تحددها سلطات النقد عند التعامل بيعاً وشراءً.

ت- عدم تحويل نقد للخارج أو تصدير سلع أو أوراق مالية أو أية أشياء أخرى ذات قيمة إلا وفقاً لإجراءات محددة أو مواصفات خاصة تصدر من السلطات المفوضة بذلك.

ولا يقتصر دور الرقابة على النقد بالأسلوب المباشر على تحديد كمية ما يسمح بتحويله من النقد الأجنبي لكل غرض من الأغراض بل قد تمتد القيود لتحديد نوع العملة التي يلتزم المتعامل باستردادها أو تلك التي يسمح له بتحويلها طبقاً لنوع العملية – فالبلاد النامية تعتمد عادةً في تمويل عملياتها مع الخارج على ما تحصل عليه من نقد أجنبي مقابل تصدير سلعة أو أكثر من سلعها التي عليها طلب عالمي وهو ما يعبر عنه بالسلع التقليدية لهذا البلد كالقطن بالنسبة لمصر والسودان والمطاط الطبيعي للملايو ...الخ ولهذا فان تعليمات الرقابة على النقد في تلك البلاد قد تلزم مصدر هذه السلع بان تسترد مقابل ما يصدره منها نوعاً محدداً من العملات الأجنبية تكون السلطات في حاجة إليها لاستيراد سلع غذائية أو سلع أساسية ومستلزمات إنتاج يحتاج إليها من الخارج – ولا يفرض مثل هذا القيد على المعاملات الأخرى.

وتفرض القيود الكمية عادة بإصدار تشريع يحدد القواعد التي يلتزم بها المتعاملون في ظل هذا النظام وغالباً ما تشمل الآتي:

أ. تحديد الجهاز التنفيذي الذي يضطلع بالرقابة على النقد وقد يكون وزارة المالية والاقتصاد أو البنك المركزي أو هيئة مستقلة تنشأ لهذا الغرض كما يحدد القانون المجمع الذي تتجمع لديه الحصيلة من النقد الأجنبي وفي أغلب البلاد يكون البنك المركزي هو المجمع ولكن في البلاد التي تنشا فيها هيئة مستقلة للرقابة على النقد تقوم هذه الهيئة بدور المجمع كما تحدد طريقة التعامل في النقد الأجنبي ويتأتى ذلك بتحديد الأجهزة المفوضة بالتعامل في النقد الأجنبي وعلاقتها بالمجمع.

ب. يبين التشريع الإجراءات التي يلتزم بها المتعاملون في النقد الأجنبي وكذلك الإجراءات المتعلقة بالعمليات التي يقوم بها مواطنو الدولة والتي ينتج عنها حقوق لهم أو التزامات عليهم مقومة بالنقد الأجنبي – فعلى سبيل المثال تشمل التنظيمات تحديد إجراءات تصدير السلع والمهلة المحددة لاسترداد حصيلة بيعها وكذا الإجراءات الخاصة بالحصول على نقد أجنبي من المجمع وغالباً ما يصدر تشريع مكمل خاص بأحكام الاستيراد من الخارج والحالات التي يلتزم فيها المتعامل بالحصول على تراخيص استيراد والطريقة المرسومة للحصول على هذه التراخيص وذلك إذا جاء التشريع الخاص بتنظيم الرقابة على النقد خالياً من هذه الأحكام.

ت. يحدد التشريع الضوابط الخاصة بالرقابة على وسائل النقد المختلفة كالشيكات المصرفية والشيكات السياحية وأوراق النقد الأجنبية والمحلية وكذا الأوراق المالية كالأسهم والسندات وجميع الأشياء ذات القيمة.

ث. كذلك يرد بالتشريع العقوبات التي تطبق في حالات مخالفة لأحكام القانون.

ولما كان القانون المنظم لاحكام الرقابة على النقد لا يشمل إلا مبادئ عامة فانه يتضمن تفويضاً للجهاز المضطلع بتنفيذ أحكام الرقابة سلطة إصدار التعليمات التنفيذية الخاصة بهذا القانون كما يفوض بتغييرها حسب مقتضيات الأحوال حتى لا تتسم التعليمات النقدية بالجمود.

وغالباً ما يرتبط القيد الكمي بتنظيم يهدف الى تحديد إطار عام لتوزيع الحصيلة من النقد الأجنبي على الأغراض المختلفة بحسب أهمية هذه الأغراض للاقتصاد القومي طبقاً لأولويات تقررها الخطة العامة للدولة وذلك ضمن ما يسمى بالموازنة النقدية وهي موازنة تقديرية لحركة النقد الأجنبي عن فترة زمنية تحدد سلفاً وذلك ضماناً لحسن استخدام ما يتم تحقيقه من حصيلة النقد الأجنبي المستهدفة بما يتمشى مع أهداف الرقابة المباشرة.

كما قد تلجأ الدولة في ظل القيد الكمي إلى تنظيم ميزانها التجاري عن طريق التوسع في عقد اتفاقات ثنائية مع الدول المرتبطة معها بمعاملات تجارية وذلك عن طريق التخطيط المتبادل بما يؤدي إلى تسوية الحقوق التي تنشأ لأحد الطرفين تجاه الطرف الآخر نتيجة استيراد سلع منه بتصدير سلع إليه بنفس القيمة.

نشاط



القيد الكمي أو المباشر فيه تجميع كل النقد الأجنبي ثم يتم التوزيع حسب الأهمية للاقتصاد القومي، طبقاً لأولويات الخطة العامة. إذا كانت الحاجة لإكمال تمويل مشروع مهم خارج نطاق أولويات الخطة.

ماذا تتوقع ما يحدث ؟ ناقش هذا الموضوع مع زملائك.

ثانياً: الأسلوب غير المباشر للرقابة على النقد (أو القيد السعري)

إن القيود النقدية التي يتطلبها **نظام الرقابة على النقد تؤدي إلى اعتبار عملة البلد الذي يفرض فيه هذا النظام عملة غير دولية** وطبقاً للضوابط التي سبق شرحها في شأن تحديد سعر صرف العملة المحلية بالنسبة للعملات الأجنبية تقوّم السلطات المختصة هذه العملية عن طريق تقييمها بعملة ارتكاز على أساس ثابت وتعيين العملات الأجنبية الأخرى خلاف عملة الارتكاز التي تقبل لسداد الالتزامات المستحقة نتيجة التعامل مع الأخرى غير الدولية التي ترى السلطات أن سعر تقييمها بمعرفة السلطات المصدرة لها سليماً وتحدد أسعار صرف العملات المقبولة مقابل العملة المحلية إما طبقاً لأسعارها في الأسواق الدولية كما سبق الشرح وإما على أساس السعر الرسمي لكلتا العملتين الأجنبية والمحلية المستند إلى سعر تقييمها بعملة الارتكاز.

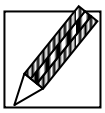
وتراعي السلطات عادة عند تحديد السعر الأساسي لعملتها **(وهو سعر تقييمها بعملة الارتكاز)** مدى ملائمة هذا السعر لتصريف السلع التقليدية في الخارج بالأسعار العالمية من جهة وعدم زيادة تكلفة استيراد السلع الأساسية من جهة أخرى حتى تبقى تكاليف المعيشة في مستوى مناسب يساعد على رفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهو هدف كل تنظيم اقتصادي – ولكن غالباً ما يلاحظ أن سعر الصرف الذي يتحدد في نطاق نظام الرقابة على النقد لا يؤدي إلى التوازن المستهدف بالرغم من سيطرة الدولة على جميع الأوضاع الاقتصادية والمالية في الدولة حسبما يقتضيه هذا النظام وذلك لأن سعر الصرف لا يساعد على تسويق السلع الأخرى غير التقليدية وبذلك لا تنمو حصيلة الدولة من النقد الأجنبي في وقت تحتاج فيه عملية التنمية إلى مزيد من الموارد الأجنبية فضلاً عن أن السلع الأساسية التي يتم استيرادها من الخارج بسعر الصرف المحدد تصير بمرور الوقت غير كافية لسد حاجة البلد مما يضطر السلطات إلى استيرادها بالقدر الكاف عن طريق التمويل بالعجز (بالاقتراض الخارجي) إذ أن عدم استيرادها بالقدر المناسب يؤدي إلى الاتجار بها داخلياً في السوق السوداء مما يؤدي إلى تراكم الثروات لدى بعض الأشخاص دون جهود اقتصادية.

وهذا بالنسبة لوضع الميزان التجاري وما يؤدي إليه عدم مناسبة سعر الصرف أما عن طريق المتحصلات غير المنظورة فان سعر الصرف المعلن يصل في بعض الأحيان إلى درجة لا تشجع من يحصل على نقد أجنبي عن خدمات تؤدي بالخارج إلى عدم بيع هذا النقد في السوق

الرسمية وبذلك تتأثر موارد هذا السوق بسبب عدم ملاءمة سعر الصرف وتصبح الموارد الأجنبية قاصرة عن مقابلة الاحتياجات الرئيسة للدولة فضلاً عن متطلبات التنمية.

ولإعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات دون الالتجاء إلى تخفيض السعر الرسمي للعملة تلجأ السلطات النقدية إلى التدخل لتحديد أكثر من سعر لصرف العملات الأجنبية بما يؤدي إلى تنظيم العرض والطلب على العملة الأجنبية بدلاً من تطبيق سعر صرف واحد على جميع المعاملات تقرر السلطات إجراءات تؤدي إلى التعامل بأسعار صرف أخرى بجانب السعر الرسمي تهدف إلى الحد من الطلب على العملات الأجنبية لبعض الأغراض غير الأساسية أو أسعار تهدف إلى منح حوافز تؤدي إلى زيادة الحصيلة من النقد الأجنبي.

تدريب (2)



عدم تطبيق نظام الرقابة يجعل عملة البلد غير دولية حيث تلجأ الدولة إلى عملة الارتكاز وسلة العملات الدولية الأخرى. ماذا بعد ذلك؟

يتمثل تعدد أسعار الصرف في تدخل السلطات بواحد أو أكثر من الصور الآتية:

1. تطبيق نظام العلاوة على سعر الصرف الرسمي.
2. استثناء بعض المعاملات من الإجراءات المقررة في الأسلوب المباشر للرقابة على النقد بغية إتمامها على أساس أسعار صرف خلاف الأسعار الرسمية.
3. إيقاف العمل بالسعر الرسمي للعملة وإتاحة الفرصة لسعر الصرف أن يتحدد طبقاً لظروف العرض والطلب وهو ما اصطلح على تسميته نظام التعويم.

* تطبيق نظام العلاوة على سعر الصرف الرسمي

بموجب هذا النظام إما أن تحصل على علاوة فوق السعر الرسمي عند بيع العملة الأجنبية بنفس النسبة التي تدفع عند شرائها من المجمع مهما كان الغرض من البيع أو الشراء، وتطبيق النظام على هذا الوضع لا يختلف عن تخفيض قيمة العملة المحلية وتلجأ عادة الدول إلى الأخذ

بوصفة تجريبية كمحاولة لتحديد السعر المناسب للصرف الذي يستقر عليه الرأي وذلك قبل إعلانه.

وإما أن تحصل وتدفع علاوة على السعر الرسمي بنسب مختلفة عند شراء أو بيع النقد الأجنبي **وهذه النسب المختلفة تكون في أي من الأشكال الآتية:**

أ- **اختلاف نسبة العلاوة المتحصلة عند بيع النقد الأجنبي** بحسب أهمية المعاملة المطلوبة من أجلها النقد الأجنبي – فإذا كان النقد الأجنبي مطلوباً لسداد قيمة سلع أساسية حصل المتعامل على النقد اللازم لذلك بالسعر الرسمي دون علاوة أو بعلاوة بنسبة منخفضة وتتدرج هذه النسبة ارتفاعاً كلما قلت الأهمية النسبية للغرض الذي من أجله ستستخدم العملة الأجنبية المباعة وذلك بغية للحد من الطلب على النقد الأجنبي المستخدم لأغراض تأتي في مرتبة متأخرة من الأهمية، أو لتكوين حصيلة من النقد المحلي تتبع دفع علاوة على سعر شراء العملة الأجنبية في الأحوال التي تقتضي ذلك لزيادة الحصيلة.

ب-**اختلاف نسبة العلاوة المدفوعة عند شراء حصيلة** من النقد الأجنبي بحسب نوع المعاملة التي استحق عنها نقد أجنبي إذ قد يقتضي الأمر دعم بعض السلع حتى يمكنها مواجهة المنافسة في الأسواق الخارجية – وفي هذه الحالة يدفع للمصدر مبلغاً على سبيل الإعانة يتمثل في علاوة على سعر الصرف يمكنه من تسويق سلعته بالأسعار العالمية المنافسة وفي نفس الوقت يحصل المصدر على مقابل العملة المحلية يكفي لتغطية مصاريف إنتاج السلعة وتحقيق هامش ربح معقول. وهذه العلاوة على سعر شراء العملة تختلف نسبتها من سلعة لأخرى بحسب الأهمية النسبية لمركز تسويقها كذلك تدفع علاوة على حصيلة الخدمات المؤداة في الخارج بهدف تشجيع من تؤدي إليه حصيلة من النقد الأجنبي عن هذا الطريق على بيعها للمجمع الرسمي.

نشاط



قم بزيارة إلى إحدى أماكن صرف العملات الأجنبية، تعرف على نوع العملات المتداولة في الصرافة وأسعار هذه العملات والتغييرات الكبيرة التي حدثت منذ 1989 وسياسات الحكومة الخاصة بالرقابة على النقد الأجنبي.

ت. اختلاف نسبة العلاوة المدفوعة والحصيلة بحسب نوع العملة كأن تدفع علاوة عند شراء عملة بنسبة أعلى من تلك التي تدفع عند شراء عملة أخرى واردة لنفس الغرض فقد يتقرر دفع علاوة على حصيلة صادرات القطن بالدولارات الأمريكية بنسبة أعلى من حصيلة صادرات القطن التي ترد بالليرة الإيطالية مثلاً، وهذا بدوره يستدعى تحصيل علاوة عند بيع الدولار لمقابلة التزام في الخارج بنسبة أعلى من تلك التي تحصل عند بيع ليرات إيطالية لنفس الغرض – وتلجأ السلطات إلى هذا الأجراء إذا ما رأت أن هناك ضرورة لتنمية حصيلة من عملة بالذات دون العملات الأخرى. هذا وتلجأ بعض الدول عند تطبيقها لنظام العلاوة على سعر الصرف ألاّ تعتمد على الأسواق العالمية في تحديد سعر صرف العملات الدولية بعملتها المحلية كما سبق أن بينّا، ولكنها تحدد سعر صرف العملات المقبولة على أساس السعر المشتق بين سعرها الرسمي الذي تحدده الدولة المصدرة لهذه العملات والسعر الرسمي للعملة المحلية، وفي بعض الأحيان يتبين عدم انتظام السعر المشتق في السوق العالمي بالقياس للسعر المشتق في السوق المحلى الذي يستند إلى الأسعار الرسمية. فقد تكون نسبة الإسترليني إلى الدولار في السوق المحلي 1 إلى 1.8، بينما تكون هذه النسبة في الأسواق الخارجية 1 إلى 1.75 وهذا يستدعي عند تطبيق نظام العلاوة على سعر الصرف أن نفرض علاوة على الدولارات سواء عند البيع أو الشراء بنسبة أعلى من تلك التي تفرض على الإسترليني وفاعلية سعر الصرف في دفع حركة الصادرات عن طريق استبدال الحصيلة بعلاوة على السعر الرسمي وبقية الصادرات عن طريق تحصيل علاوة على هذا السعر تتوقف على مرونة الطلب على كل من الواردات والطلب على الصادرات، فإذا كان الطلب على كل منها مرناً فان تطبيق القيد السعري عن طريق نظام العلاوة سيكون ذا جدوى إذ إن فرض العلاوة على السعر الرسمي بيعاً وشراءً تؤدي إلى تخفيض الطلب على النقد الأجنبي اللازم لمجاراة قيمة الواردات وزيادة حصيلة من العملات الأجنبية مما يؤدي إلى توازن الميزان التجاري، أما إذا كان الطلب على الواردات غير مرن فتكون العلاوة المفروضة على بيع النقد الأجنبي ذات أثر في إعادة التوازن في الميزان التجاري يجب أن تكون ذات نسبة مرتفعة وعادة يكون الحد الذي يمكن رفع العلاوة إليه مرتبطاً بأوضاع اقتصادية لا يمكن تجاهلها، وخاصة حينما يكون عرض الصادرات في الخارج غير مرن فإن منح علاوة في حصيلة الصادرات بنسبة مقبولة اقتصادياً يكون ذا أثر ضعيف في تنشيط الصادرات ولذلك

نرى أن الدول التي تأخذ بنظام الرقابة على النقد لا يقتصر على القيد السعري في تحقيق أهداف الرقابة بل أنها تتبع عادة الأسلوب المباشر أو القيد الكمي بصفة أساسية وتلجأ إلى القيد السعري من آن لآخر لمعالجة بعض الاختناقات التي يسببها تطبيق الأسلوب المباشر. ونظام العلاوة على سعر الصرف باعتباره مكملاً للقيد الكمي للرقابة على النقد هو خير.

أسئلة التقويم الذاتي



1- ما اسم الاجتماعات التي تم بها إنشاء صندوق النقد الدولي؟
2- اذكر الأهداف التي تعمل على تحقيقها اتفاقية صندوق النقد الدولي؟
3- هل اعتمدت الاتفاقية على قاعدة الذهب

5. نشأة صندوق النقد

1.5 تنظيم المدفوعات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية

بدأ التفكير في تنظيم المدفوعات الدولية على أساس من التعاون الدولي قبل أن تأتي الحرب العالمية إلى نهايتها بفترة طويلة وقد استمر التشاور بين الدول المعنية لاختيار النظام المناسب إلى أن انتهى الأمر في **اجتماعات بريتون وودز في شهر يوليو عام 1944** إلى الاتفاق إلى قواعد سلوك في مجال التعامل الدولي تراعيها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة المشتركة في النظام ويقوم على مراقبتها إحدى الوكالات المتخصصة التابعة لهيئة الأمم المتحدة وهي **صندوق النقد الدولي**.وقد أعلنت هذه القواعد في اتفاقية إنشاء الصندوق .وتهدف القواعد إلى إرساء نظام نقدي يعتمد على التعاون بين الدول الأعضاء لمساعدتها في الوصول إلى درجة مناسبة من التنمية وزيادة حجم المبادلات الدولية وتهيئة فرص عمالة كاملة وقد كان تحديد هذه الأهداف متأثراً بما قاسته الدول بعد الحرب العالمية الأولى نتيجة إنفراد كل منها بتقرير سياسة خاصة بها دون النظر إلى المصلحة الجماعية لها إذا تنافست الدول بعد الخروج عن قاعدة الذهب في إعلان تخفيض عملتها بغية غزو الأسواق الخارجية ولجأ البعض إلى فرض سياسة الرقابة على النقد كما ذكر في القسم الأول.

نشاط



ناقش هذه العبارات مع زملائك
الدول المتقدمة من أهدافها الوصول إلى العمالة الكاملة، كما أن من أهدافها الرفاهية الاجتماعية، ووضعت معايير لذلك مثل نسبة البطالة ومستوى دخل الفرد.

2.5 اتفاقية إنشاء صندوق النقد

وقد حددت المادة الأولى من اتفاقية الصندوق **الأهداف التي يعمل على تحقيقها وهي:**

أ. تشجيع التعاون النقدي الدولي عن طريق إيجاد هيئة دائمة تهيئ الوسائل للتشاور في الجهود اللازمة لحل مشاكل النقد الدولية.

ب. تيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية والمساهمة في تحسين حالة العمالة ورفع مستوى الدخل الحقيقي بصفة مستمرة وتنمية الموارد الإنتاجية بجميع الأعضاء.

ت. العمل علي تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف والمحافظة على نظم الصرف السلعية المتفق عليها بين الأعضاء وتجنب التنافس في تخفيض قيمة العملة.

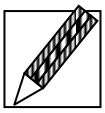
ث. المساعدة على وضع نظام متعدد الأطراف للمدفوعات الخاصة بالمعاملات الجارية التي تتم بين الأعضاء والعمل على التخلي عن القيود المفروضة على النقد التي تعرقل التجارة الدولية.

ج. لكي تتوافر الثقة للدول الأعضاء بالصندوق سيعمل على إتاحة موارد لهم بصفة مؤقتة وبضمانات كافية حتى يكون لهم فرصة تصحيح الاختلال في موازين مدفوعاتهم دون اللجوء إلى استخدام القيود التي تعوق الرخاء الداخلي والخارجي.والتي تتخذ أساساً لتحديد سعر تعادل عملات الدول الأعضاء قد أصبحت مقوماً بالذهب بدون قيمتها الحقيقية.

تتابعت بعد ذلك الأحداث الاقتصادية وكان أهمها قرار ماكنمارا الذي أعلنه في 15 أغسطس 1971 ضمن برنامجه لعلاج الوضع الاقتصادي والوصول بميزان المدفوعات الأمريكية إلى حالة توازن وهو إيقاف تحويل دولارات إلى ذهب بالسعر الثابت.

وفي منتصف ديسمبر 1971 تم الاتفاق بين مجموعة الدول الأوربية الصناعية واليابان والولايات المتحدة وهي المجموعة التي كان يطلق عليها المجموعة العشرية على اتفاقية عرفت باسم اتفاقية يسمسوتيان.

تدريب (3)



1. متى بدأ صندوق النقد عملياته فعلياً؟
2. وما هي أهم الدول التي ساهمت في تكوينه؟

أسئلة تقويم ذاتي



1. عرف الرقابة على النقد.
2. ما هي الأغراض التي تهدف الرقابة على النقد إلى تحقيقها؟
3. أذكر أساليب الرقابة على النقد؟

6. قرارات اتفاقية يسمسوتيان

1. زيادة السعر الرسمي للذهب بالدولار من 35–38 $ للأوقية مما يعني تخفيض القيمة الرسمية للدولار بمقدار 8.57%. وقد أعلنت السلطات الأمريكية تخفيضاً أخر على الدولار في 1973/2/12 بنسبة 10%، واستتبع التعديل السعر الرسمي للذهب أن غيرت معظم الدول أسعار تعادل عملاتها فالبعض أبقى على العلاقة بين عملاتها والدولار وبذا تكون قد خفضت عملاتها بالنسبة للذهب بنفس نسبة تخفيض الدولار ومنها منطقة الدولار ومصر وإيران واليابان والسيلان وكينيا وتنزانيا والبعض احتفظ بسعر تعادل عملته السابق مع الذهب دون تغيير كفرنسا وأسبانيا وإثيوبيا والصومال والعراق وليبيا والكويت والسعودية واليمن والبعض خفض قيمة عملته بالنسبة للدولار والذهب منها إسرائيل ويوغسلافيا وجنوب إفريقيا وروديسيا والبعض رفع قيمة عملته كألمانيا واليابان والنمسا وبلجيكا ولكسمبرج وهولندا ومالطا وفنزويلا بينما لجأت بعض الدول إلى تعويم عملاتها ككندا وكوريا ولبنان والفلبين والسودان.
2. الموافقة على تعديل حدي ارتفاع وانخفاض قيمة العملة الوطنية بالنسبة لعملات الدول الأعضاء في سوق الصرف من 1%: 2.25% من سعر تحدده الدولة للدولار يطلق عليه السعر المركزي تمييزاً له من سعر التعادل الذي يتم تحديده بموافقة صندوق النقد الدولي ويعتبر هذا النظام من قبيل التقويم المحدود في حدود 4.5% من السعر المركزي.
3. الموافقة على الدخول في مفاوضات بين الأعضاء داخل إطار الصندوق لإصلاح النظام النقدي في المدى الطويل وقد قرر مجلس الصندوق في جلسته بتاريخ 1974/7/26 تكوين لجنة من المديرين الوطنيين في الصندوق للنظر في وضع أسس لإصلاح النظام النقدي وقد عرفت هذه اللجنة باسم لجنة العشرين.

قرارات لجنة الإصلاح النقدي(لجنة العشرين)

التخلي عن نظم الرقابة على النقد وعدم فرض أي قيود يكون من شأنها التميز في المعاملات مع بعض الدول دون الأخرى:

إن الركن العلني لتحقيق مبدأ التعاون الدولي لإيجاد نظام نقدي يخدم مصالح الدول الأعضاء ككل الذي استهدفته اتفاقية بريتون وودز هو الالتزام بعدم وضع قيود على التحويلات الجارية هي تلك المتعلقة بالمعاملات العادية كاستيراد وتصدير السلع والخدمات والتي يؤديها الأفراد في دولة ما لأفراد في دولة أخرى أو عوائد الاستثمارات خارج حدود الدولة أو عمليات التمويل قصيرة الأجل وذلك تمييزاً لها من التحويلات الرأسمالية المتعلقة بتحويل أموال بغرض الاستثمار في خارج حدود الدولة أو تملك قصور في دولة أجنبية حتى ولم تقل عائداً كما تشمل التحويلات الرأسمالية تلك المتعلقة بتصفية استثمارات أجنبية وانسحاب رؤوس الأموال المستثمرة والمملوكة لأجانب وقد أكدت اتفاقية صندوق النقد الدولي هذا المبدأ في البند 4 من المادة الأولى التي تحدد أهداف الصندوق بأن من مهامه المساعدة على وضع نظام متعدد الأطراف للمدفوعات الخاصة بالمعاملات المادية التي تتم بين الأعضاء.

ولما كانت الرقابة على النقد قد شاعت بين الدول خلال الحرب العالمية الثانية كما سبق أن ذكرنا فقد أكد النص ضرورة التخلي عن القيود المفروضة على النقد التي تعرقل التجارة الدولية وقد أجازت المادة السادسة من الاتفاقية للأعضاء فرض الرقابة على التحويلات الرأسمالية بالقدر اللازم لتنظيم الحركات الدولية لرؤوس الأموال ولكنها أيدت ما ورد بالمادة الأولى من الاتفاقية إذا فكرت أنه ليس للعضو أن يقوم بهذا المراقبة بطريقة تقيد المدفوعات الخاصة بالمعاملات العادية أو تعطل بلا مبرر انتقال الأموال اللازمة لتنفيذ التعهدات واستثناء من هذا الخطر الذي فرضته اتفاقية الصندوق على الأعضاء فيما يتعلق بالقيود النقدية فأنها **سمحت للأعضاء فرض قيود بصفة مؤقتة في حالات الضرورة منها:**

أ- خلال فترة الانتقال التي تلت الحرب إذا جازت الاتفاقية للأعضاء أن يحتفظوا بالقيود السابق فرضها على المدفوعات الخاصة بالمعاملات العادية كما أجازت للدول الأعضاء الذين يحتل الأعداء أراضيهم أن يفرضوا مال هذه القيود ولكن تؤكد الاتفاقية ضرورة أن يكون القيد إجراء استثناء بأنه يجب العمل على إلغائه بمجرد اقتناع الدولة التي تفرضه بأنها قادرة على تسوية ميزان مدفوعاتها بدون هذه القيود.

وبالنسبة للأعضاء الذين انضموا للصندوق وقت إنشائه وكانوا يفرضون قيوداً على المدفوعات الخارجية فقد منحوا مهلة خمس سنوات من التاريخ الذي بدأ فيه الصندوق أعماله على أن يلتزموا باستشارة الصندوق في أمر بقاء هذه القيود بعد هذه المدة ويقوم الصندوق بتقديم تقرير سنوي عن هذه القيود ومبررات بقاءها كما انه يقدم مساعدات للدول التي تقرر التخلي عن هذه القيود.

ب-كما أباحت الاتفاقية للأعضاء أن تضع بصفة مؤقتة قيوداً للحد من حرية عمليات مبادلة النقد بالعملة النادرة والمقصود بالعملة النادرة في هذا المجال هي العملة التي يعلن الصندوق بصفة رسمية أنها نادرة ولا يعلن الصندوق عادة اعتبار عملة أنها نادرة إلا إذا أتضح له أن الطلب عليها يهدد بصفة جذرية مقدرة الصندوق على تقديمها في معاملاته مع الأعضاء ولم يصدر الصندوق منذ إنشائه قراراً باعتبار عملة نادرة وذلك لما ظهر أثناء التطبيق من معاونة الدول المتقدمة بعضها على البعض مع تعاونها مع الصندوق في التغلب على أي موقف يؤدي إلى اعتبار إحدى العملات الدولية الرئيسة عملة نادرة.

ويرتبط بمبدأ التخلي عن نظم الرقابة على النقد ضرورة التخلي عن كل إجراء من شأنه إعطاء ميزة في التعامل مع عضو دون باقي الأعضاء حتى ولو لم تكن الدولة تطبق الرقابة على النقد إذ أن إعطاء أي عضو ميزة في المعاملات دون بعض الأعضاء يخل بمبدأ التعاون الدولي المستهدف وقد وردت بالاتفاقية **أحكام تراعيها الدول يؤدي الأخذ بها إلى ضمان تحقيق هذا المبدأ هي:**

أ- عدم اشتراك العضو في اتفاقيات نقدية تنطوي على تميز في المعاملة سواء كانت اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف ذات أساليب خاصة وهذه الاتفاقيات قد تكون اتفاقيات دفع تجارية ترتب مزايا خاصة للدول المرتبطة بها تجاه بعضها البعض سواء كانت هذه المزايا في شكل إعفاءات أو تخفيضات جمركية أو الاستثناء من بعض قيود الاستيراد كالإعفاء من نظام الحصص المطبقة في بعض الدول دون أخرى أو قصر الحصة على الاستيراد من بلد بالذات.

ب-أن يسعى كل عضو إلى إقرار قابلية تحويل الأرصدة التي يحتفظ بها باقي الأعضاء بعملته وهو ما يعبر عنها الأرصدة غير المقيمة إذا وجهت الاتفاقية على كل عضو أن يشتري أرصدة عملته التي يملكها إلى عضو آخر بشرط أن تكون هذه الأرصدة قد حصل عليها

حديثاً نتيجة لعمليات عادية أو أن تحويلها مطلوب لسداد مدفوعات خاصة بعمليات عادية وبذلك لا يسري هذا الالتزام على الأرصدة التي تكون قد تكونت لدى دولة خلال الفترة التي كانت تطبق فيها نظم للرقابة على النقد.

ت- التشاور مع الصندوق باعتباره جهازاً فنياً فيما يعرض للدول من مشاكل نقدية:

لكل دولة عضو في صندوق النقد الدولي أن تلجأ إليه للمشورة فيما يقابلها من مصاعب نقدية أو فيما تراه من أمور عامة قد تؤثر على مبدأ التعاون الدولي بين الدول الأعضاء باعتبار أن الصندوق هيئة فنية يقوم عليها خبراء من كافة الدول الأعضاء يقدمون المشورة النقدية دون أن يكون لانتمائهم الوطني أو القومي أي أثر على مهامهم الفنية وإذا كان الاتجاه إلى الصندوق لطلب المشورة أمر متروك لتقدير السلطات المتخصصة في كل دولة إلا أن اتفاقية الصندوق قد أوجبت على الدول الرجوع إليه قبل إجراء بعض التصرفات كتعديل سعر تعادل العملة المعلن له كما سبقت الإشارة إليه وعند الاستعانة بموارد الصندوق لتمويل العجز المؤقت في ميزان المدفوعات كما سيأتي الكلام عنه – كما يقوم الصندوق بمراجعة الموقف مع الأعضاء الذين يمارسون الرقابة على النقد أو الذين يطبقون قواعد استثنائية بصفة مؤقتة كنظام تعدد سعر الصرف مثلاً وذلك بغية التأكد أن لدى الدولة من المبررات ما يجعلها تزاول الإجراء المتخذ.

أسئلة التقويم الذاتي

1. تم الاتفاق بين مجموعة الدول الأوربية الصناعية واليابان والولايات المتحدة (اتفاقية يسمسوتيان) ما السبب من قيام هذا التجمع؟
2. ماذا تعرف عن لجنة العشرين؟
3. كيف استطاع ماكنمارا علاج اختلال ميزان المدفوعات الأمريكية وإعادته إلى حالة التوازن وإيقاف تحويل الدولارات إلى ذهب بالسعر الثابت؟

7. التسهيلات المالية التي يتيحها الصندوق للدول الأعضاء

لمساعدة الدول الأعضاء على القيام بالالتزامات المفروضة عليها لتحقيق مبدأ التعاون الدولي في المجال النقدي المستهدف يقوم الصندوق بتقديم قروض قصيرة الأجل لمواجهة العجز

الطارئ في ميزان مدفوعات الدولة التي تتعرض لمثل هذا الموقف ذلك حتى لا تضطر إلى استخدام القيود النقدية أو إجراء تعديل في سعر صرف عملتها ويؤثر على دولة أخرى دون ما مبرر من الأوضاع العالمية.

ويستخدم الصندوق لهذا الغرض رأس ماله الذي يتكون من حصص يقدمها الأعضاء تتحدد حسب مؤشرات اقتصادية تشمل الدخل القومي للبلد العضو والاحتياطي من الذهب والعملات الأجنبية ونصيب الدولة في حجم التجارة العالمية ويسدد كل عضو عند بدء اشتراكه في الصندوق 25% من حصته بالذهب أو الدولار الأمريكي، والباقي وقدره 75% تسدد بعملة العضو وذلك عن طريق فتح حساب باسم صندوق النقد الدولي لدى البنك المركزي يودع فيه هذا الجزء من الحصة وبذلك تكون رأس المال بما يوازي 75% ، تتم عملية الاقتراض بأن يبيع الصندوق للعضو طالب القرض عملات الأعضاء الآخرين المملوكة له وفقاً لما يتقرر مقابل قيد المعادل لعملة المتبقي لحساب الصندوق في الحساب المفتوح لدى البنك المركزي ويتم سداد هذه القروض بعملية عكسية يعبر عنها بإعادة شراء العملة الوطنية. وهذه العملية يشملها الضمان المقرر لحساب الصندوق لدى البنك المركزي إذ إن أي تغيير في سعر تعادل عملة البلد العضو يستدعى إعادة تقييم حساب الصندوق ولا تعتبر دولة ما مدينة للصندوق إلا إذا زاد رصيد الصندوق لدى مصرفها المركزي عن 100% من حصتها المشتركة بها في الصندوق.

ويتيح نظام الصندوق للدول الأعضاء الحصول على تسهيلات بما يعادل كامل قيمة حصة الدولة في رأس مال الصندوق أي بما يؤدي إلى دائنية الصندوق في الحساب العام المفتوح لدى البنك المركزي للدولة بمقدار 200% من الحصة وقد تقرر حق كل دولة في السحب على الصندوق طبقاً لنظام أطلق عليه نظام الشرائح إذ إن حد التسهيلات الممنوحة قّسم إلى حدود جزئية أو لشرائح لا يحق للدولة أن تستخدم كلا منها إلا بشروط خاصة يضطلع الصندوق بالإشراف على تنفيذها وأول هذه الشرائح يطلق عليها الشريحة الذهبية والتي تمثل 25% من الحصة المقدمة بالذهب أو الدولارات والتي يؤدي استخدامها إلى رفع رصيد حساب الصندوق لدى البنك المركزي من 75% من الحصة إلى 100% والسحب في حدود هذه الشريحة لا يشكل مديونية الدولة بل لا يتعدى الأمر استخدام الاحتياطي الذهبي لسد عجز طارئ في ميزان المدفوعات ولذلك تقرر لكل دولة حرية تامة للسحب في حدود هذه الشريحة دون إبداء أسباب.

أما السحب في حدود الشرائح التالية والتي تشكل مديونية الدولة للصندوق فلا يتم إلا بتقديم طلب لإدارة الصندوق ولا تتم الموافقة عليه إلا إذا توافرت شروط خاصة متفق عليها، أن يستخدم القرض المطلوب لتحقيق أهداف الصندوق وتقدم الدولة التي تحصل على القروض برنامجاً يوضح ما تقوم به من إجراءات لتصحيح موقف ميزان مدفوعاتها ويناقش هذا البرنامج مع الصندوق قبل تقديم طلب الحصول على القرض ويختلف تقييم البرنامج بحسب ما إذا كان القرض واقعاً في الشريحة الثانية التي تؤدي إلى مديونية الدولة بما يوازي 25% من حصتها أو في الشريحة الثالثة التي تؤدي إلى تجاوز مديونيتها 25% إلى 100% – ففي الحالة الأولى يكتفي أن تبيّن الدولة في طلبها أنها ستتخذ من الإجراءات ما سيؤدي إلى تحسين موقفها ويتم استخدام هذه الشريحة، إما بالسحب عليها مرة واحدة أو على دفعات كلما اقتضت الحاجة وذلك عن طريق تنظيم يرتبط بمقتضاه الصندوق بمقابلة طلبات السحب وذلك لمدة محددة عادة تكون لمدة سنة ويطلق عليه نظام الارتباط. Stand by arrangement

أما السحب على الشريحة الثالثة والتي تؤدي إلى زيادة مديونية الدولة من 25% إلى 100% من الحصة فلا تتم الموافقة عليه إلا بعد الاتفاق مع الصندوق على برنامج اقتصادي ومالي تلتزم فيه الدولة التي تحصل على القرض ويكون للصندوق سلطة مراقبة تنفيذه عن طريق تقديم بيانات بإحصاءات في أوقات متفق عليها كما أن السحب في الحدود المتفق عليها لا يتم إلا بنظام الارتباط بتحديد مواعيد لتقديم دفعات من القروض ويشترط لتقديم الدفعة في الموعد المتفق عليه تنفيذ مرحلة من البرنامج الاقتصادي والمالي المتفق عليه.

وتسدد القروض التي تحصل عليها الدول من الصندوق خلال فترة من 3 إلى 5 سنوات وتحتسب عليها فائدة أقل من تلك السائدة في الأسواق العالمية.

ولا يقتصر الصندوق على تقديم قروض طبقاً لهذا التنظيم فحسب بل إنه في مناسبات كثيرة يضع ترتيبات لمنح قروض للدول الأعضاء التي تصادف صعوبات نتيجة لظاهرة مشتركة بين عدد منها كترتيبات التمويل التعويضي الذي يمنح للدول التي تعتمد على محصول رئيسي يصادفه كارثة غير متوقعة نتيجة للأحوال الجوية أو الإصابة بحشرات ضارة أو ترتيبات القروض البترولية التي يمنحها الصندوق للدول التي يتأثر ميزان مدفوعاتها بسبب زيادة أسعار البترول كما أنه يقدم قروضاً استثنائية لبعض الدول لمساعدتها على اجتياز أزمة اقتصادية ولا يرتبط في هذه القروض بالحدود المذكورة تحت نظام الشرائح.

نشاط



حاول أن توجد جدول تبين فيه نظام الشرائح، مثلاً عمود يمثل رقم الشريحة ثم نسبة الشريحة وكيفية السحب....الخ

8. التعديلات التي أدخلت على اتفاقية صندوق النقد الدولي

وقد تم تعديل اتفاقية صندوق النقد الدولي مرة بناء على قرار مجلس المحافظين في اجتماعه السنوي سنة 1968م وجرى تعديله للمرة الثانية طبقاً لقرار المجلس في جلسته بتاريخ 1972/7/26م.

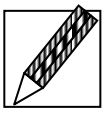
وقد كان الهدف الرئيسي من التعديل الأول إيجاد طريقة لتمويل التجارة الخارجية تستند إلى مبدأ التعاون الدولي بعد أن عانت الدول من قصور السيولة الدولية واضطرار الصندوق إلى زيادة رأسماله عدة مرات لمقابلة حاجة الدول الأعضاء للتمويل وبالرغم من زيادة رأس المال فان الصندوق كان يواجه بطلبات الأعضاء التي تزيد عن إمكاناته مما حد به إلى التباحث مع بعض الدول المتقدمة بغية إقراضه لتعزيز موارده حتى يتمكن من قيامه بالدور المنوط به بالنسبة لنظام النقد العالمي وجاء التعديل متمشياً مع الهدف منه فانشأ حقوق السحب الخاصة كتسهيل جديد تقدمه الدول الأعضاء المشتركة في هذا النظام لبعضها البعض وفق نظام خاص يشرف عليه الصندوق ويتلخص النظام في أن يقوم الصندوق كل خمس سنوات بتحديد الحجم الاجمالى لحقوق السحب الخاصة وذلك على ضوء ما يقدره من الاحتياجات الدولية للتمويل ويخصص لكل دولة عضو تشترك في هذا النظام عدد من حقوق السحب الخاصة بنسبة حصتها في راس مال الصندوق وهذه الحقوق لا تعطي لحائزيها مطالبة الصندوق بان يمدهم بنفسه بالعملات الأجنبية القابلة لهذه الحقوق بل يحصل المشترك الحائز لها كمية معادلة من العملة القابلة للتحويل مع مشترك آخر يكلفه الصندوق بذلك متى كان ميزان مدفوعاته المركز الإجمالي لاحتياطاته قوياً بدرجة كافية كما يمكن أن يكلف مشتركاً يتمتع بمركز احتياطي قوي ولكن بميزان مدفوعات به

عجز مقبول ويتم تكليف المشتركين بطريقة تساعد بمرور على التوزيع المتكافئ لحيازة حقوق السحب الخاصة فيما بينهم.

هذا ولما كان يخشى أن تتمادى الدول التي تعاني من عجز في موازين مدفوعاتها في استخدام حقوق السحب الخاصة المخصصة لها في الحصول على عملات حرة من دول الفائض فقد تم إرساء مبدأ لعلاج هذا الوضع بغرض إعادة التكوين وبمقتضاه تلتزم الدول الأعضاء بألا يزيد ما تستخدمه من صافي مخصصاتها المتراكمة لهذه الحقوق عن 70% في المتوسط في نهاية السنوات الخمس للتخصيص وبالتالي يجب على الدول المشتركة أن تحتفظ في المتوسط بنسبة 30% من مجموع الحقوق المخصصة لها في تحقيق قدر من التوازن بينما تحتفظ به من حقوق سحب خاصة وبين الاحتياطات الأخرى إذ إن هذه الحقوق تعتبر من الاحتياطات النقدية التي تقوم مقام الذهب وقد قدرت وحدة حق السحب عند إنشاء النظام بدولار ولكن بعد تخفيض الدولار احتفظت قيمة الوحدة من حقوق السحب بقيمتها الثابتة من الذهب وهي 888671 من الجرام.

أما التعديل الثاني فقد كان الداعي إليه انهيار نظام أسعار تعادل عملات النقد للدول الرئيسة الأعضاء في الصندوق الذي كان حجر الزاوية في اتفاقية برينون وودز التي أنشئ على أساسها الصندوق وقد أدى إلى هذا عدم أمكان احتفاظ الدولار وهو العملة الرئيسة في النظام بسعر تعادله بالذهب بعد أن استمر تداوله في الأسواق بالسعر المقوم به والذي يزيد عن سعره الحقيقي وتحملت الدول عبئا كبيرا في سبيل المحافظة على سعر تقويمه باعتباره العملة الرئيسة في نظام التسويات الدولية إلى أن اضطرت ظروف تغيير نسبة المحتوى الذهبي للدولار في منتصف ديسمبر 1991م وما استدعى لك من تكوين لجنة من المديرين التنفيذيين للصندوق في 1972/7/26م لوضع أسس الإصلاح النقدي كما سبق أن ذكرنا.

تدريب (4)



نجد صندوق النقد الدولي يبحث عن الطرق والأساليب التي تمكنه من تمويل التجارة الخارجية للدول التي تعاني من قصور السيولة.ما الهدف الذي يرمي إليه صندوق النقد من وراء ذلك؟

وقد وافق مجلس المحافظين في جلستة بتاريخ 1976/4/30م على الاقتراحات الخاصة بتعديل نصوص الاتفاق والتي ستسري بمجرد الموافقة عليها بواسطة حكومات الأعضاء بحيث لا تقل نسبة التصويت عن 5/4 وأهم ما تضمنته هذه التعديلات الآتي:

1. إلى أن تصبح الظروف مناسبة لإعلان تنظيم تتبعه الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي لتطبيق سياسة سعر ثابت لعملاتها يكون قابلاً للتعديل كلما حدت حاجة إلى ذلك يكون لكل دولة من الدول الأعضاء مطلق الحرية لتقرير سياسة خاصة بها فيما يتعلق بسعر صرف عملتها بشرط مراعاة الالتزامات التي يفرضها الصندوق على الأعضاء وأن تكون ممارسة هذه السياسة تحت رقابته الفنية واشترط أن لا يصدرها في التنظيم إلا بعد الموافقة عليها بنسبة 85% من الأصوات.

وفي 29/ابريل/1977م تمت الموافقة على القواعد التي سيرعاها الصندوق لمراقبة تطبيق نظام الصرف الذي فعلته كل دولة حتى يتأكد أن التطبيق لا يتعارض مع السياسة الملتزمة بها الدولة تجاه الصندوق. **وتنحصر هذه القواعد في الآتي:**

أ. تلتزم الدولة بأن لا تتدخل في أسعار الصرف بما يؤدي إلى عدم توازن موازين مدفوعات الدول الأعضاء أو منافستها منافسة غير عادلة.

ب. تلتزم الدولة بان تتدخل في سوق الصرف كلما كان ذلك ضرورياً لإيقاف أي تغيير في سعر صرف عملتها يتسبب عن عمليات قصيرة الأجل.

ت. عند التدخل في سوق الصرف يجب أن تراعى الدول مصلحة الدول الأخرى الأعضاء في الصندوق وعلى الأخص تلك الدول صاحبة العملات التي ستتدخل الدولة عن طريقها.

ث. عدم اعتماد نظام النقد العالمي على الذهب بأي صورة من الصور وبذلك لن تعلن الدول سعر تعادل لعملتها بالذهب ولا تلتزم مبدأ أي مبلغ يستحق عليها في معاملاتها مع الصندوق بالذهب ويكون للدول الحائزة على عملات ذهبية بيع ما تملكه منها في الأسواق العالمية بالسعر الجاري.

ج. فيما يختص بحقوق السحب الخاصة سيكون تقييمها طبقاً لقرار يصدر بأغلبية من الأصوات كما أن استجوابها سيكون بتجربة أكبر من ما هو مقرر وذلك لإتاحة الفرص للأعضاء للتعامل عليها دون قرارات خاصة أو عامة من الصندوق وستحل محل الذهب في التعامل بين الأعضاء والصندوق.

ح. إدخال بعض التيسيرات عند إقرار من الدول الأعضاء

ومن الجدير بالذكر أن سياسات الأبواب المفتوحة وإعلان التجارة الحرة والعولمة كل ذلك ترك الباب مفتوحاً والأسواق على مصراعيها وتعرضت العملات إلى النظام الحر(العرض والطلب) كي تتفاعل هذه العملات متأثرة بمدى استيراد دولها وتصديرها لمنتجاتها وكذلك تحويلات المغتربين من أبنائها كل ذلك أدى إلى الحرية المطلقة للعملات.

أسئلة تقويم ذاتي



1. اذكر أهداف صندوق النقد الدولي؟
2. ما هي قرارات إتفاقية سمسوتيان ؟
3. ما هو الهدف الرئيسي للتعديلات التي أدخلت على صندوق النقد الدولي؟

الخلاصة

عزيزي الدارس، حاولنا في هذه الوحدة أن نقدم لك عدداً من الأفكار ومجموعة من المعلومات استعرضنا خلالها نظام النقد العالمي قبل نشأة الرقابة على النقد. والظروف التي أدت إلى قيام نظام الرقابة على النقد..

فقد تعرضت هذه الوحدة لنشأة الرقابة على النقد الأجنبي من خلال تناولها لتطور طريقة تسوية المعاملات الخارجية متمثلة في التعامل بالذهب، وسعر الصرف.

ونظم الصرف الأجنبي حيث يتحدد نظام الصرف الأجنبي في كل دولة طبقاً للنظام الاقتصادي المطبق في البلد الذي يقوم بها سوق الصرف كما يتحدد كذلك وفقاً للأنظمة النقدية التي على أساسها يتم تداول العملة المحلية والعملات الأجنبية. ويمكن حصر الأنظمة النقدية في كل من قاعدة الذهب، وقاعدة الصرف بالذهب، ونظام السعر الإلزامي، والنقود المعدنية، ونظام المعدنين، والشيكات، والأساليب البنكية الحديثة في التعامل "الهاتف المصرفي، خدمات المقاصة الالكترونية، الإنترنت المصرفي"، وأخيراً التحويلات الإلكترونية.

ويقوم نظام الرقابة على النقد على أساس إخضاع العلاقة بين متحصلات الدولة ومدفوعاتها من العملات الأجنبية للرقابة الإدارية المباشرة بما يحقق التوازن في ميزان المدفوعات بدون فرض أنظمة اقتصادية تؤثر على الأوضاع الداخلية كتخفيض سعر صرف العملة بالنقد الأجنبي، خفض الطلب على ذلك النقد.

فتعرض الرقابة على النقد بهدف تحقيق العمل على توازن ميزان المدفوعات، والمساعدة على تحقيق برامج التنمية الاقتصادية، وتنظيم هيكل التجارة الخارجية.

وتشمل أساليب الرقابة على النقد كلا من الأسلوب المباشر على النقد أو "القيد الكمي"، الأسلوب غير المباشر على النقد" أو القيد السعري".

وفي نهاية الوحدة استعرضنا صندوق النقد الدولي"IMF" ولقد تم تأسيس هذا الصندوق بهدف مساعدة الدول التي تتعرض لهزات اقتصادية ومالية أو الدول التي تعاني من مشاكل هيكلية في موازينها التجارية.

أما بخصوص ميكانيكية عمل الصندوق فالجدير بالذكر أن أهم الأحكام الخاصة باتفاقية صندوق النقد الدولي تلك التي تقضي بإتباع الدول لنظام سعر الصرف القابل للتكيف أو القابل

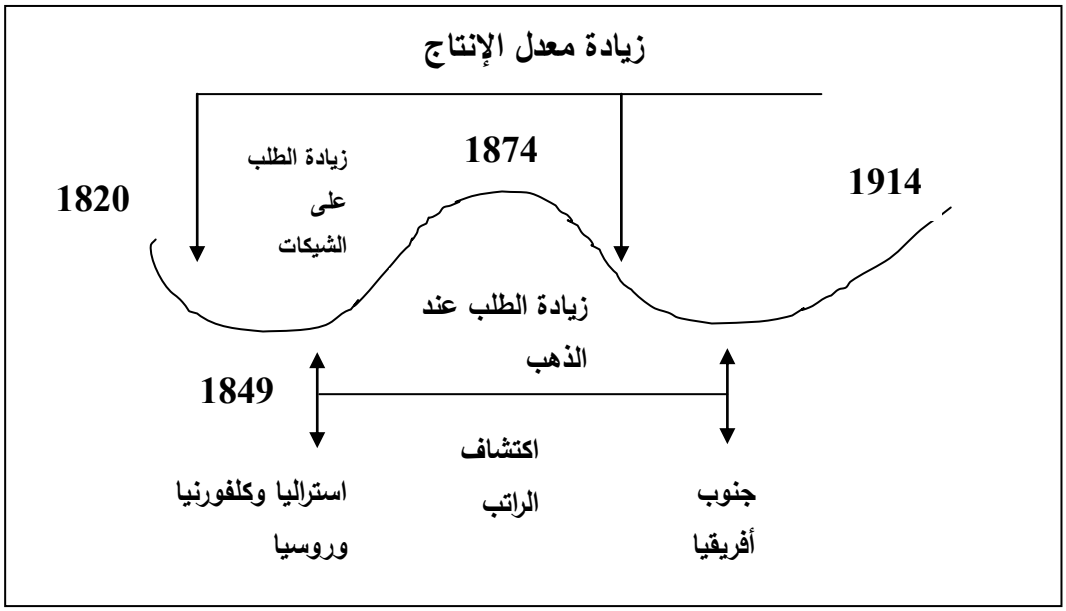
للضغط. ولتحقيق ذلك فإن اتفاقية الصندوق تلزم كل دولة عضو بتحديد قيمة وحدة عملتها بالذهب أو الدولار. لذا أصبح من الممكن لكل دولة الاحتفاظ بصندوق موازنة " Stabilization Fund" يتبع بنكها المركزي أو وزارة مالية ويحتفظ بكميات من العملة الأجنبية أو المحلية وذلك لتجنب حدوث تقلبات في سعر الصرف. ولقد أعطيت السلطة للصندوق لمنح قروض قصيرة الأجل للدول التي تواجه عجزاً مؤقتاً أو قصير الأجل في موازين مدفوعاتها تمنح من رصيد العملات والذهب الذي تكون من حصص الدول الأعضاء في الصندوق والتي حددت على أساس حجم الدخل القومي لكل دولة وتعداد السكان وحجم تجارتها. وبذلك يستطيع الصندوق المساهمة في التخفيف من حدوث التغلبات القصيرة الأجل في أسعار صرف الدول ويعمل بالتالي على مواجهة الاختلافات في موازين مدفوعاتها.

لمحة مسبقة عن الوحدة التالية

تتناول الوحدة التالية موضوعات عديدة تبدأ في بيان نشأة المصارف عامة وهيكل الجهاز المصرفي في السودان، والسياسة المالية، والصيغ الإسلامية في التمويل، والنظرية التقليدية، ونظرية مكرر التجارة الخارجية، وتخطيط الاستهلاك من خلال شرح مفهوم الاستهلاك والعوامل المؤثرة في الاستهلاك. وأخيراً تخطيط الادخار ودور بنك السودان كجهاز للرقابة على الائتمان.

إجابات التدريبات

تدريب 1:



تدريب 2

بعد ذلك عدم القدرة بالوفاء لكل الالتزامات، ثم اختلال في الميزان التجاري، بعدها قروض ثم تراكم القروض وفوائد القروض وحتى تصبح القروض أضعافاً مضاعفة من قيمتها الحقيقية، وهي السمة الغالبة في اقتصاديات العالم الثالث.

تدريب3

بدأ صندوق النقد عملياته فعلياً 1947م وأهم الدول التي ساهمت فيه:

- الولايات المتحدة.
- المملكة المتحدة.
- ألمانيا.
- فرنسا.
- اليابان.
- كندا.

- ايطاليا.

بالإضافة إلى العديد من الدول البالغة 26 دولة.

تدريب4

ذلك من اجل مساعدة الدول للمحافظة علي الميزان التجاري، وحتي لاتخرج من محددات صندوق النقد الدولي وكذلك عملا بمبدأ التعاون الدولي.

مسرد المصطلحات

المصرف المركزي: Central Bank

هو المؤسسة النقدية والائتمانية التي تتربع على قمة الجهاز المصرفي في المجتمع الاقتصادي، يصدر النقود الورقية ويراقب الائتمان، باستخدامه مجموعة من الإجراءات والأدوات النقدية للتحكم في عرض النقود والائتمان في الاقتصاد القومي، لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

الرقابة على الائتمان: Credit Control

وهي التحكم في الائتمان الذي تمنحه المصارف عامة، والمصارف التجارية خاصة، لما تتمتع به هذه المصارف من قدرة على خلق الائتمان، وتوجيه هذا الائتمان بما يحقق النمو الاقتصادي بمعدلات متسارعة، لمختلف القطاعات الاقتصادية، وبما يتناسب مع الأوضاع الاقتصادية، والحالة التي يرغب البنك المركزي في علاجها، والمرحلة التي يمر بها الاقتصاد القومي.

السياسة النقدية: Monetary Policy

مجموعة الأدوات والأساليب أو الإجراءات التي يستخدمها المصرف المركزي للتحكم والسيطرة على النقود والائتمان، تحقيقاً للاقتصاد النقدي خاصة والاقتصادي عامة والمحافظة على الرفاهية الاجتماعية.

الرقابة الكمية غير المباشرة: Indirect Quantitive Control

هي مجموعة الأدوات والسياسات التي يستخدمها المصرف المركزي، ويقوم بتعديلها زيادة أو نقصاناً، للتأثير على حجم النقود الكتابية بشكل غير مباشر، وفقاً للحالة التي يرغب معالجتها.

الرقابة الكمية المباشرة: Direct Quantitive Control

هي الإجراءات والسياسات التي يستخدمها المصرف المركزي للتأثير على الائتمان بصورة مباشرة.

الرقابة الكيفية: Selected Control

هي الرقابة الانتقائية، حيث يستخدم البنك المركزي بعض الأدوات والأساليب لتوجيه الائتمان نحو القطاعات الاقتصادية التي تحتاج إلى الائتمان. لانخفاض معدل نموها عن معدل نمو القطاعات

الاقتصادية الأخرى ، أو لدعم وتشجيع الاستثمار فيها، تحقيقاً للتنمية الاقتصادية، وتسريعاً لمعدلات نمو الاقتصاد القومي.

حقوق السحب الخاصة: Special Drawing Rights (SDR)

نوع من النقود الدولية يصدرها صندوق النقد الدولي ويخصصها للدول الأعضاء التي بدورها تستخدم هذه النقود كجزء من الاحتياطيات الدولية كأداة تسوية وليس دفع.

المسكوكات الذهبية: Gold Coins

وهي عملية تحويل القطع الذهبية ذات الأحجام إلى قطع صغيرة أو متوسطة الحجم تسمى "مسكوكة" وقد كانت هذه المسكوكات بمثابة عملية شكلت النظام الأول أو الشكل الأول لقاعدة الذهب.

السبائك: Gold – Bullion

وهي قطع ذهبية كبيرة الحجم لا يتم تداولها بين الأفراد كما هو الحال في المسكوكات لكن تحتفظ بها البنوك المركزية في خزائنها كاحتياطي نقدي وكلما احتفظت الحكومة بكميات أكبر من هذه السبائك كلما كانت أوضاعها المالية أقوى.

بريتون وودز: Bretton Woods

وهو مؤتمر عالمي معروف عقد في مدينة بريتون وودز في ولاية نيوهمشير الأمريكية عام 1944م وكان نواة تأسيس صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

المراجع

1. انظر الاعتمادات المستندية للتوسع- **المؤسسات المالية للتكاليف.**
2. لبيب توفيق ، مصدر سابق، ص55.
3. المرضي، عبد الله ، عبد الحليم، محمد فرح، **الجديد في إدارة المصارف**- الخرطوم: المطبعة الحكومية 1977م.
4. محمود، أحمد عبده، – **الموجز في النقود والبنوك** ، القاهرة: –دار الكتاب الجامعي، 1978م.
5. رضوان، رأفت، **عالم التجارة الإلكترونية**، القاهرة: **المنظمة العربية للتنمية الإدارية**، 1999 م.
6. عبد الحليم، محمد فرح، **نظرية التجارة الدولية**. الخرطوم: مطبعة جامعة النيلين2002م.


الوحدة الثالثة
نشأة المصارف عامة

محتويات الوحدة

الموضوع	الصفحة
المقدمة	**86**
تمهيد	**86**
أهداف الوحدة	**86**
1. نشأة المصارف عامة	**87**
1.1 ملخص لعمل المصارف	**89**
2.1 تعريف البنوك	**90**
3.1 وظائف البنوك	**92**
2. هيكل الجهاز المصرفي في السودان	**96**
3. مراحل تطور الجهاز المصرفي	**97**
1.3 مرحلة المصارف التجارية(فروع بنوك أجنبية)	**97**
2.3 مرحلة البنوك التجارية والبنوك المتخصصة الوطنية (للفترة ما بين1960-1970)	**100**
3.3 مرحلة إنشاء بنك السودان	**103**
4.3 بنوك التنمية الوطنية	**116**
5.3 مرحلة السبعينيات وتأميم البنوك التجارية	**131**
6.3 مرحلة الانفتاح1976	**132**
7.3 مرحلة تطبيق النظام الإسلامي (1984-إلى الآن)	**133**
4. السياسة المالية	134
5. الصيغ الإسلامية في التمويل	135
1.5 صيغ المرابحة	135
2.5 صيغة المضاربة	135
3.5 صيغة المشاركة	137

الموضوع	الصفحة
4.5 السلم	138
5.5 صيغة القروض الحسنة	140
6. نظرية كمية النقود	140
1.6 التوظيف الكامل	141
2.6 كيفية حدوث البطالة	142
3.6 كيفية حدوث زيادة الأسعار وزيادة الإنتاج	142
7. النظام الاقتصادي	143
8. النظرية التقليدية	144
9. نظرية مكرر الخارجية	145
10. تخطيط الاستهلاك	147
11. تخطيط الادخار	149
12. دور بنك السودان كجهاز للرقابة على الائتمان المصرفي.	149
13. العلاقة بين بنك السودان والحكومة	153
الخلاصة	155
لمحة مسبقة عن الوحدة التالية	156
إجابات التدريبات	157
مسرد مصطلحات	162
المراجع	165

المقدمة

تمهيد

عزيزي الدارس مرحباً بك في الوحدة الثالثة من مقرر النقود والمصارف، ولقد عرضت هذه الوحدة نشأة المصارف عامة، وهيكل الجهاز المصرفي في السودان ومراحل تطور الجهاز المصرفي. ثم عرفت السياسة المالية والصيغ الإسلامية في التمويل.

وناقشت بالتفصيل نظرية كمية النقود، والنظام الاقتصادي والنظرية التقليدية ونظرية مكرر التجارية، وتخطيط الاستهلاك من خلال شرح مفهوم الاستهلاك والعوامل المؤثرة في الاستهلاك. وتكتمل الوحدة بتناول تخطيط الادخار ودور بنك السودان كجهاز للرقابة على الائتمان.

وستجد في ثنايا هذه الوحدة أسئلة تقويم ذاتي وتدريبات ترد إجاباتها في نهاية الوحدة التي وردت في النص الرئيس.

كما ذيلنا هذه الوحدة بمسرد للمصطلحات العلمية. أهلاً بك مرة أخرى الى هذه الوحدة. ونرجو من الله أن تستمتع بدراستها وأن تفيد منها وأن تشاركنا في نقدها وتقييمها.

أهداف الوحدة



ينتظر منك عزيزي الدارس بعد دراسة هذه الوحدة أن تكون قادراً على أن:

1. تتعرف نشأة المصارف عامة.
2. تشرح التطور التاريخي للجهاز المصرفي.
3. تبين الصيغ الإسلامية.
4. تحدد السياسة المالية.
5. توضح نظرية كمية النقود.
6. تشرح النظام الاقتصادي.
7. تذكر دور بنك السودان كجهاز للرقابة.

1. نشأة المصارف عامة

كان للظروف والتطورات الاقتصادية والاجتماعية أكبر الأثر في وجود المصارف وظهورها، فقد كان الناس فيما مضى يقومون بإيداع ما لديهم من فائض الأموال لدى أحد الأشخاص ممن يشتهرون بالأمانة. وكان هذا الشخص المودع لديه المال يقوم بإصدار إيصالات لأصحاب الأموال المودعة. قد يتفق الطرفان المودع والمودع لديه المال على تداول هذا الإيصال فيما بين الأشخاص وكان هذا هو المدخل الرئيس لنشأة البنوك والتعامل بالشيكات وكان أصحاب الأموال يدفعون مبالغ كإيجار أو مقابل خدماتهم بحفظ المال للمودع لديهم الأموال من تجار وصياغ.

وقد ساعد على نشأة البنوك وارتقائها وجود المرابين الذين يقومون بإقراض المال بفوائد مرتفعة، لذا كان لزاما على هؤلاء المرابين كي يعملوا على جذب الأموال ممن يملكونها من الأفراد ليعيدوا إقراضها بفائدة أكبر ولذا اضطروا لدفع الأموال للمودعين لجذب ودائعهم بدلاً عن كونهم يتحصلون على رسوم مقابل حفظهم لهذه الأموال.

وكان للصاغة اليد الطولى على نشأة البنوك وتكوينها إذ كانوا يقومون بحفظ الأموال المعدنية (قبل ظهور العملة الورقية) التي يقوم التجار بإيداعها لدى هؤلاء الصاغة خوفا من اللصوص وقطاع الطرق في حالة رحلاتهم التجارية.

وكانوا أيضا يتحصلون على إيصالات مقابل ودائعهم هذه.. ومن ثم تطورت العملية في تداول هذه الإيصالات واستخدامها في الوفاء لديونهم.

وأيضا من عوامل نشأة البنوك القيام بمبادلة النقود الوطنية بنقود أجنبية إذ كانت بلاد المنطقة الشرقية (كالهند والصين ومصر وبلاد الشام) مصدرا للتجارة ثم تبعتها كل من فرنسا وهولندا وإيطاليا التي كانت العملات فيها مضطربة للغاية.

كان الصيارفة يجلسون على الموانئ وأماكن الاتجار العامة لتبادل النقود وأمامهم مناضد وتسمى بالإيطالية (Banco) ومنها اشتقت كلمة (بنك) وكان المتعاملون يحطمون منضدة من يعجز على الوفاء بما تعهد به ومنذ ذلك كانت الكلمة الإيطالية (Bancarotta) والتي يقابلها بالفرنسية والإنجليزية (Bankrupt) والتي تدل على الإفلاس.

نشاط



الحضارات القديمة التي أنشأها الملوك والأباطرة، تصور ما تقوم به الخزينة من حفظ وإنفاق للمال في تلك العصور.
دوّن تصوراتك وناقش زملاءك؟

فهي تعمل على تيسير المعاملات بين الأفراد وتسوية حساباتهم داخل القطر وخارجه دون حاجة إلى حمل المال وتحمل نفقات ومخاطر حمله.

وتعمل أيضا على تنمية المدخرات ودفع عجلة الإنتاج والنشاط الاقتصادي وخلق القوة الشرائية في الوقت المناسب دون حاجة إلى إصدار نقدي جديد **وذلك بالوسائل الآتية:**

1. الاقتراض بفائدة ثم إعادة الإقراض بفائدة أعلى (فهي تقوم بالاتجار بالنقود وحيث تقرض لتُقرض).
2. زيادة الإنتاج وإقامة المشروعات وتنشيط الطاقة الإنتاجية.
3. استثمار جزء من الأموال المودعة (بعد دراسة مدى رسوخها) في المجالات الاستثمارية المختلفة.

فالبنوك عصب الحياة الاقتصادية والمالية في جميع الدول إذ قامت بعملية إصدار النقود الورقية (بنوك الإصدار) وإقراض الحكومات في وقت الحاجة، وتنظيم تداول الأوراق المالية، والإقراض عليها وخلق الائتمان وعمليات النقد الأجنبي ، وفتح اعتمادات الاستيراد والتصدير للعملاء وفتح الحسابات الجارية.

1.1 ملخص لعمل المصارف

1) قبول وجذب الأموال من المودعين لإعادة استثمارها بما يحقق مصلحة المجتمع .
2) تسوية الديون بين الأفراد وتسهيل نقلها من جهة إلى أخرى.
3) القيام بفتح الاعتمادات المستندية لعمليات الصادر والوارد.
4) فتح قنوات لتقبل الادخار وتوجيهه للاستثمار.
5) توجيه رؤوس الأموال إلى فروع النشاط الاقتصادي بقدر حاجة الفرع.
6) تيسير التعامل والتبادل لاستثمار الأموال الوطنية (الصغيرة) في الأسواق المخصصة.
7) ترشيد أساليب الإنتاج.
8) القيام نيابة عن العملاء في تسوية معاملاتهم بالتدخل في حياتهم اليومية.
9) العمل كمستشار اقتصادي ومالي للعملاء لتوجيه مدخراتهم للاستثمار الأحسن والبنوك تختلف في أعمالها والوظائف الموكولة إليها باختلاف النظم الاقتصادية بالدول التي توجد بها.

في الاقتصاد المخطط: (النظام الاشتراكي)

ففي الاقتصاد المخطط نجد أنه بالإضافة إلى قيام البنوك بتجميع المدخرات القومية ومنح الائتمان للوحدات الاقتصادية المختلفة وإنجاز العمليات النقدية المتصلة بتنفيذ الميزانية للدولة يقوم الجهاز المصرفي بمزاولة دوره الرقابي على الوحدات الاقتصادية المكونة للقطاع العام وذلك من خلال نظام منح الائتمان والأحكام والقواعد المنظمة لحركة النقود. وبالإضافة إلى تمركز النظام المصرفي في الاقتصاد المخطط فإنه يتميز بالتخصص والتقسيم المخطط للعمل مما يسهل معه تنظيم ورقابة الخدمات المصرفية.ويتحقق هذا التخصص إما طبقاً لنوع التمويل الذي يزاوله الجهاز المصرفي (تمويل استثماري أم تمويل نشاط جار) أو طبقا للقطاع النوعي الذي

يخدمه (قطاع عام، تعاوني، أو قطاع خاص) وجاءت فترة الستينيات و السبعينيات حيث اعتنق فيها غالبية البلدان النامية قيام القطاع العام، سواء تم عن طريق التأميم(أجنبية كانت أم محلية) أو عن طريق الإنشاء أي تأسيس مؤسسات جديدة من قبل الدولة إنما يتطور في الاقتصاد غالبية البلدان النامية. ولكن طرق إنشائه وتوسعه ودوره في الاقتصاد الوطني ونتائج نشاطه إنما تتسم **بعدة خصائص جوهرية** في مختلف البلدان منها:

1. **تتوقف على اتجاه سياسة الدولة الاقتصادية.**
2. **وعلى نسبة القوة الطبقية والسياسية في هذا البلد أو ذاك.**
3. **وعلى طابع سلطة الدولة.**

إذ إن طرق أداء القطاع العام وجوهره الاجتماعي تحددها القوى التي تمسك بزمام السلطة في كل مرحلة من مراحل تطور البلاد

2.1 تعريف البنوك

كانت البنوك تنوع عملياتها التي تقوم بها وذلك تبعاً للتطورات التي تعاقبت على مقومات المجتمع على مر السنين، وكان من الصعب وضع تعريف محدد للبنك يستمد منطقه من أوجه النشاط التي يقوم بها.

وعليه فان معظم التشريعات لم تتعرض في تعريفها للبنوك في ذكر خصائصها أو أوجه نشاطها سوى نقطة مهمة هي " إن البنوك مؤسسات تتولى تلقي المدخرات من الجمهور.

قانون الولايات المتحدة

ما جاء في القانون الفدرالي بالولايات المتحدة المؤسسات التي ينحصر جزء كبير من نشاطها في قبول الودائع ومزاولة عمليات أخرى مماثلة لما تقوم به البنوك المسجلة عادةً طبقاً لأحكام القانون.

ولقد أوضحت المادة 1300 من القانون الفدرالي في فقرتها السابقة أعمال البنوك كما يلي:

إصدار وخصم السندات الاذنية والتحويلات والكمبيالات وغيرها من مستندات الديون وقبول الودائع وشراء وبيع العملات الأجنبية والذهب ومنح قروض مقابل ضمان شخصي كما إنها تشرف على تداول أوراق النقد بموجب القانون.

القانون الإنجليزي

ولم يذكر القانون الإنجليزي شيئاً عن تعريف البنوك ولكنه عرف الصيرفي بأنه **الشخص الذي يقوم بأعمال البنوك بناءً على تصريح من الخزانة العامة في قانون بنك انجلترا لسنة 1946م.**

القانون الفرنسي

أما القانون الفرنسي فقد عرف البنوك بأنها المؤسسات التي تقوم على سبيل الاحتراف بتلقي الأموال من الجمهور على شكل ودائع أو ما في حكمها وتستخدمها لحسابها الخاص في عمليات الخصم والائتمان أو في العمليات المالية

القانون المصري

أما المشرع المصري فانه لم يتعرض لتعريف البنوك إلا عرضاً عند التفرقة بين البنوك التجارية وغيرها في المادة 38 من القانون 163 لسنة 1957م.

يعتبر بنكاً تجارياً كل منشأة تقوم بصفة معتادة بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو بعد أجل لا يتجاوز سنة وفي المادة 43 من نفس القانون يقصد بالبنوك غير التجارية التي يكون عملها الرئيسي التمويل العقاري أو الزراعي أو الصناعي والتي لا يكون قبول الودائع تحت الطلب من أوجه نشاطها الأساسية.

وكان المشرع المصري محقاً في تفريقه هذا لأن البنوك التجارية وحدها التي يمكنها خلق النقود.

نشاط



القانون السوداني ماذا أورد عن تعريف البنوك التجارية؟ يمكن الاستعانة بمصادر القانون.

3.1 وظائف البنوك

خلق النقود كوظيفة من وظائف البنوك التجارية:

كي نتكلم عن خلق البنوك للنقود (أو الودائع) نفترض أن هناك بنكاً تجارياً واحداً بالسودان وأن هذا البنك الوحيد يحتفظ بأصول سائلة أي احتياطي نقدي 100% مقابل ودائعه... فهذا البنك وظيفته الوحيدة هي الاحتفاظ بما أودع لديه من أموال فقط. فهو حارس فقط لهذه الودائع ويحافظ عليها.

فإذا أودع لدى هذا البنك ألف دينار مثلاً كانت ميزانيته كالآتي:

أصول		خصوم	
1000 دينار	نقدية بالخزينة	1000 دينار	ودائع

ففي مثالنا هذا نجد أن مقابل إيداع 1000 دينار في خزينة البنك هنالك التزام طرأ على البنك وهو 1000 دينار ودائع.

فلا نتصور أن هناك مجالات لتوسع مضاعف أو انكماش مضاعف في حجم الودائع التي يلتزم بها البنك كنتيجة لزيادة أو نقص في حجم الاحتياط النقدي أو النقود التي تودع لدي هذا البنك.

إذا احتفظت البنوك باحتياط نقدي كامل 100% فلا يكون لديها أي مقدرة على خلق ودائع جديدة، أما إذا اقترضنا أن هذا البنك سيحتفظ باحتياط نقدي يعادل 20% بدلاً عن 100% من قيمة الودائع التي يلتزم بها للغير فان هذا البنك يستطيع أن يقرض من الباقي ما قيمته 80% من إجمالي الودائع ويفرض أن جميع الذين تؤول إليهم المبالغ المقترضة من هذا البنك يودعونها في حساباتهم بذات البنك فإنهم سيقومون بإيداع قروضهم البالغة 800 دينار فإذا واصلنا فرضنا وهو حصول هذا البنك على وديعة ثانية قدرها 800 دينار هي القرض الذي قام بمنحه فان مقدرته على خلق وسائل دفع جديدة في صورة إقراض بواقع 80% على أساس سريان القِروض سالفة الذكر ستكون 4000 دينار كما سيأتي شرحه فيما بعد.

أن هذا البنك سيكون لديه الدافع على زيادة حجم قروضه واستثماراته بغرض تحقيق كسب مادي... إذ يمكن القول بان لهذا البنك مصلحة في زيادة أصوله إلى الحد الذي يصبح عنده نسبة ما يجب أن يحتفظ به من أرصدة نقدية سائلة إلى ودائعه متعادلة مع النسبة 20% وفي ظل الافتراضات هذه:

1. إيداع 1000 دينار نقدي كوديعة أولية.
2. نسبة الاحتياطي النقدي 20%.
3. كل المبالغ المقترضة سيعاد إيداعها وسيتعامل العملاء بالشيكات فيما بينهم.

فانه يمكننا وضع الرموز الآتية:

بالرمز (و)	الوديعة الأولية.
بالرمز (ط)	نسبة الاحتياطي النقدي.
بالرمز (م)	الودائع المشتقة الجديدة.

قيمة الاحتياطي النقدي الواجب الاحتفاظ به = و × ط النقد الحر الذي يمكن استخدامه للتوسع في حجم الائتمان والودائع ولا بد أن يعادل الفرق بين الوديعة الأولية وذلك الجزء الذي يحجزه البنك من الوديعة الأولية.

المبلغ الحر = (و– وط) ومجموع الزيادة في المجموع الكلي للودائع (د و) وعليه فان الائتمان الذي يمكن للبنك منحه أو الودائع التي يمكن خلقها تعادل هذا المبلغ من النقد السائل الحر ناقصاً نسبة الاحتياطي النقدي، وبالتعويض في هذه المعادلة بالأرقام الافتراضية الموجودة.

و = **1000** دينار

ط = **20%**

$$\text{و} = \frac{\text{ط– وط}}{\text{ط}}$$

$$= \frac{\textbf{1000– 200}}{\textbf{20\%}} = \frac{\textbf{800} \times 100}{\textbf{20}} = \underline{\underline{4000 \text{ دينار}}}$$

ويمكن إدخال عامل آخر عند احتساب القدرة على خلق الودائع وهو التسرب الداخلي وذلك إذا ما رغب الأفراد في الاحتفاظ بنقد سائل طرفهم.

فان القدرة على خلق الودائع =

$$\frac{\textbf{و} \times 1}{\textbf{ط} \times \textbf{نسبة التسرب}}$$

والتي يمكن أن نرمز لها بالرمز

$$س = \frac{و \times 1}{ط \times س}$$

ويمكن أيضاً إضافة عامل المرونة في التوسع في الإقراض إذ قد يحجم العملاء عن الاقتراض على الرغم من وصول سعر الفائدة إلى أدنى درجة وذلك في حالة الكساد

فتصبح معادلة القدرة خلق الودائع

$$\frac{و \times 1}{ط \times س \times \text{مرونة التوسع الائتماني}(ر)}$$

ومن العوامل المؤثرة أيضا في قدرة خلق الودائع السياسات والظروف النقدية والاقتصادية كأن يعمد البنك المركزي إلى تخفيض حجم النقد المتداول تبعاً للسياسة النقدية العامة.

تدريب (1)



اشرح فكرة خلق الودائع لدى المصارف التجارية؟

أسئلة تقويم ذاتي



1. لماذا أُنشئت المصارف؟
2. كيف كانت الحالة الاجتماعية وتسوية المعاملات قبل إنشاء المصارف؟
3. عرّف المصرف وما هي ميزاته؟
4. لخص عمل المصارف طبقاً لكل نظام من الأنظمة الاقتصادية؟
5. أي البنوك التي تقوم بخلق النقود؟

2. هيكل الجهاز المصرفي في السودان

إن هيكل الجهاز المصرفي في السودان شأنه شأن الأجهزة المصرفية في الدول النامية، هو هيكل بسيط، يتكون من ثلاثة أنواع أساسية بالإضافة إلى الودائع بمكاتب البريد وغيرها و التي تعتبر بنوكاً بالمعنى المفهوم وهي:

1. البنك المركزي الذي يقف على قمة الجهاز.
2. شبكة البنوك التجارية.
3. عدد قليل من بنوك التنمية المتخصصة.

والنوعان الأولان معاً بالإضافة إلى الوظائف الأخرى مسئولة عن خلق وتصنيع إجمالي الإمداد بالنقود، والقوة الشرائية. أما المجموعة الثالثة من البنوك فهي مهيأة للقيام بدور التنمية و التطوير في المناطق أو القطاعات المخصصة لها.

* البنك المركزي

وهو يقع على قمة الجهاز المصرفي ويسيطر عليه، نجد في جميع البلدان النامية والآخذة في النمو على حد سواء أن وجود البنوك التجارية يسبق وجود البنوك المركزية التي تكون حديثة النشأة والوجود، ففي مصر نجد أن البنك الأهلي المصري قد أنشي في 1898م بموجب قانونه الذي منحه حق القيام بالعمليات المصرفية العادية في كل من مصر والسودان. وعلى الرغم من تطويره للنشاط المصرفي المركزي على مر السنين فإن القانون رقم 57 لسنة 1951م هو القانون الوحيد الذي حدد للبنك بصفة شرعية ليكون بنكاً مركزياً لمصر.

ولقد قسم البنك الأهلي إلى مصلحتين مستقلتين هما مصلحة إصدار العملة، ومصلحة المصارف ليزاول البنك بهذه الطريقة نشاطين مختلفين الأول كبنك مركزي مسئول عن إصدار العملة والثاني كبنك تجاري وكان هذا التقسيم اتباعا لسابقة أسسها بنك إنجلترا في عام 1844م.

و نجد أن الجهاز المصرفي السوداني قد بني أساساً على النموذج الإنجليزي فجزء من البنك الأهلي المصري (والذي يعمل في مصر والسودان) على غرار بنك إنجلترا سادت فيه البنوك ذوات الفروع والذي يؤدي فيه البنوك التجارية نشاطه في خدمة القطاع التجاري فقط خلافاً للنموذج الألماني والذي تشارك فيه البنوك التجارية البنوك المتخصصة في خدمة التنمية.

أسئلة تقويم ذاتي



1. ما اسم البنك الذي كان يقوم بدور البنك المركزي (بنك السودان) قبل قيامه؟
2. بعد استيعابك لما جاء في القسم السابق ضع تصوراً لهيكل الجهاز المصرفي في السودان؟
3. ما هي مهمة بنوك التنمية المتخصصة؟

3. مراحل تطور الجهاز المصرفي في السودان

نجد أن التطور التاريخي للجهاز المصرفي السوداني قد مرّ **بسبع مراحل على النحو التالي:**

1.3 مرحلة المصارف التجارية (فروع البنوك الأجنبية) عام 1903م

فالتاريخ المصرفي في السودان يوضح أن المصارف ظاهرة حديثة نسبياً. فقد كان البنك الأهلي المصري أول بنك تجاري أنشئ في السودان وكان ذلك في عام 1903م وجاء بعده بعشر سنوات فرع بنك باركليز (D.C. & O.) الذي أنشئ في عام 1913م.

ولقد شهدت العشرين سنة التي مرت فيما بين (1940م – 1960م) إنشاء فروع لخمسة بنوك أجنبية هي:

أ.البنك العثماني 1946م والذي تغير إلى (ناشونال آند جر يندلز بنك) فيما بعد.

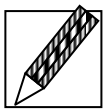
ب.بنك الكريدي ليونيه الفرنسي 1953م والذي تغير إلى النيلين بعد مشاركة الحكومة السودانية فيه.

ت.بنك مصر 1953م.

ث. البنك العربي الأردني 1956م.

ج. البنك الإثيوبي 1956م.

تدريب (2)



أعط نبذة تاريخية عن بنك باركليز؟ والبنك العثماني وبنك مصر؟

ولا شك أن الجهاز المصرفي والنقدي يؤثر ويتأثر في تطوره بالتيارات السياسية. فلا يمكن فصل الجانب السياسي عن الجانب الاقتصادي، وعليه فعند حديثنا عن تطور الجهاز المصرفي لابد أن نطرق بعض الجوانب السياسية التي مرت بها.

▪ إصدار وحدة نقدية

فعند حصول السودان على الاستقلال عن الحكم التركي بعد ثورة المهدية، كان من الطبيعي جداً للحكومة الوطنية أن تفكر في إصدار وحدة نقدية وطنية دليلاً على السيادة الوطنية، لذلك فان العملة الأجنبية قد سحبت من التداول وقد تم إنشاء مسبك مركزي بدأ فيه الصياغ إصدار ريالات سودانية مشابهةٍ ٍٍٍٍٍٍٍٍٍٍٍٍٍٍٍٍللجنيه الذهبي المصري ولكن سرعان ما سحب من التداول في عهد الخليفة عبد الله نسبة لتقدير قيمة المعدن الذهبي فوق القيمة النقدية **الاسمية لهذا الر**يال ، وتم إدخال عملات فضية ونحاسية والتي كانت الوحدة الأساسية المستخدمة في التسويات النقدية هي القطعة فئة العشرين قرشاً أي الريال المجيدي وعند قيام حكومة الحكم الثنائي وفي عام 1899م، بالتحديد بدأت عملات ورقية ومعدنية مصرية وعملات معدنية من المملكة المتحدة في التداول حيث كان السودان تابعاً لمصر ، ومصر كانت داخل الكتلة الإسترلينية (في الفترة 1916 م- 1947م) ولذا فقد فتح البنك الأهلي المصري فرعاً له في الخرطوم وعمل وكيلاً مالياً للحكومة السودانية ومقرضاً أخيراً للبنوك التجارية، هذا بالإضافة إلى قيامه بالعمليات المصرفية التجارية العادية .

نشاط



تصور وارسم الريال الذي كان سائداً في العهد التركي؟يمكنك زيارة احد المتاحف السودانية.

ولقد اشترت حكومة السودان هذه العملات من الحكومتين الإنجليزية والمصرية ودفعت مقابلها من الأصول السودانية ولقد كانت معظم العملة المتداولة من العملة الورقية التي أصدرها البنك الأهلي المصري والذي أنشئ في مصر عام 1898م بهدف إصدار العملات الورقية والقيام

بدور بنك الحكومة ولقد منحه قانون إنشائه حق القيام بالعمليات المعتادة للبنوك التجارية في كل من مصر والسودان.

وبموجب نظام العمل بالذهب السائد آنذاك كان الغطاء في مصلحة إصدار العملة قد حدد وعرف بوضوح بأنه قد يتضمن 50% على الأقل من الاستناد على الذهب والباقي في أوراق مالية تعتمدها الحكومة المصرية.

وفي يناير 1956م حصل السودان على استقلاله. وفي 26 من شهر يوليو 1956م صدر قانون العملة رقم 26 تم بموجبه تكوين لجنة العملة التي منحت حق إصدار العملات المعدنية والورقية والتي ستصبح فيما بعد العرض القانوني الوحيد في السودان.

والقيمة الإسمية للجنيه السوداني كانت مثبتة بما يعادل 2,55187 جرام من الذهب الخالص والتي تكون معادلة للجنيه المصري . وفي 1956/6/19م ظهرت ولأول مرة منذ 60 عاماً خلت عملات سودانية تحمل المسميات التالية: قطعة فئة العشرة قروش، وفئة الخمس قروش، وفئة القرشين، وفئة القرش الواحد، وفئة الخمس مليمات. وفي 4/18/ من نفس العام بدأت العملة الورقية السودانية في التداول وهي تحمل المسميات التالية:

- ورقة فئة العشرة جنيهات.
- ورقة فئة الخمسة جنيهات.
- ورقة فئة الجنيه الواحد.
- ورقة فئة الخمسين قرشاً.
- ورقة فئة الخمسة وعشرين قرشاً.

2.3 مرحلة البنوك التجارية والبنوك المتخصصة الوطنية (الفترة ما بين 1960م – 1970م)

أ.مرحلة المصارف التجارية (فروع البنوك الأجنبية) و الذي بدأ في عام 1903م.

ب. مرحلة البنوك الوطنية في الفترة ما بين (1960م، 1970م): ومن الملاحظ أن السودان قد خالف الكثير من البلدان العربية إذ سبقت البنوك المتخصصة (الزراعية على وجه التحديد) زميلاتها التجارية وذلك لأن فروع البنوك الأجنبية كانت تغطي الساحة التجارية ويمكن أن نتعرض في هذه المرحلة إلى:

أ. البنوك الوطنية المتخصصة.

ب. البنوك الوطنية التجارية.

ت. البنك المركزي السوداني.

شهدت هذه الفترة استقلال العملة السودانية من الإسترليني والتي كانت ترتبط به بشكل غير رسمي وإنشاء بنك السودان وأيضا أقيمت غرفة مقاصة ببنك السودان بالخرطوم في 28-11-1960 م.

ت. مرحلة إنشاء بنك السودان المركزي. ومع أن بنك السودان المركزي قد أنشئ في 1960م إلا أنه لم يضمن مع المرحلة الثانية و إنما خصص له مرحلة مستقلة لأهميته التاريخية بالنسبة للجهاز المصرفي ودوره المهم.

ث. مرحلة بنوك التنمية السودانية وهي بالرغم من هذه المرحلة تدخل ضمن المرحلة الثانية (1960م، 1970م) إلا أنه كان لا بد من إبراز جانب بنوك التنمية في إطار خاص.

ج. مرحلة السبعينيات وتأميم البنوك التجارية.

ح. مرحلة الانفتاح: سنة 1974م –1984م: وهي مرحلة إعادة السماح لفروع البنوك الأجنبية بمزاولة النشاط كما سمح لبنوك القطاع الخاص و البنوك المشتركة أن تنشأ على شكل شركات مساهمة. وقد ظهر في هذه الفترة بنك فيصل الإسلامي السوداني كأول بنك إسلامي بالسودان عام 1977م.

خ. مرحلة أسلمة الجهاز المصرفي: عام 1983م: وقد بدأت في سبتمبر 1983م بالقوانين الإسلامية للدولة ومنها أسلمة الجهاز المصرفي و التخلي عن العمل بالصيغ التقليدية أي بأسعار الفائدة الدائنة والمدينة (النظام الربوي).

نشاط



حاول أن تتعرف على البنوك العاملة في السودان قبل 1970 وأكتب أسماء هذه البنوك.

كما شجع بنك السودان قيام أول **مؤسسة وطنية مصرفية وهو البنك التجاري السوداني في عام 1960م** بوصفه المؤسسة المصرفية الوطنية الأولى وبرغم الظروف الصعبة التي مرت بها البلاد فقد كللت المساعي بالنجاح وأنشئ هذا الصرح الوطني في عام 1960م حيث طرحت أسهمه للاكتتاب فبلغت جملة الأسهم التي طلب المواطنون للاكتتاب بها 1.092.253 في حين أن القانون الأساسي للبنك كان قد حدد رأس المال بمليون جنيه موزع على مليون سهم قيمة السهم الواحد جنيه سوداني. واستجابة لرغبات المواطنين فقد تم رفعه إلى 1.100.000 جنيه سوداني.

وقد كان هذا هو الدور الأول الذي أحدث إسهاماً في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالبلاد حيث أن تجميع هذه المدخرات من المواطنين حوالي (17.000) مواطن كان في حد ذاته عملاً وطنياً رائداً. ولقد قام بنك السودان بتقديم المشورة الفنية للبنك التجاري عند الحاجة وذلك منذ الفترة الأولى للإنشاء، كما حرره من بعض القيود العامة عند التطبيق عندما

كان يزاول نشاطه، كما وافق بنك السودان على نقل وتحويل الأموال التي كانت مدونة بدفاتره من الودائع الكبيرة وشبه الحكومية إلى البنك التجاري السوداني من أجل المساعدة في توسيع دائرة نشاطه.

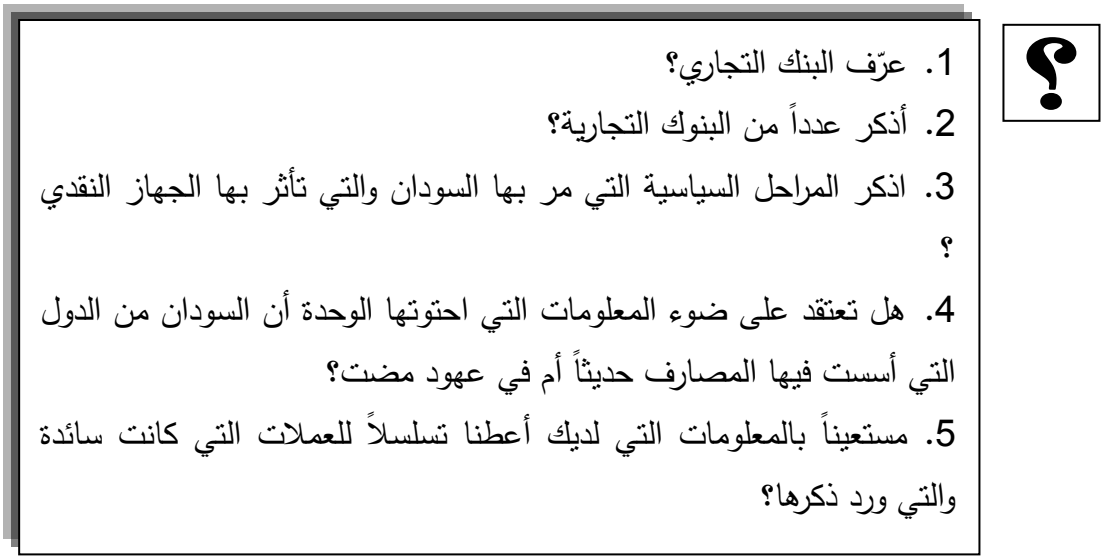
استمر البنك يزاول نشاطه إلى أن تم تأميمه بموجب القوانين الشهيرة التي صدرت في مايو 1970م والتي تم بموجبها تأميم المصارف.

سودنة بنك الكريدي ليونيه:

وفي يناير1963م تم تحويل بنك الكريدي ليونيه الفرنسي الأصل إلى شركة سودانية فرنسية تعرف باسم بنك النيلين واستكملت الإجراءات في عام 1964م لتحويل وتصفية جميع فروعه بالسودان وبدأ بنك النيلين مزاولة أعماله في يناير 1965م حيث أسهم بنك السودان في رأس مال هذا البنك بمبلغ 1.8 مليون جنيه والكريدي ليونية بمبلغ 1.2 مليون جنبه.

وقد بذل بنك السودان جهوداً في سودنة الوظائف بالبنوك التجارية ليواكب الاستقلال السياسي والاقتصادي ولكي يتمكن من ذلك فقد ساعد على إنشاء معهد الدراسات المصرفية في الخرطوم والذي افتتح في 1963/1/23م.

أسئلة تقويم ذاتي



1. عرّف البنك التجاري؟
2. أذكر عدداً من البنوك التجارية؟
3. اذكر المراحل السياسية التي مر بها السودان والتي تأثر بها الجهاز النقدي ؟
4. هل تعتقد على ضوء المعلومات التي احتوتها الوحدة أن السودان من الدول التي أسست فيها المصارف حديثاً أم في عهود مضت؟
5. مستعيناً بالمعلومات التي لديك أعطنا تسلسلاً للعملات التي كانت سائدة والتي ورد ذكرها؟

3.3 مرحلة إنشاء بنك السودان

أنشئ بنك السودان بقانونه في عام 1959م كبنك مركزي وفتح أبوابه 1960م كهيئة قائمة بذاتها لها شخصيتها الاعتبارية وقبل قيام بنك السودان **كانت معظم الأغراض التي أنشئ من أجلها البنك** – والتي سنتعرض لها بشيء من التفصيل فيما بعد كانت موزعة **بين ثلاث جهات هي:**

1. وزارة المالية والاقتصاد والتي كانت تمارس نوعاً من الرقابة على المصارف في السودان.
2. لجنة العملة التي تم إنشاؤها تحت قانون العملة 1956م وكانت مسئولة عن إصدار العملة في السودان بعد الاستقلال.
3. فرع البنك الأهلي المصري والذي كان مصرفاً للحكومة.

وعندما تمت صياغة قانون بنك السودان لسنة 1959م برز التساؤل الآتي:

هل تعطي له كل الصلاحيات والسلطات للقيام بمهامه في المستقبل أم أنه من الأوفق إعطاؤه سلطات محدودة لمقابلة الحاجة من وقت لآخر، ويبدو أنه قد تم اختيار الطريق الأول وبالتالي فأن قانون بنك السودان 1959م يعكس احتياجات الحاضر والمستقبل. ويحق لنا القول بأن قانون بنك السودان قد تمت صياغته بصورة حسنة وجاءت نصوصه واضحة، ومرنة وينقسم القانون إلى 12 باباً تضم 77مادة. وللتلخيص يمكن مناقشة نصوص القانون المذكور تحت ثلاثة مواضع رئيسة هي:

أولاً – أغراض البنك.

ثانياً – علاقة بنك السودان بالحكومة.

ثالثا – علاقة بنك السودان بالبنوك الأخرى في السودان.

أولاً: أغراض البنك

جاءت هذه الأغراض في المادة (5) من القانون والتي نصت على ما يلي:

تكون الأغراض الرئيسة للبنك تنظيم إصدار أوراق النقد والنقود المعدنية، والمساعدة على تنمية نظام مصرفي ونظام للنقد والائتمان في السودان والعمل على استقراره بغرض تحقيق التنمية الاقتصادية للبلاد على نحو منتظم ومتوازن وتدعيم الاستقرار الخارجي للعملة وان يكون مصرفاً للحكومة ومستشاراً لها في الشئون المالية. وسنحاول فيما يلي أن نستعرض النصوص الأخرى التي وردت في قانون بنك السودان لسنة 1959م والتي بموجبها يقوم البنك بتحقيق تلك الأغراض.

أ. إصدار العملة

لعله من المناسب أن نشير هنا إلى أن العملات الغربية الذهبية والفضية قد بدأ تداولها في السودان منذ عهد السلطنة الزرقاء وعند سقوط الخرطوم في أيدي المهدي قام الأخير ومن بعده الخليفة عبد الله التعايشي بإصدار عملات محلية ذات قيمة كبيرة لتمتص العملات الأجنبية التي كانت متداولة. وبعد توقيع اتفاقية الحكم الثنائي عام 1899م تم إدخال نظام النقد المصري الذي كان يشمل نقوداً معدنية إنجليزية وتركية وفيما بعد أوراق النقد التي كان يصدرها البنك الأهلي المصري. وكما أسلفنا فان قانون العملة صدر في عام 1956م بعد الاستقلال مباشرة، ولقد أعطي ذلك القانون لجنة العملة المكونة بموجب نفس القانون سلطة إصدار النقد في السودان. ولقد استمرت هذه اللجنة تمارس سلطاتها إلى أن تم إنشاء بنك السودان في عام 1959م وبصدور قانون بنك السودان 1959م أصبحت السلطة الأخيرة السلطة الوحيدة المخول لها إصدار العملات ووردت هذه السلطة في المادة 25 من القانون والتي نصت على ما يلي:

"للبنك دون سواه الحق في إصدار العملة في كل أنحاء السودان ولا يجوز في أي وقت من الأوقات لأي شخص أن يصدر أوراق نقد معدنية أو مستندات يرى البنك إمكانية تداولها كعملة قانونية. وللجنيه السوداني سعر يعادل بالذهب يحدده قانون بنك السودان 1959م تحت المادة (24) فقرة (1) ولقد تعرضت هذه المادة لكثير من التعديلات حسب قيمة الجنيه السوداني. ففي عام 1959م كانت هذه المادة تقرأ كما يلي: يكون سعر التعادل للجنيه السوداني

2.55187 جراماً من الذهب المادة 24 حسب قانون بنك السودان المعدل لسنة 1975م تقرأ كما يلي :

يكون سعر التعادل للجنيه السوداني 2.55187 جراماً من الذهب أما حاليا فإن نفس المادة 24 حسب قانون بنك السودان المعدل لسنة 1975م تقرأ كما يلي:

يكون سعر التعادل للجنيه السوداني 2.115368 وإلى جانب تحديد قيمة الجنيه بالذهب فإن للجنيه السوداني قيمة محددة معادلة لوحدات حقوق السحب الخاص التي يصدرها صندوق النقد الدولي.

جدول يوضح القراءات المختلفة للمادة 24 فقرة (1)

السنة	قيمة الجنية السوداني
1959م	255.187 جرام من الذهب
1975م	255.187 جرام من الذهب
1975م المعدل حالياً	2.115.368 جرام من الذهب

أسئلة تقويم ذاتي

1. ما هي أهم وظائف البنك المركزي؟
2. قبل قيام البنك المركزي ما هي الجهات التي كانت تقوم بأعبائه؟
3. هل قيام البنك المركزي أقتضته ظروف سياسية أم نقدية؟

ب. تحقيق الأهداف النقدية(الاستقرار النقدي)

لقد جاء من بين إغراض البنك التي ورد ذكرها في المادة (5) من قانون البنك السوداني لسنة 1959م المساعدة على تحقيق أكبر قدر من النمو والاستقرار الاقتصادي. ولكي يتسنى للبنك القيام بهذه المهمة فانه يلجأ إلى استعمال إجراءات ووسائل نقدية مباشرة وغير مباشرة للتحكم في حجم الائتمان وتحديد نوعه وسعره. ولقد تضمن قانون بنك السودان (المعدل) لسنة 1975م العديد من النصوص التي يمكن البنك من القيام بهذه المهمة الشاقة وأولهما البند (أ) من المادة 41.

وكذلك المادة 41 (ج) من قانون بنك السودان المعدل لسنة 1975م والتي تنص على ما يلي:

أ. (يجوز للبنك أن يمنح البنوك قروضاً وسلفيات وتسهيلات لتجاوز الرصيد لفترات لا تتجاوز (ستة أشهر) مغطاة بشهادات الإيداع أو ما يعادلها بما يثبت حيازة البضائع الصادرة بخصوص سلع أساسية أو بضائع أخرى مؤمن عليها تأميناً صحيحاً، على ألا تزيد أية سلفية عن 80% من القيمة السوقية لتلك السلفة والجدير بالذكر أنه بعد التأميم للجهاز المصرفي في السودان ثار تسأول عما إذا كان من الضروري الإبقاء على مسألة الضمان فيما يتعلق بسلفيات البنوك؟ ولقد برز رأيان في هذا الصدد–الرأي–الأول يشير أنه طالما أن البنوك التجارية قد أصبحت جميعها مملوكة للدولة فانه ليس هنالك ثمة داع لوجود ضمانات فيما يتعلق بسلفياتها من البنك المركزي حيث انه عند فشل البنوك في السداد واللجوء إلى تنفيذ الضمان فان المبالغ ستحول من جهة مملوكة للدولة إلى أخرى مملوكة أيضا للدولة.

– والرأي الثاني: يفضل الإبقاء على النص كما هو حيث أن وجود الضمانات ينظم عملية الاستدانة من البنك.

وسواء وافقنا على الرأي الأول أو الثاني فان الرأي الأخير هو الذي استقر عليه.

ب. والعملية الثانية التي يجوز لبنك السودان أن يقوم بها في السوق المفتوحة ما نصت عليه المادة والتي تقرأ:

يجوز للبنك أن يشتري من البنوك أو يعيد خصم أذون الخزانة التي تصدرها الحكومة وتكون قد عرضتها للبيع على الكافة إذا كانت مستحقة خلال ثلاثة أشهر.

أذون الخزانة تصدر بموجب قانون خاص لسنة 1966، وللمرة الثانية فان استعمال بنك السودان لهذا الإجراء محدود في الواقع الملموس من جراء قلة الإقبال على أذون الخزانة من ناحية وبسبب غياب سوق الأوراق المالية من جهة أخرى. ولعله من الجدير بالذكر أن نشير هنا إلى أنه قد انتهت الدراسات النهائية لإنشاء سوق الأوراق المالية في السودان ليكون هيئة مستقلة، والآن يباشر أعماله. ومن الأدوات الأخرى التي نص عليها قانون بنك السودان ما نصت عليه المادة 42 من القانون المعدل لسنة 1975م، والتي تقرأ كما يلي (يحدد البنك ويعلن من وقت لآخر أسعار الخصم أو إعادة الخصم وسعر الفائدة على القروض والسلفيات، وله أن يحدد أسعاراً

تتباين بحسب أنواع العمليات المختلفة وتواريخ الاستحقاق. والغرض من رفع أو خفض سعر الفائدة لإعادة الخصم، هو محاولة التأثير علي حجم الائتمان. فإذا أراد الانكماش رفع سعر إعادة الخصم، فترتفع معه أسعار الفائدة في السوق، فيقل تبعاً لذلك الإقبال على طلب السلف أو تجديدها، والعكس صحيح. وللمرة الثالثة فإن هذه الوسيلة كسابقتيها ليست ذات فعالية وذلك لأن الائتمانات التي تقدمها البنوك لأفراد الجمهور محمودة بسبب أن السواد الأعظم من السكان يشكل القطاع الإعاشي الذي لا يتعامل مع البنوك. أما الأفراد الذين يتعاملون مع البنوك فإنهم لا يتأثرون في الواقع ولا يتفاعلون كثيراً بالتغيرات التي تحدث في أسعار الفائدة. على انه يجوز لبنك السودان أن يستخدم أداة أخرى تؤثر في حجم الائتمان تأثيراً مباشراً وهو ما نص عليه في المادة 44 (1) من قانون بنك السودان، والتي تقرأ كما يلي:

نشاط



لقد قابلتك تعاريف عديدة للسياسات النقدية في المقررات السابقة
حاول أن تقدم تعريفاً مناسباً؟

1. يجوز للبنك أن يطلب من البنوك أن تحتفظ بمقادير من الاحتياطي في صورة ودائع طرف البنك، (2) أو في أية صورة أخرى يحددها على أن يكون الاحتياطي بنسبة معينة إلى خصوم تلك البنوك سواء كانت التزامات إطلاع أو التزامات لأجل:

2. يجب أن تخطر البنوك قبل وقت مبكر قبل أن يوجه إليها أول طلب بموجب البند السابق 20%.

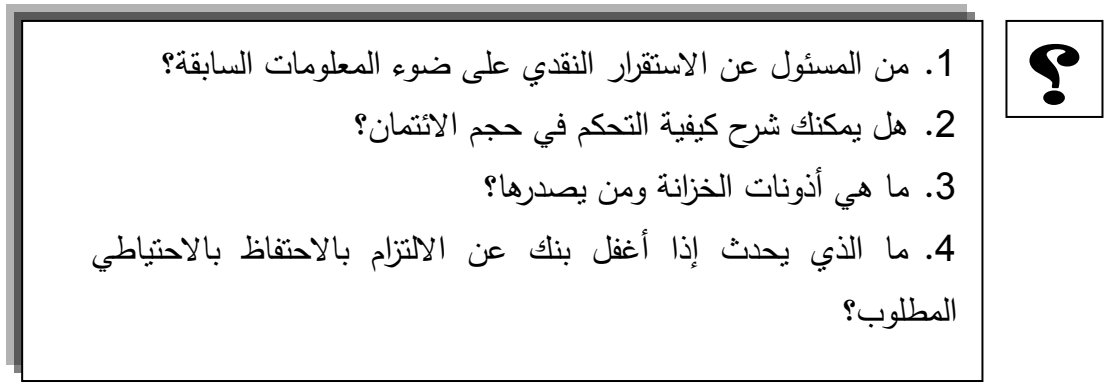
3. ولا يجوز أن يتجاوز الحد الاقصى لنسبة الاحتياطي المطلوب من البنوك الاحتفاظ بها.

4. وللبنك أن يعيد النظر من وقت لآخر في النسبة اللازمة وأن يحدد نسباً مختلفة لالتزامات الاضطلاع والتزامات الأجل على ألا تزيد النسبة عن الحد الاقصى المنصوص عليه في البند السابق.

5. إذا اغفل أي بنك عن الاحتفاظ بالاحتياطي المطلوب التزم بأن يدفع للبنك عن قيمة العجز فائدة تحسب بنسب تزيد بمقدار 5% سنوياً عن أعلا نسبة يحددها البنك في ذلك الوقت لأي من عملياته بموجب المادة (44) وعدلت النسبة عدة مرات كما أضيفت جزاءات أخرى منها حرمان البنك المعني من حضور غرفة المقاصة وكذلك الغرامات على الأرصدة غير المغطاة.

قد لاحظ الاقتصاديون عدم فعالية هذا الإجراء في البلدان النامية بعكس ما عليه الحال في البلدان المتقدمة اقتصادياً. ففي السودان مثلاً نجد أن موقف المحاصيل يجعل من الضروري على البنوك أن تحتفظ بمقدار كبير من السيولة في بعض المواسم. ولذلك فان بنك السودان لا يلجأ عادة إلى هذه الوسيلة ويفضل عادة ممارسة صلاحياته في الإشراف المباشر وتقديم توجيهات عامة للبنوك.

أسئلة تقويم ذاتي



1. من المسئول عن الاستقرار النقدي على ضوء المعلومات السابقة؟
2. هل يمكنك شرح كيفية التحكم في حجم الائتمان؟
3. ما هي أذونات الخزانة ومن يصدرها؟
4. ما الذي يحدث إذا أغفل بنك عن الالتزام بالاحتفاظ بالاحتياطي المطلوب؟

وهذه التوجيهات تم تفصيل البعض منها في **المادة (45) التي نصت على ما يلي:**

1. يجوز للبنك

أ. أن يطلب من البنوك أن تقدم له للموافقة جميع الطلبات المقدمة لها للحصول على قروض تزيد عن مقدار محدد 200 ألف فما فوق ولقد الغي ذلك مؤخراً.

ب. أن يقرر الحدود القصوى لحجم القروض والسلفيات والخصوم الممنوحة من كل بنك وذلك لأوجه النشاط المختلفة التي تستعمل فيها.

ت. أن يحدد الحد الأقصى للقيمة الإجمالية للقروض والسلفيات والتي يمنحها أي من البنوك والمستحقة الدفع في أي وقت.

2. يجوز أن يطلب من أي بنك يجاوز أيًّا من الحدود التي يقررها البنك بموجب البند السابق أن يدفع غرامة للبنك على الزيادة تحسب بواقع 5 % في السنة علاوة على الحد الأقصى الذي قرره البنك في ذلك الوقت بموجب المادة 42 لأي من عملياته.

جميع النصوص الوارد ذكرها أعلاه والخاصة بأدوات الرقابة التي يمارسها بنك السودان لتحقيق التوازن الاقتصادي كهدف من أهدافه نجدها تقريباً في كل قوانين البنوك المركزية في البلدان النامية والسودان شأنه شأن البلدان النامية، يعتمد إلى حد كبير في إشرافه على الائتمان بالإشراف المباشر وتحديد أوجه التسليف ومتابعتها.

نشاط



شاركت في أحدى المسابقات الجامعية وطلب منك أن تحدد عملات عدد من الدول الأوربية الأكثر شهرة. اذكرها واعرضها على المشرف بعد أن تناقشها مع زملائك.

ت. تدعيم الاستقرار الخارجي للعملة السودانية:

إن النمو والاستقرار الاقتصادي لن يتما بالداخل ما لم تكن هناك إجراءات معينة لتدعيم الاستقرار الخارجي للعملة المحلية. وقانون بنك السودان لسنة 1959م تضمن العديد من النصوص التي تمكن البنك من ممارسة هذه المهمة. وأهم هذه النصوص هو ما ورد في الباب السادس الذي تضمن عمليات بنك السودان بالنسبة للنقد الأجنبي حيث نصت المادة (33) على أن تودع بالبنك أرصدة بنك السودان الخارجية الرسمية، كما تحدثت نفس هذه المادة عن سلطة بنك السودان في التعامل في الذهب وسبائكه والنقد الأجنبي. ويتم تحديد التعامل في النقد الأجنبي بحيث لا يتم إلا مع البنوك التي تعمل في السودان مع الحكومة ومع لجانها ووكالاتها وهيئات الحكومة المحلية والبنوك المركزية والتجارة الخارجية والحكومات الأجنبية ومؤسساتها والمؤسسات الدولية، كما أن المادة (37) قد منحت بنك السودان تحديد أسعار بيع وشراء العملات المحلية من وقت لآخر.

ولعل من أهم ما ورد في هذا الباب ما جاء في
المادة (38) التي نصت على الآتي:

يقوم البنك بصفته وكيلاً ، بأداء المهام والواجبات المتعلقة بمراقبة عمليات النقد الأجنبي التي يخولها له أي قانون، أو يخولها له الوزير بموجب أي قانون. والجدير بالذكر أن مراقبة عمليات النقد الأجنبي تتم تحت قانون الرقابة المتبقية لسنة 1966م. وقد نصت المادة 6 من القانون على الآتي:

يكون لمجلس الوزراء السلطة لإصدار لوائح لحماية العملة. ولقد أصدر بالفعل مجلس الوزراء اللائحة المالية لمراقبة العملة لسنة 1966م وبدأ في تطبيقها اعتباراً من 1966/8/21م ولقد أعطت تلك اللائحة سلطات اختيارية واسعة للسيد وزير المالية أو من يفوضه في مسائل تتعلق بالتعامل في النقد الأجنبي والدفع داخل وخارج السودان والاستيراد والتصدير وغيرها من أوجه التعامل بالنقد الأجنبي. وقد تم تعديل اللائحة بعد 5 سنوات سنة 1971م بحيث استبدلت كلمة (وزير المالية) أينما وردتا في اللائحة بكلمات (رئيس مجلس إدارة بنك السودان). كما أن المادة 6 (2) من قانون الرقابة المتبقية نصت على أنه في الأحوال المستعجلة، تكون لوزير المالية السلطة في سن لوائح مؤقتة، غير أن تلك اللوائح يبطل سريان مفعولها بعد مضي 30 يوماً ما لم يوافق عليها مجلس الوزراء.وبالفعل أصدر السيد وزير المالية في سنة 1970م اللائحة المالية (لمراقبة العملة) (استيراد وتصدير العملة) لسنة 1970م وكان الغرض منها أن يحرم بصفة قاطعة تصدير واستيراد ايه عملة سودانية خلافاً لما ورد في لائحة 1966م التي كانت تجيز تصدير واستيراد العملة السودانية في الحدود التي تقرر من وقت لآخر.

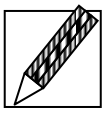
أسئلة تقويم ذاتي



جلست لامتحان من أجل الالتحاق بوظيفة في بنك السودان وورد فيه السؤال التالي:

1. ما هي أهم وظائف البنك المركزي؟ (حاول الإجابة عن هذا السؤال بعد دراستك للقسم السابق، وبعد إلمامك بأغراض البنك)
2. ما نوع القروض أو التمويل الذي يمنحه البنك المركزي؟
3. مستعيناً بقانون البنك المركزي وضح الحد الأدنى للاحتياطي الذي يسمح به البنك المركزي للبنوك التجارية للاحتفاظ به.

تدريب (3)



أشرح المقصود بالمصارف المركزية؟

ثانيا : علاقة بنك السودان بالحكومة

بنك السودان كوكيل ومصرف ومستشار مالي للحكومة يقوم بإصدار سندات الحكومة نيابة عنها- وسندات الحكومة تصدر بموجب قانون خاص هو قانون القروض المحلية للحكومة (السندات المسجلة لسنة 1964م) ويتولى بنك السودان إدارة تلك السندات نيابة عن الحكومة بل إن المادة (58) من قانون بنك السودان تحدثت عن سلطات (ب . س).فيما يتعلق بشراء وبيع السندات حيث نصت على الآتي:

يجوز للبنك أن يشتري ويبيع سندات تكون الحكومة قد أصدرتها وطرحتها للاكتتاب العام أو تكون جزءاً من إصدار مطروح وقت الحصول عليها للبيع للجمهور على ألا تتجاوز جملة السندات التي يمتلكها البنك ويحتفظ بها كضمانات إضافية بموجب الفقرة (ج) من المادة 41 في أي وقت نصف جملة رأسمال البنك المدفوع وصندوق الاحتياطي.وقد تضمن الباب الثامن من

قانون بنك السودان العديد من الموارد التي توضح علاقة بنك السودان بالحكومة فجاء في المادة (52) بما يلي:

يكون بنك السودان بنكاً للحكومة ومستشاراً لها في الشئون المالية فقد نصت المادة (53) على الآتي:

- تودع أموال الحكومة بالبنك
- يقوم البنك بتسليم أموال الحكومة وصرفها والاحتفاظ بحساباتها بدون أجر عن هذه الخدمات ولا يدفع البنك فائدة على الأموال الموجودة في حسابات الحكومة. تسند إلى البنك مهمة إصدار القروض العامة للحكومة في السودان و إداراتها وبموجب المادة (54) وفقا للنصوص والشروط التي يتفق عليها بين الحكومة والبنك، كما أن قانون البنك قد جوز للبنك الحق في القيام باى مهام أخرى نيابة عن الحكومة بشرط أن يكون ذلك متمشيا مع نصوص قانونه ومع وإجابته كبنك مركزي، كما خول القانون لبنك السودان أن يعمل كمصرف ووكيل مالي للحكومة، فقد منحه القانون نفس المهمة بالنسبة للجان الحكومة ووكالاتها وهيئات الحكومة المحلية) (56) قانون بنك السودان(تعديل) 1975م، ولأن بنك السودان يعمل مصرفاً للحكومة، للجانها ووكالاتها فله الحق في منح السلفيات بموجب المادة (57) والغرض من ذلك حسب ما جاء في المذكرة التفسيرية لمشروع القانون أن تمنح الحكومة سلفيات قصيرة الأجل تساعدها حينما تزيد مصروفاتها مؤقتاً عن إيراداتها وهذا اختلال مؤقت في التوازن ولكنه ليس عجزاً دائماً وعليه فقد نص على وجوب السداد خلال مدة محددة. ولقد تعرضت المادة (57) إلى عدة تعديلات منذ صدور القانون.

ثالثا : علاقة بنك السودان بالبنوك الأخرى

بالإضافة إلى العلاقة العادية التي تنشأ بين البنك المركزي والبنوك الأخرى والتي أشرنا إلى جانب منها عند تعرضنا لدور(ب–س) في تحقيق الأهداف الإنمائية وتدعيم الاستقرار المالي في البلاد فان هنالك علاقة (خاصة) نشأت بين (ب–س) والبنوك التجارية. تلك العلاقة الخاصة أوجدها قانون تأميم المصارف لسنة 1970م والذي جعل من (ب–س) الجهة الإدارية المختصة بالرقابة والإشراف على البنوك التي أممت. وقد أوضحنا أن تلك الصفة قد أزيلت منه بموجب قانون تنظيم البنوك والادخار لسنة 1973م ومنحت السلطة الإدارية للجمعيات العمومية للبنوك بالإضافة إلى ذلك، فان بعض المسائل المعنية والتي كانت من ضمن مهام (ب–س) قد حولت

إلى مجلس الاستثمار والادخار والذي تم إنشاؤه بموجب قانون تنظيم البنوك والادخار لسنة 1973م وبالتالي فإنة بعد صدور هذا القانون أصبحت العلاقة بين بنك السودان والبنوك (غير) واضحة تماما فقد كان هنالك (قبل) صدور قانون تنظيم البنوك والادخار لسنة 1973م (نص) في قانون (ب–س) لسنة 1959م وهو المادة 6 (أ) يشير إلى الآتي:

"يكون لبنك السودان حق إصدار تعليمات للبنوك ويتعين على البنوك الالتزام بها وتنفيذها كل فيما يختص بالعمليات المتعلقة به"

وقد أدخل هذا النص بعد تأميم البنوك سنة 1970م وفي وقت أصبح (ب–س) فيه مالكاً ومشرفاً إداريا على البنوك التجارية. ولكن المادة 6(أ) تم تعطيلها بعد صدور قانون تنظيم البنوك والادخار سنة 1973م حيث أعطت المادة (7) من القانون المذكور السلطة للوزير لإصدار التعليمات والتوجيهات للبنك.

نشاط



اكتب مقالاً عن السندات الحكومية وأشهرها استخداماً وتاريخها واستخداماتها في السودان. وأعرض هذا المقال على المشرف.

أسئلة تقويم ذاتي



حاول إعطاء صورة مختصرة عن علاقة بنك السودان بكل من:

أ. وزارة المالية

ب. البنوك الأخرى.

ت. بالحكومة

وبتعطيل المادة 6(أ)أصبح من الصعوبة بمكان تحديد علاقة (ب–س) بالبنوك التجارية، على إن قانون تنظيم البنوك والادخار لسنة 1973تم إلغاؤه سنة1975 بموجب المادة 3 من قانون تأميم البنوك (تعديل) 1975م وقد عدل قانون (ب–س) سنة 1975م فأعيد بموجبه لبنك السودان سلطاته تجاه البنوك تحت المادة 6(أ) وقد جاء التعديل:

"يكون للبنك سلطة إصدار تعليمات لأي بنك أو لأي شخص يقوم بأي عمل مصرفي ويجب على ذلك البنك أو ذلك الشخص الالتزام بتلك التعليمات وتنفيذها كل فيما يختص بالعمليات المتعلقة به. ويلاحظ أن التعديل الجديد شمل أيضا الأشخاص الذين يقومون بالأعمال المصرفية بالإضافة إلى ذلك فقد أعيدت العلاقة الخاصة بين بنك السودان والبنوك التجارية حيث نصت المادة (3) من قانون تأميم البنوك (تعديل) 1975م على الآتي:

1. يحول كل بنك إلى شركة خاصة محدودة تسري بموجب قانون الشركات لسنة 1925م.
2. تكون غالبية أسهم كل بنك مملوكة لبنك السودان مقابل ما دفعه أو سيدفعه من التعويضات لمستحقيها بناء على طلب الحكومة وحسب الكيفية التي يقررها بموجب المادة (5) من هذا القانون.
3. تكون الأسهم المتبقية مملوكة للحكومة ممثلة في وزارة المالية والاقتصاد الوطني. وتحدد الحكومة والبنك بالاتفاق بينهما عددها وكيفية دفع قيمتها:

هكذا أصبح بنك السودان مالكاً لأغلبية أسهم البنوك التجارية وفيما يتعلق بعلاقة بنك السودان بالبنوك الأخرى فان لبنك السودان كما قلنا الحق بموجب المادة 6 (أ) في إعطاء التعليمات والتوجيهات لكل البنوك وأي شخص يقوم بعمل مصرفي كما أن (ب–س) كما أسلفنا هو الجهة التي تقوم بإعطاء التصديق لفتح بنوك جديدة بموافقة وزير المالية والاقتصاد الوطني.كما تميزت هذه المرحلة بتأسيس بنوك تجارية سودانية مثل البنك التجاري السوداني.

4.3 مرحلة بنوك التنمية الوطنية

تعتبر بنوك التنمية أو البنوك المتخصصة ظاهرة جديدة في دنيا المصارف. فقد ظهرت في العالم بعد الحرب العالمية الثانية وكان من أهم أغراضها الإقراض المتوسط والطويل الأجل لأغراض الزراعة والصناعة والعقار وحتى الأغراض التجارية، بالإضافة إلى ذلك، فإن بنوك التنمية تعطي الكثير من الاستشارات والمساعدات الفنية لعملائها.

أن بنوك التنمية تماماً كما هو الحال في معظم الدول النامية تعتبر حاجة ماسة لا مفر منها. والبنوك التجارية بطبيعتها يتم حصرها باعتبارات السيولة والربحية السريعة – وفي السودان نجد أن البنوك التجارية في جميع فترات تشغيلها (قبل وبعد التأميم) لم تقدم على الإطلاق قروضاً متوسطة وطويلة الأجل تزيد عن (15%) في المتوسط من إجمالي القروض.

وفي ظروف الحاجة الشديدة لتطوير الصناعة وتحديث الزراعة وتوفير الائتمان طويل الأجل لبناء المنازل وعلى الأخص للمجموعات ذات الدخل الثابت والمحدود. فان ثلاثة بنوك من بنوك التنمية جاءت إلى حيز الوجود هي البنك الزراعي السوداني والبنك الصناعي السوداني والبنك العقاري السوداني..

أولاً: البنك الزراعي السوداني

إن السودان قطر زراعي لذلك لم يكن غريباً أن يكون أول بنك للتنمية في السودان هو البنك الزراعي الذي أنشيء بموجب قانون البنك الزراعي السوداني لسنة 1957م بعد الاستقلال مباشرة ولقد بدأ وكان الغرض من إنشائه تمويل العمليات الزراعية.

نشاط



تمت دعوتك إلى زيارة صوامع الغلال ببورتسودان، حاول أن تشرح لنا كيف وجدت محتوياتها بالداخل وما هي العلاقة بينها وبين البنك الزراعي أعرض ما كتبته على زملائك.

(مشاريع زراعية خاصة وتعاونية وصغار المزارعين) وبدأ مزاولة أعماله في مايو 1959، برأسمال قدره سبعة ملايين جنية سوداني.

- " على أن يقدم التسهيلات اللازمة للنهوض بالزراعة في السودان ولكل أوجه النشاط الأخرى سواء أكانت طارئة أو ثانوية أو فرعية وذلك لتقديم المساعدة نقدا أوعينا أو بضاعة أو خدمات للأشخاص المعتمدين الذين يشتغلون أساسا بالزراعة وما يتفرع منها من صناعات وعلى البنك أن يبذل جهده لتوزيع الخدمات التي يقدمها بحيث تعم الفائدة على أوسع نطاق ممكن .

منح قانون البنك والقوانين الفرعية سلطة منح التسهيلات الائتمانية الزراعية في شكل مدفوعات نقدية في النوع والخدمات إلى جميع الناس الذين في مجال الزراعة والصناعات المرتبطة بالزراعة مع إعطاء أولوية إلى صغار المزارعين والجمعيات التعاونية الزراعية الصغيرة **وترتيب السلف في الأنواع الثلاثة التالية:**

1. سلف قصيرة الأجل لا تتعدى آجالها خمسة عشر شهراً لمقابلة تكاليف الإنتاج وللمساعدة في تسويق الإنتاج.
2. سلف متوسطة الأجل لا تتعدى آجالها خمس سنوات لتسهيل الأعمال المتعلقة بالري وشراء الآلات وصيانة المباني وإنشاء المشروعات الزراعية.
3. سلف طويلة الأجل ولآجال لا تتعدى العشر سنوات. وهذه تقدم لمشروعات التنمية الزراعية.

تدريب (4)



حسب معلوماتك كم عدد فروع البنك الزراعي الآن؟

ولقد قام البنك بوظيفته على أكمل وجه في أول سنة لإنشائه عندما أقدم على تأمين المحصول الجيد من القطن عام 1959م حيث أحجمت البنوك التجارية آنذاك عن تقديم القروض المطلوبة لتمويل صادرات القطن.

وبصفة عامة فان البنك سجل أداء مرضياً للغاية ولا يزال له دور استراتيجيي يلعبه في تطوير الاقتصاد السوداني على الرغم من الصعاب والقيود وبالذات الافتقار إلى المصادر المالية والتسليم والتسلم وتجزئة الوظيفة بواسطته فيما بين المؤسسات المختلفة مثلاً مؤسسة الإصلاح الزراعي ومؤسسة الإنتاج الزراعي.

ثانياً :البنك الصناعي السوداني وفي عام 1961م تم إنشاء البنك الصناعي وكان الغرض منه كما جاء في المادة (م4) كما يلي :

" المساعدة في إنشاء المؤسسات الصناعية الخاصة في السودان وتوسيع نشاطها وتطويرها وفقاً للأساليب الحديثة والعمل على تشجيع **واجتذاب مساهمة رأس المال الخاص الداخلي والخارجي في تلك المؤسسات بالوسائل التالية:**

1. تقديم التمويل في شكل قروض أيا كان وصفها والمساهمة في رأس المال.
2. تدبير المال للازم لإعادة الاستثمار عن طريق الاستثمارات المتكررة والعمل على تمويل الأسهم والسندات
3. أبداء المشورة للمؤسسات الصناعية في السودان فيما يتعلق بالقائمين على إدارتها وبالشئون الفنية والإدارية ومساعدتها في الحصول على الخدمات.
4. تبني على إصدار للأسهم والسندات بمختلف أنواعها وتمويل الاكتتاب فيها وتبنى تمويلها.
5. ضمان القروض والسلفيات أو ضمان العاملين بها.
6. التعاون مع الجهات الحكومية المختصة في القيام بالبحوث والدراسات والتقديرات المتعلقة بإنشاء صناعات جديدة في السودان مما يصلح نشاط القطاع الخاص والعمل على النهوض به واجتذاب رأس المال الخاص في السودان وفي الخارج لتمويل هذه الصناعات.

نشاط



تم انتخابك وزيراً للصناعة، حدد لنا القصور الذي تراه في وزارتك وما هي رؤيتك لدور البنك الصناعي السوداني؟ ناقش رأيك مع زملائك ومشرفك.

تدريب (5)



لا شك أن لديك الكثير من المعلومات عن البنوك المتخصصة الآن، أين نجد البنك الصناعي السوداني الآن.

أسس هذا البنك في عام 1961م وبدأ يزاول نشاطه في عام 1962م برأس مال مصرح به مقداره خمسة ملايين جنيه دفع منها بالكامل ثلاثة ملايين جنيه في اغسطس1974م. وبموجب قوانينه الفرعية، مصرح له بالإقراض إلى ما يعادل ثلاثة أضعاف راس المال المدفوع واحتياطياته بالعملة المحلية أو الأجنبية من أجل الحصول على الأموال لمقابلة **تحقيق أهدافه التي تتمثل فيما يلي:**

1. توفير المساعدة المالية لتحديث أو توسيع الصناعات القائمة لإنشاء وقيام صناعات جديدة.
2. القيام بتوفير المساعدة والمشورة الفنية لأقسام البحوث والتسويق في المشروعات الصناعية.
3. القيام بالبحوث ودراسات الجدوى الاقتصادية الخاصة بقيام المشروعات الصناعية الجديدة.

وخلال الخمسة عشر سنة أو ما يقاربها من عمليات البنك (1960م – 1977م) قام البنك بتقديم مساعدات مالية لما يربو عن 130 مشروعاً صناعياً – ولقد أسهم البنك بمبلغ 4 ملايين

من الجنيهات من الاثني عشرة مليوناً التي تمثل إجمالي الاستثمارات في هذه المشروعات – كما أن البنك قام بإصدار ضمانات وصلت إلى 1.5 مليون جنيه. ولقد وجهت سياسة البنك نحو ترويج الصناعات في مناطق المحافظات. ومن أجل جعل ذلك ميسوراً تم اتخاذ خطوات في هذا الاتجاه تضمنت القيام ببحوث صناعية مبدئية غطت جميع محافظات السودان من أجل تحديد تقييم المشروعات الصناعية والترويج لها.

أسئلة تقويم ذاتي

1. فيم تمثلت البنوك التنموية وما أهم أعبائها؟
2. قارن بين البنك العقاري والبنك الزراعي من حيث فوائد كل منهما؟
3. حددّ فوائد البنك الصناعي؟

ثالثاً :البنك العقاري السوداني أما بنك التنمية الثالث والأخير في السودان فهو البنك العقاري السوداني والذي أنشيء بموجب قانون البنك العقاري لسنة 1966م دفعت الحكومة السودانية 60% منه و40% دفعت بواسطة بنك السودان المركزي والغرض من إنشائه توفير السكن المناسب للمواطنين من جميع الطبقات ولاسيما أصحاب الدخل المحدود.

وقد حددت المادة 15 أغراضه الأساسية فيما يلي:

1- تقديم قرض لأي شخص سوداني يمتلك قطعة ارض سواء بالملك الحر أو الحكر لإنشاء مبانٍ جديدة عليها أو لتحسين مبانٍ قائمة وذلك نظير رهن قطعة الأرض والمباني للبنك بالشروط والقيود التي يقررها.

2- شراء المنازل والدكاكين والمباني الأخرى وبيعها وفقاً للشروط والقيود التي يقررها البنك.

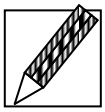
3- القيام ببحوث ودراسات بغرض تخفيض تكاليف المباني للأشخاص ذوي الدخول المحدودة واستيعاب المواد المحلية في عمليات البناء ما أمكن ذلك.

4- القيام بأي شيء آخر ضروري مما تقتضيه طبيعة أعماله.

وهو أحدث بنوك التنمية الثلاثة حيث تأسس في عام 1967م وأنشئ بموجب قانون البنك العقاري لسنة 1966م ورأس ماله المصرح به والبالغ قدره سبعة ملايين من الجنيهات السودانية اكتتبت فيه الحكومة بما يوازي 60% واكتتب بنك السودان في الجزء الباقي. والهدف الأساسي له هو المساعدة في الاستثمار الخاص ببناء المساكن لاسيما بالنسبة لمجموعة أصحاب الدخول المتوسطة والمحدودة إذ إن هذا النوع من الاستثمار طويل الأجل بطبيعته يتطلب قروضاً طويلة الأجل عادة لا تقدمها البنوك العادية. ومن الصعب جداً تقدير أداء البنكين الآخرين في مثل هذه الفترة القصيرة ولكن يمكن القول بدرجة مناسبة من التأكيد بأن المشكلة الرئيسة والصعاب التي تحد من نشاط هذه البنوك (خصوصاً البنك العقاري) هي مشكلة تتعلق بالمصادر المالية سواء أكانت خاصة برأس المال أم بالمصادر الأخرى للتمويل.

وقصة التطور الحديث للجهاز المصرفي السوداني إلى الآن بدون إنجازات ---ولقد كنا نأمل بأنه بعد عمليات التأميم يتم إضافة إنجازات جديدة فمشاكل المنافسة والرقابة مازالت راهنة بدون حل. كما إن الترخيص الذي وعد بالقيام به لم ينفذ بعد كما إن انتشار الخدمات إلى المناطق الريفية وبداخل المدن ما زال بطيئاً جداً

تدريب (6)



ما هي الوظائف التي يقوم بها حالياً البنك العقاري؟

رابعاً: بنك الادخار

أن فكرة إنشاء بنوك الادخار نجحت كثيراً في ألمانيا وإيطاليا – أما بالنسبة للدول النامية فقد أوصى مؤتمر البنوك والائتمان الذي انعقد في برلين في أغسطس 1972م أوصى بالعمل على نشر نماذج بنوك الادخار كأسلوب ووسيلة لدفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية. ولقد راقت الفكرة لمؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي وأيدته ماليزيا والمغرب وليبيا وباكستان

وأفغانستان والسعودية والصومال (مذكرة الدكتور أحمد النجار بتاريخ 1974/3/1م للسيد محافظ بنك السودان).

وكانت مصر قد قامت بأول تجربة لإنشاء بنك الادخار في سنة 1973م وطبقت الفكرة في ميت غمر وكانت تقوم أساساً على تنمية الوعي الادخاري للمواطنين من أبناء القرى والمدن الصغيرة وتوفير أوعية ادخارية لهم تتناسب مع قدراتهم المالية والادخارية.وتستكمل الفكرة بان يتم استثمار هذه المدخرات في مشروعات محلية تخدم البيئة، وتحقق المنفعة مباشرة للمواطنين فيها على أساس أن تكون هذه المشروعات مصدر خدمات لهم، وأن تحقق لهم أيضا العائد المادي المناسب والذي يغطي تكاليف عملية تجميع المدخرات وتحقق فائضاً ماليا يوزع على المدخرين. **إلا أن التجربة المصرية فشلت لأسباب** نشر بعضها في جريدة الأهرام المصرية العدد 32284 بتاريخ 1965/5/2م **ويمكن تلخيصها فيما يلي:**

1. فقدت بنوك الادخار عنصر الاستمرار في علاقاتها مع عملائها، حيث أن المشروع قام على أساس فكرة التبرع من المواطنين ولم يكن بدافع الادخار.
2. أن مدخرات البنك تم استثمارها في مشروعات بعيدة عن البيئة التي قامت فيها البنوك.
3. سوء الإدارة وعدم وجود الإدارات المتخصصة.

أسئلة تقويم ذاتي

1. اذكر مستعينا بما لديك من معلومات أهم فوائد بنك الادخار؟
2. كيف يساهم هذا المرفق في التنمية الاجتماعية؟
3. هل تعتقد أنه قد أدى دوره بصورة مثلى. علّل؟

أما بالنسبة للسودان فقد أجاز مجلس إدارة بنك السودان توصية بإنشاء بنك ادخار وطني – وكان قد سبقت تلك التوصية دراسات شاملة أوضحت أن الأوعية الادخارية التي كانت موجودة بالبلاد قد عجزت عن نشر الوعي الادخاري بين المواطنين.

ولما كان الاهتمام بتنمية المدخرات واستنباط الوسائل التي تشجع الادخار تحظيان باهتمام خاص في الدول النامية وذلك لان هذه الدول لا تستطيع أن تكسر حلقة الفقر المفرغة التي تدور فيها ولا تستطيع تلبية تطلعات الجماهير إلا بمزيد من الاستثمار الذي لا بد وأن يعتمد على حجم الادخار لمصدر أساسي له. فقد اقتنع المسئولون ببنك السودان بالحاجة الماسة لخلق جهاز متخصص يقوم بهذا الدور.

أسئلة تقويم ذاتي

1. عرّف بنك الادخار؟
2. ما أسباب فشل بنك الادخار في القيام بواجبة؟

عرضت الفكرة على السيد رئيس مجلس قيادة الثورة آنذاك ووافق عليها وأعلنها في خطابه المؤرخ 26 /يوليو/ 1970م إمام جماهير واد مدني. بعد ذلك اتصل بنك السودان باتحاد بنوك الادخار الإيطالية بوصفه أكبر الاتحادات في هذا المجال بغرض العرض الفني لهذا المشروع – ولقد رحب الاتحاد بالفكرة ووقع معه بنك السودان اتفاقية فنية خصص الاتحاد بموجبها 100 مليون ليرة (أي ما يعادل 60 ألف جنيه سوداني) وأرسل الاتحاد أربعة خبراء قاموا بالدراسات اللازمة مع بنك السودان وتمخضت الدراسات على أن تكون مدينة مدني والمناطق المجاورة لها ميداناً للتجربة لأسباب أوجزتها المذكرة التفسيرية لمشروع قانون بنك الادخار السوداني لسنة 1973 في الآتي:

أولاً: أن مدينة مدني عاصمة مديرية النيل الأزرق ثاني مديريات السودان من حيث تعداد السكان مما يجعل نجاح التجربة فيها ذا أثر محسوس على نشر الفكرة في مناطق السودان الأخرى.

ثانياً: يشمل مجتمع مدني والمناطق المجاورة له مزيجاً من أنواع الأنشطة الاقتصادية المختلفة المتعددة. كما يشمل خليطاً متكاملاً من الفئات الاجتماعية السودانية مما يسهل تصدير تجربة مدني للمناطق الأخرى بالسودان.

ثالثاً: تعتبر مدينة مدني في منتصف الطريق في مرحلة النمو الاقتصادي والاجتماعي مما يساعد كثيراً على نجاح الفكرة.

رابعاً: قرب مدني من العاصمة وسهولة المواصلات بينهما يجعل من الممكن الاستفادة من الخطوات العملية السريعة بمدني في المرحلة الأولى.
خامساً: وجود فرع لبنك السودان بمدني يجعل من السهولة مراقبة البنك المركزي للبنك الجديد ويساعد في الاتصال بينهما.

إنشاء البنك

بتاريخ 1974/4/22م وقع السيد رئيس الجمهورية على قانون خاص ببنك الادخار السوداني لسنة 1973م وقد نصت المادة 3 (1) من ذلك القانون على الآتي:

"ابتداء من التاريخ الذي يحدده رئيس مجلس إدارة بنك السودان ينشأ لأغراض هذا القانون بنك يسمى بنك الادخار السوداني وقد رؤى أن يكون البنك مؤسسة عامة. وبناء على ذلك نصت المادة 3 (2) من القانون المذكور على أن يكون البنك هيئة قائمة بذاتها لها شخصية اعتبارية وصفة تعاقدية مستديمة وخاتم عام ولها السلطة طبقاً لأحكام هذا القانون أن تحوز أو تحبس أو تتصرف في أية أموال وأن تتعاقد باسمها بصفتها مدعية أو مدعى عليها.وحددت المادة 3 (3) من القانون أن يكون المركز الرئيسي بمدني ولكن يجوز للبنك أن ينشئ فروعاً أو وكالات في الأماكن التي يراها ضرورية لإنجاز أعماله.

* أغراض البنك

حين صدر قانون بنك الادخار لسنة 1973م حددت المادة 4 منه أغراض البنك فيما يلي:

"تكون الأغراض الرئيسة للبنك ، تشجيع وتجميع المدخرات – وتنمية الوعي الادخاري – واستثمار هذه المدخرات وذلك بإتاحة التسهيلات الائتمانية في مجالات الزراعة ، الصناعة والمشاريع الإنتاجية الأخرى في الحالات التي تكون فيها التسهيلات المصرفية العادية غير متيسرة أو اللجوء إلى طرق إصدار رأس مال غير عملي وعلى وجه الخصوص ودون المساس بعمومية ما تقدم **يجوز للبنك الآتي:**

1. أن يستلم ودائع في حساب التوفير وفي الحساب الجاري وأن يضع الخطط الادخارية لجذب الودائع.
2. أن يمنح قروضاً أو سلفيات أو تسهيلات لتجاوز الرصيد وأن يفتح خطابات اعتماد أساساً لأصحاب الحرف اليدوية والأنشطة الإنتاجية الصغيرة ثم لبناء المنازل والمشاريع الإنتاجية الأخرى.
3. أن يقوم عموماً بكل الأنشطة والأعمال المصرفية التي تتعلق بأغراضه أو تؤدي إلى تحقيقها.

وبعد تجربة عام تقريباً تم إلغاء المادة (4) المشار إليها حين صدور قانون بنك الادخار السوداني (التعديل) لسنة 1974م واستعيض عنها بالمادة (4) الجديدة التي تنص على الآتي: "تكون **الأغراض الرئيسة للبنك هي:** تنمية الوعي الادخاري وتشجيع الادخار وتجميع المدخرات واستثمارها في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في السودان، ولتحقيق ذلك **يعمل البنك على الآتي:**

1. إنشاء فروع له بالمديريات.
2. تخطيط سياسة الادخار بالمديريات ووضع قواعد الإشراف عليه والتنسيق بينها وبين سياسة الدولة في هذا الخصوص.
3. توفير السيولة للفروع المحلية للبنك والقيام بأعمال الاستثمار المركزية بما يدعم تنمية المناطق المحلية ويسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
4. القيام عموماً بكل الأنشطة والأعمال المصرفية التي تتصل بأغراضه أو تؤدي إلى تحقيقها.

ويلاحظ أنه حسب التعديل الجديد فقد تم اختصار الأغراض بصورة واضحة. فمثلاً لم ينص في المادة الجديدة على قيام البنك باستلام الودائع في حساب التوفير والحساب الجاري، كما لم ينص في المادة الجديدة على قيام البنك بمنح القروض أو السلفيات أو التسهيلات أو فتح خطابات الاعتماد – ولعل السبب في ذلك خشية المشرع أن ينحرف البنك عن أغراضه الرئيسة

ويصبح نشاطه كنشاط أي بنك تجاري – ومهما يكن من أسباب فان من الواضح أن النص صراحة على قيام البنك بفتح حسابات توفير لا يمنع البنك من القيام بكل النشاطات والأعمال المصرفية التي تتصل بأغراضه.. ولا شك أن فتح حسابات التوفير من صميم اختصاصات البنك على أن الغرض الأساسي من قيام البنك الذي حرص المشروع على تركيزه في المادتين السابقة والجديدة هو قيام البنك بنشر الوعي الادخاري بين المواطنين.

*علاقة البنك ببنك السودان

ذكرنا أن فكرة إنشاء بنك الادخار نبعت في الأصل في بنك السودان وبناء على دراسات قام بها المسئولون في بنك السودان، وأن قيام بنك الادخار تم بعد أن وقع بنك السودان على اتفاقية فنية مع اتحاد بنوك الادخار الإيطالية، ولذلك لم يكن غريباً أن يصدر قانون بنك الادخار السوداني 1974م. محتفظاً لبنك السودان بدور المؤسس بل المالك لبنك الادخار، كما أن قانون الادخار أشار إلى ضرورة عرض الكيفية التي يتم بها التصرف في صافي الأرباح والاحتياطيات السنوية على مجلس إدارة بنك السودان لإقرارها.

وعلى الرغم من أن مهمة الإشراف العام والتوجيه والإدارة لشئون وأعمال البنك قد أسندت إلى مجلس إدارة مكون من ستة أشخاص لسنة 1973م. فان من بين هؤلاء ممثل لبنك السودان بالإضافة إلى ذلك فان ثلاثة من أعضاء المجلس يعينهم رئيس مجلس إدارة بنك السودان – أما بقية الأعضاء وهما المدير ونائبه. فقد كان بنك السودان يملك الصلاحيات بموجب المادة 8 من قانون بنك الادخار لسنة 1973م في تعيينهما بالشروط التي يقررها إلا أن تلك المادة قد تم إلغاؤها بموجب قانون بنك الادخار السوداني (تعديل) لسنة 1974م وأصبحت هذه السلطة للسيد وزير المالية بواسطة رئيس الجمهورية.

علاقة بنك السودان ببنك الادخار قيامه بتوجيه أو إرشادات تتعلق بعمل البنك ونشاطه أو بشأن من شئونه مما يرى أن يحقق مصلحة عامة وعلى المجلس أن يتبع تلك الإرشادات أو التوجيهات.

ولعل المرء يتساءل عن مدى الحاجة لهذا النص مع وجود المادة 6 (أ) من قانون بنك السودان (تعديل) لسنة 1975م والتي تخول له سلطة إصدار التوجيهات لأي بنك أو شخص يقوم بأعمال مصرفية وأخيرا أعطى قانون بنك الادخار لسنة 1973م مجلس إدارة البنك سلطة

وضع اللوائح الداخلية التي تنظم أعمال البنك ولكن (لا بد) أن يوافق عليها مجلس إدارة (بنك السودان).

خامساً: مؤسسة التنمية السودانية

صدر قانون رقم 93 لسنة 1974م في 1974/3/23م والذي أنشئت بموجبه مؤسسة التنمية السودانية وهي هيئة مستقلة ولها شخصية اعتبارية امام القانون.

رأس مال المؤسسة 500 مليون دولار وقد ساهمت الحكومة برأسمال أولي قدره 200 مليون دولار يدفع على أربع دفعات يبلغ كل منها 50 مليون دولار أمريكي. وقد تم تحديد جدول زمني لهذه الدفعات على ضوء اتفاقية قرض طويل الأجل عقد بين الحكومة ومجموعة من البنوك الدولية بضمان وكالة النقد العربية السعودية.

* أغراض المؤسسة

حدد قانون المؤسسة أهدافها في الآتي (المادة (4) من قانونها):

1.منح التسهيلات اللازمة للنهوض بالتنمية الاقتصادية في السودان ودفع عجلتها وذلك اعتماداً على المشاريع المجزية في مختلف الميادين ومنها الزراعة والري والثروة الحيوانية والصناعة والتعدين والمرافق الأساسية والتجارة الخارجية بالإضافة إلى غيرها من الأنشطة الأخرى المرتبطة بها والمتفرعة عنها.

2.تشجيع استثمار رؤوس الأموال والمهارات الوطنية والأجنبية في التنمية الاقتصادية للسودان بغية المساهمة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة في زيادة حصيلة السودان من العملات الأجنبية والاستغناء عن الواردات.

3. القيام بأعمالها اعتماداً على مواردها الخاصة وعلى أساس مربح.

4.المبادرة إلى تقديم المساعدة الفنية والإدارية إلى السودان وتشجيعها لتحديد المشاريع المجزية وإعدادها ودراستها وإدارتها سواء تم تمويل هذه المشاريع من قبل المؤسسة أو غيرها.

5.تسهيل عملية استثمار رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية في السودان سواء كانت قطاعاً عاماً أو خاصاً وذلك بإتباع السياسات والإجراءات الملائمة.

ولعل أول ما يتبادر إلى الذهن عند قراءة هذه الأغراض أن تدخلا لا بد أن ينشأ بين نشاط المؤسسة ونشاط بنوك التنمية القائمة في السودان واعني بالأخص البنك الزراعي الصناعي، فقد أنشئ كل منهما لتحقيق جانب كبير من الأغراض المشار إليها، وقد نفي المسئولون عن المؤسسة وجود مثل ذلك التدخل في حديث نشرته جريدة الأيام حيث قال:

أسئلة تقويم ذاتي



1. ما هو الغرض الرئيسي الذي من أجله أنشئت مؤسسة التنمية السودانية؟
2. كيف وجهت أنشطة هذه المؤسسة لخدمة المجتمع؟
3. حدد العلاقة بينها وبين بنك السودان؟

"إن قوانين المؤسسة تمنع الازدواجية في العمل. والبنوك المتخصصة هي متخصصة (قطاعياً) بينما مؤسستنا لها حرية العمل في كل القطاعات. كذلك فان المشروعات التي تعمل على تمويلها (أكبر) بكثير من المشروعات التي تعمل تلك البنوك على تمويلها. ومن حسن حظ المؤسسة وجود رئيس مجلس إدارة ومدير عام البنك الصناعي كعضو بمجلس إدارة المؤسسة.

وذكر أنه في مجال التعاون مع البنوك المتخصصة فقد تم تكوين لجنة متابعة مشتركة لحوار الميزانية وكتوجيه السيد وزير المالية برئاسة المؤسسة وعضوية البنوك المتخصصة لتعنى على مستوى قومي بمشروعات التنمية المحلية وبالتعاون مع سلطات الحكم الشعبي المحلي على مختلف مستوياتهم.

وأياً كان القول فانه من أجل تحقيق الأغراض المشار إليها فان المؤسسة قد منحت صلاحيات للقيام بأعمال مختلفة يمكن أن تسبغ عليها صفة الأعمال المصرفية ولو منحت المؤسسة إلى جانب تلك الأعمال صلاحيات فتح الحسابات الجارية أو تحصيل الشيكات لكان من الممكن أن تسمى المؤسسة (بنك التنمية السوداني) فقد خول للمؤسسة وبموجب الشروط التي يراها مجلس إدارتها الصلاحيات الآتية:

أولاً: منح القروض النقدية منها والعينية أو تقديم والخدمات وإصدار ضمانات وقروض بخصوص المشاريع المجزية المتعلقة بها وإصدار أو خصم السندات والأوراق المالية وتقديم المساعدة الفنية

بمقابل أو بالمجان والمساهمة لشراء الأسهم أو أي شكل من أشكال التمويل دعماً للمشاريع المجزية التي يقررها مجلس الإدارة.

ثانياً: منح أو تجديد أو إلغاء أي قرض أو أي ائتمان من قبل المؤسسة أن لم تسدد أو تسوى وفقاً للشروط التي منح بموجبها أصلا كلما رأت المؤسسة ذلك مناسباً.

ثالثاً: شراء أو تصريف أو ضمان أو تحويل أي من الأسهم والسندات المالية.

رابعاً: التعاون مع الجهات الحكومية المختصة تحقيقاً لأهداف المؤسسة.

خامساً: إبرام العقود أو اتخاذ الترتيبات المناسبة إما مع الحكومة أو أي من وكالاتها أو مع جهات أخرى وطنية أو أجنبية كلما ارتأت المؤسسة ذلك ضرورياً أو مناسباً أو ملائماً عملاً بأحكام هذا القانون.

سادساً: تعيين إداريّي المؤسسة وموظفيها ومستخدميها وتحديد شروط عملهم.

سابعاً: شراء أو بيع العقارات أو الممتلكات المنقولة أو غير المنقولة أو التصرف فيها بأية وسيلة أخرى ورفع قيمة المؤسسة أو زيادة ربحها وذلك تحقيقاً لأغراضها.

ثامناً: استثمار أموالها غير المستخدمة أو الفائضة بأي شكل من الأشكال بما في ذلك توظيفها في أية شركة من شركات الائتمان بما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون وبعد موافقة مجلس الإدارة عليها.

تاسعاً: استثمار الأموال في الأوراق المالية بما في ذلك أوراق المؤسسات المالية والمشاركة في مؤسسات أخرى وإنشاء شركات فرعية وإدارتها حسب ما يراه مجلس الإدارة مناسبا.

عاشراً: اتخاذ الخطوات الضرورية والمناسبة لممارسة صلاحياتها المخولة لها والمحددة في هذا الباب.

*علاقة المؤسسة بالحكومة

كما أسلفنا فان المؤسسة هيئة مستقلة بموجب القانون المنشئ لها وقد حدد القانون أن يكون للمؤسسة مجلس إدارة له صلاحية الإشراف على المؤسسة وإدارة أعمالها "ب 10" ويقوم رئيس الجمهورية بتعيين الأعضاء أو إعادة تعيينهم، ويمارس مجلس الإدارة جميع الصلاحيات باسم المؤسسة.

ومع ذلك فقد منح القانون في "ب 9" السلطة لوزير المالية في أن يصدر إلى مجلس الإدارة توجيهات عامة تتمشى مع أهداف المؤسسة كلما رأى ذلك ضرورياَ أو مناسباً.وتتناول هذه التوجيهات أية وظيفة أو نشاط للمؤسسة وعلى مجلس الإدارة أن يأخذ بها. ويلاحظ أنها نفس السلطة التي منحت للسيد الوزير في القوانين الخاصة ببنوك التنمية الثلاثة ومع بعض الإصلاحات البسيطة مثلاً ضرورة موافقة مجلس الوزراء في قانون البنك الزراعي السوداني.

*علاقة المؤسسة ببنك السودان

لعل أكثر ما يلفت النظر في قانون مؤسسة التنمية السودانية لسنة 1974م أنه لم يحدد علاقة المؤسسة ببنك السودان على أن المؤسسة كما أسلفنا، تقوم ببعض الأعمال التي يمكن أن تعتبر أعمالا مصرفية وفي التعريف الوارد لعبارة الأعمال المصرفية في المادة 3 من قانون بنك السودان (تعديل) سنة 1975م والذي جاء فيه:

"يقصد بها تسليم النقود كودائع جارية أو ثابتة وفتح الحسابات الجارية وفتح الاعتمادات وإصدار خطابات الضمان ودفع وتحصيل الشيكات والأوامر أو أذون الصرف وغيرها من الأوراق ذات القيمة وخصم السندات والكمبيالات وغيرها من الأوراق التجارية وتقديم السلفيات للعملاء وأعمال الصرف الأجنبي وغير ذلك من أعمال البنوك فالمؤسسة كما أسلفنا تقوم بتقديم التسهيلات للعملاء وتتعامل في الأوراق التجارية وغير ذلك من أعمال البنوك.

إذا كان الأمر كذلك فإنه يصح القول بأن مؤسسة التنمية السودانية تخضع كما ورد في المادة (6) أ من قانون (ب–س) (تعديل) لسنة 1975م والتي نصت على ما يلي:

"يكون للبنك سلطة إصدار تعليمات لأي بنك أو لأي شخص يقوم بعمل مصرفي ويجب على ذلك البنك أو الشخص الالتزام بتلك التعليمات وتنفيذها في كل ما يختص بالعمليات المتعلقة به.

5.3 مرحلة السبعينيات وتأميم البنوك التجارية

إن تأميم المصارف الذي تم في مايو عام 1970م ربما يكون أحد المعالم المهمة في تاريخ الجهاز المصرفي السوداني ومن الملاحظ أنه حدث تطور سريع في الودائع والقروض ويجب أخذ معدل الزيادة في ودائع البنوك التجارية كأحد المؤشرات الاقتصادية الرئيسة للتطور السريع الذي

حدث في ذلك الوقت ليس فقط بعد استقلال الجهاز النقدي فحسب ولكن أيضا التطور الذي حدث في الجهاز الاقتصادي السوداني ككل. ويمكن ملاحظة ما يلي :

1- التزايد في اقتناء أذونات الخزانة والأوراق المالية الحكومية.

2- السياسة الائتمانية الحاسمة لبنك السودان خصوصاً بعد تأميم المصارف في مايو سنة 1970م فقد عمل على الحد من نسبة القروض وذلك بتحديده للحدود القصوى للائتمان بالنسبة لكل بنك تجاري كما حدد حدوداً فرعية أو إضافية لتمويل الواردات للقروض الخاصة بالأفراد والقروض المهنية في داخل الحدود القصوى الكلية.

أسئلة تقويم ذاتي

1. اذكر أهم معالم مرحلة السبعينيات وتأميم البنوك؟
2. ما مدى التطور الذي حدث في هذه المرحلة؟

6.3 مرحلة الانفتاح (1976م)

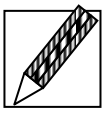
وفي عام 1976م انتهجت الدولة سياسة انفتاحية وتبنت فكرة دعوة العالم في استثمار برنامج " السودان سلة غذاء العالم " وتميزت هذه الفترة بالاستقرار السياسي وتمثل في السماح لعدد من المصارف الأجنبية أن تزاول نشاطها في السودان منها بنك أبو ظبي الوطني، بنك الاعتماد و التجارة الدولي، سيتي بنك، بنك الشرق الأوسط، بنك عمان المحدود، حبيب بنك، بالإضافة إلى قيام مصارف مشتركة بين القطاع الخاص والأجنبي فكان تأسيس "البنك السوداني الفرنسي" و " البنك الأهلي السوداني "، البنك الوطني للتنمية الشعبية، بنك النيل الأزرق، وكذلك تم تأسيس مصارف تزاول نشاطها وفق الشريعة الإسلامية مثل بنك فيصل الإسلامي الذي بدأ نشاطه في عام 1977م ثم تلاه التضمان الإسلامي، وبنك التنمية التعاوني الإسلامي، وبنك البركة السوداني. وقد قام البنك المركزي " بنك السودان " في إدارة قطاع مصرفي مزدوج بين إسلامي وتقليدي.

مر القطاع المصرفي السوداني بمراحل مختلفة من محاولات الإصلاح بعضها إصلاحات جزئية عن طريق دمج بعض البنوك المملوكة للدولة وبعضها إصلاحات قانونية مثل قانون بنك الادخار وقانون تشجيع الاستثمار في فترة السبعينيات. ثم قانون تنظيم العمل المصرفي وبرامج

توفيق الأوضاع و السياسات المصرفية الشاملة لإعادة الهيكلة وتطوير القطاع المصرفي بما يتفق ومقررات "بازل".

ظل كل القطاع المصرفي يعمل بالنظام التقليدي وفي السبعينيات قامت بعض البنوك على الأساس الإسلامي بحيث أصبح النظام مزدوجا مع وجود مصارف إسلامية تقليدية.

تدريب (7)



بعد توسعك في دراسة سياسة الانفتاح، ما هي البنوك الحالية "حكومية، متخصصة، أجنبية" حاول تصنيفها؟

7.3 مرحلة تطبيق النظام الإسلامي (1984م–إلى الآن)

وفي عام 1984م كانت أولى إجراءات أسلمة القطاع المصرفي وتحويله من النظام التقليدي إلى النظام الإسلامي.

➢ مرحلة تعميق الأسلمة

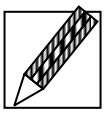
وفي عام 1991–1992م بدأت خطوات تعميق الأسلمة كما شهدت هذه الفترة بعض التطورات الاقتصادية المهمة تمثلت في الآتي:

- ❖ البرنامج الثلاثي للإنقاذ الاقتصادي 1990م–1993م.
- ❖ قانون تنظيم العمل المصرفي.
- ❖ تكوين الهيئة العليا للرقابة الشرعية للجهاز المصرفي و المؤسسات المالية.
- ❖ مشروع توفيق الأوضاع.
- ❖ برنامج توفيق الأوضاع و السياسات المصرفية الشاملة لإعادة الهيكلة وتطوير القطاع المصرفي.
- ❖ تحرير التعامل بالنقد الأجنبي 1992م.
- ❖ إنشاء سوق الخرطوم للأوراق المالية عام 1994م.
- ❖ ويعمل القطاع المصرفي السوداني الآن بأكمله وفق النظام الإسلامي بما في ذلك البنك المركزي.

أسئلة تقويم ذاتي

1. عدد الملامح المهمة لمرحلة تطبيق النظام الإسلامي؟
2. ضع نفسك خبيراً في الجهاز المصرفي، وبين لنا أهم الإصلاحات التي حدثت في الجهاز المصرفي بعد مرحلة تعميق الأسلمة؟
3. أنت خبير في صندوق النقد الدولي- وضح لنا ما هي التطورات المراد إحداثها في الجهاز المصرفي.؟

تدريب (8)



لا تقتصر الأدوات والوسائل التي يستخدمها المصرف المركزي في الرقابة على الائتمان، وعلى الرقابة غير المباشرة والرقابة الكمية المباشرة، والرقابة الكيفية، وأدوات كل منها. وإنما تشمل إلى جانب ذلك وسائل أخرى أكثر مرونة.

المطلوب:

1. ***عدد الوسائل الأخرى الخاصة التي يعتمد عليها المصرف المركزي في توجيه الائتمان.***
2. ***اشرح الاعتبارات التي تتوقف عليها فاعلية الإقناع الأدبي.***

4. السياسة المالية

إن البنوك التجارية من الوجهة النظرية البحتة تخلق الائتمان عن طريق تملك أي أنواع مناسبة من الأصول. ولكن في الممارسة العملية ومنذ الأيام القديمة لبنوك الودائع كان أحسن وسيلة لخلق الائتمان هو تقديم ومنح القروض أي السلف والسحب على المكشوف إلا أن القاعدة المطردة القديمة في المصارف هي **(أن كلمة قرض تعني خلق وديعة).**

وفي السودان والبلدان المماثلة في مراحلها الأولى للتطور نجد أن القروض تكون هي المتغلبة على بند الأصول لأسباب من أهمها غياب منافذ الاستثمار البديلة والغياب (الجزئي أو الكلي) للأصول الوسيطة بين النقود والقروض مثل الكمبيالات التي هي أهم أصل في سوق المال والسندات التي هي من أهم أصول رأس المال. وأن غياب السوق المنظمة للمال بجانب غياب السوق المنتظمة لرأس المال جعلت مثل هذه الأصول أقل قابلية للتسويق وبالتالي أقل إغراء للبنوك التجارية والحاملين الآخرين لها.

وسنتحدث في نهاية هذه الوحدة عن سياسات تكوين محفظة الأوراق المالية في المصارف.

5. الصيغ الإسلامية في التمويل

ذكرنا سابقا أن مصادر التمويل إما داخلية (دائنون) أو مصادر خارجية ومنها القروض، وذكرنا أيضاً أنه في حالة تعسر المشروع أو احتياجه للتمويل الإضافي فإن المشروع إما أن يلجأ إلى زيادة رأس المال لو كان مشروعاً أو شركة فردية أو تضامنية أو بإصدار المزيد من الأسهم في حالة الشركات المساهمة وقد تكون هذه الأسهم عادية أو ممتازة.

وإذا رغبت في التمويل الخارجي فإنها تصدر سندات وهي قروض بفائدة محددة مقدماً وهذا ما يعيبها لأنها بذلك تكون سندات بها شبه ربا ويستعاض عنها في الصيغ الإسلامية بالصكوك – كصكوك المضاربة الإسلامية التي تصفى كل 6 أشهر أو سنة ومنها الشهادات التي تصدرها وزارة المالية أو بنك السودان باسم شهامة وشمم وفي حالة التمويل قصير الأجل هناك صيغ إسلامية تقوم بها البنوك لتمويل المؤسسات أو الشركات أو الأفراد لسد احتياجاتها العاجلة والقصيرة، ومن هذه الصيغ نذكر ما يلي:

1.5 صيغة المرابحة

وهي الأكثر انتشارا في البنوك السودانية مع العلم بأنها أكثر الصيغ قرباً لشبهة الربا وسندها "في الإسلام" "احل الله البيع وحرم الربا" ولذا يطلق عليها بيع المرابحة – أو المرابحة الآمر بالشراء وهي أن يلجأ العميل للبنك طالباً منه أن يقوم البنك بشراء سلعة من ماله على أن يدفع البنك للبائع ويقوم العميل بالسداد بأقساط شهرية مثلاً ويتقاضى البنك على ذلك زيادة في السعر وتسمى سند المرابحة فمثلاً تكون قيمة البضاعة المشتراة 50.000.000 (خمسون مليون دينار) ويقوم البنك بزيادة 6.000.000 (ستة مليون دينار) لها كسند مرابحة (أي ربح البنك) نظير تأجيل السداد ويقوم العميل بسداد 56.000.000 (ستة وخمسون مليون دينار) على أقساط شهرية 6 أقساط أو 10 أقساط.

2.5 صيغة المضاربة

تعتبر المضاربة من الصيغ الإسلامية الشرعية التي تزاولها البنوك الإسلامية.

تعني المضاربة لغة: السير في الأرض طلباً للرزق – واشتهر لفظ المضاربة عند أهل العراق لان كلاً من المتعاقدين (صاحب المال وصاحب الجهد أي العمل) يضرب لهم سهم في الربح ولأن

العامل قد يحتاج إلى السفر والسفر يسمى ضرباً في الأرض. وتعني في المعاملات أن يدفع رب المال إلى المضارب مالاً يتجر فيه ويكون الربح مشتركاً بينهما حسبما يشترطان على أن تكون الخسارة لا قدر الله على رأس المال فقط **ولا يتحمل المضارب شيئاً من الخسارة ولكن بشروط وهي:**

1. إثبات عدم التعدي على رأس المال.
2. إثبات عدم التقصير.
3. إثبات عدم الإهمال.

وقد عرفها د. وهبة الزمبلي : بأنها شركة بمال من جانب والعمل من جانب آخر.

*أنواع المضاربة:

أ. المضاربة المطلقة:

وهي غير المقيدة بزمان أو مكان ولا نوع تجارة ولم يعين فيه المبيع والمشترى، كأن يقول رب المال للمضارب: أعطيتك هذا المال مضاربة على أن يكون الربح مشتركاً بيننا على وجه كذا.

ب. المضاربة المقيدة: وهي التي قيدت بزمان ومكان أو بنوع السلع أو المتاع أو أن لا يبيع أو يشتري إلا من شخص معين وبالشروط التي يراها رب المال وذلك لتقييد المضارب ما أمكن طالما كان ذلك في إطار الشرع والمضاربة من هذا النوع هي السائدة في المصارف الإسلامية لكونها منضبطة بعض الشيء وتتيح للمصارف متابعة الاستثمار بالوجه السليم.

وإذا ما أعطيت المثال التالي:

اتفق المصرف الإسلامي (A) مع شخص يدعي " محمد أحمد " على أن يعطي البنك ويسمى رب المال كما ذكرنا للسيد / محمد أحمد ويسمي مضارباً في هذه الحالة مبلغ 5.000.000 دينار ليتاجر به في الحبوب الزيتية شريطة أن يشتري من أسواق محددة ويقوم بتصديرها إلى شخص معين في بلد معين فإذا قام محمد احمد (المضارب) بتطبيق كل هذه

الشروط على أكمل وجه وكانت حصيلة البيع 5.500.000 دينار بعد تغطية جميع المصروفات **ونص العقد على أن تكون حصص الأرباح كما يلي:**

1. المضارب 30% من صافي الربح.
2. المصرف (كرب مال) له 70% من صافي الربح.

فان توزيع الأرباح يكون كما يلي:

حصة المضارب من الأرباح = 500.000 × 30% = 150.000 دينار

حصة البنك من الأرباح = 500.000 × 70% = 350.000 دينار

أما إذا كانت الحصيلة لا قدر الله خسارة أي كانت صافي المتحصلات 4.500.000 فإن البنك يتحمل 500.000 الخسارة وحده طالما أن المضارب نفذ كل تعليمات البنك ولم يحدث منه أي تقصير أو تعدى أو إهمال، ويكون المضارب قد خسر جهده.

3.5 صيغة المشاركة

صيغة المشاركة هي إحدى الصيغ الإسلامية وهنا يكون البنك مشاركاً لأحد العملاء في قيامه بمشروع ما فيقدم البنك جزءاً من المال يكون في حدود 70% مثلاً أو 50% أو ما يتفق عليه ويقوم العميل بدفع الجزء الباقي 30% أو 50% ويفتح حساب باسم العملية ح/مشاركة رقم (1) لتجارة الشاي أو البن أو السكر .الخ. .

ويودع المال ولنفرض أن البنك قد قدم 70مليون دينار والعميل 30مليون فيكون رأس المال 100 مليون دينار لمدة 6 أشهر مثلاً ويحق للعميل استخدام هذا المال في تجارة الصنف أو الأصناف المتفق عليها وبعد انتهاء العملية يقوم بتصفية العملية وحساب الأرباح المحققة ويشترط في المشاركة أن يحصل العميل على 10% أو 15% من الأرباح حسب الإتفاق كنصيبه في إدارة الأعمال فإذا تحقق مثلاً ربح قدره 10 ملايين دينار فإن حسابها يكون كما يلي:

1. نصيب العميل نظير الإدارة =

10.000.000× 15%(حسب الاتفاق)=1.500.000 دينار.

2. الباقي من الأرباح =

10.000.000− 1.500.000= 8.500.000 دينار.

3. نصيب البنك حسب مشاركته = 70%

$$\frac{70}{100} \times 8.500.000 = \textbf{5.950.000 دينار}$$

4. نصيب العميل حسب مشاركته 30% =

$$\frac{30}{100} \times 8.500.000 = \textbf{2.550.000 دينار.}$$

4.5 السلم

تعريف السلم: يقصد بالسلم بيع موصوف في ذمة بلفظ سلم وذلك عند الشافعية كأن يقول الشخص أسلمت إليك ألف دينار في كيلة من القمح الموصوف على أن أقبضها بعد شهر، وعند المالكية معاوضة بموجب شغل في ذمة بيمين ولا منفعة.

➢ مزايا التعامل بصيغة السلم

1. هي معاملة مصرفية شرعية استثنيت من قاعدة (عدم بيع ما ليس عند الإنسان) لحاجة الناس الملحة.
2. فيها حماية للمزارعين من نظام الشيل الجائر والذي يستغل حاجة المزارعين.
3. توفر للمزارعين الراغبين في الإنتاج نفقات الإنتاج والسيولة الضرورية.
4. تساهم في تمويل التنمية في البلدان التي تعتمد في اقتصادياتها على الزراعة.
5. تساعد في الوصول إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي في المحاصيل الغذائية.

ولكن للأسف يعتبر من أكثر أنواع التمويل مخاطرة مما يجعل كثيراً من البنوك تعزف عن تمويل هذا القطاع.

وفي السودان باعتباره بلداً زراعياً يمثل القطاع الزراعي فيه حوالي 80% من الناتج القومي أنشئ ما يسمي بمحفظة البنوك للتمويل الزراعي ويتكون رأسمال المحفظة من مساهمات البنوك العاملة في السودان ويقوم بتمويل المشاريع الزراعية في كل المواسم حسب الضوابط المعمول بها.

- **كيفية سداد (دين) السلم**

أ. إمكانية السداد العيني الكامل يسمح بزيادة أو نقصان في السعر وقت التسليم حتى ثلث السعر المسلم فيه يوم إبرام العقد فإذا سلم مصرف للمزارع مبلغاً ما في سعر 20.000 جنيه للجوال وعند الوفاء وصل السعر إلى 26.000 جنيه للجوال فإن ذلك يعتبر مقبولاً لأنه في حدود الثلث.

ب. وإذا تسلَّم المصرف المبلغ وكان سعر الجوال 20.000 وعند حلول أجل التسليم كان السعر 17.000 فإن المصرف يتحمل الخسارة.

5.5 صيغة القروض الحسنة

من ضمن الصيغ الإسلامية القرض الحسن والذي يجب أن يقدمه البنك لبعض المحتاجين أو المعسرين والانتظار عليهم لحين الميسرة وبدون أرباح أو فوائد ولكن للأسف هذه الصيغة غير مفعلة.

وهناك صيغ أخرى كصيغ الإستصناع وعقود الإيجاره والإيجار المنتهي بالتمليك.

6. نظرية كمية النقود

لا شك أن الهدف الأول للسياسة النقدية هو المحافظة على مستوى عال من التوظف مع الاستقرار في مستوى الأسعار في الداخل استقراراً نسبياً إذ إنه يصعب أن يوجد استقرار تام في الأسعار في ظل وجود تنمية إذ يصاحب عملية التنمية تضخم نسبي وعلى المسئولين عن السياسة النقدية إجراء السياسات النقدية اللازمة للتحكم في كمية النقود وتحديد أسعار الإقراض (الفائدة) للتحكم في كمية الائتمان الذي يؤثر تأثيراً مباشراً في المستوى العام للأسعار وقد ذكرت نظرية كمية النقود المعادلة التالية:

كمية النقود × سرعة تداولها = كمية السلع والخدمات × المستوى العام للأسعار.

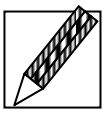
وعليه فإن أي زيادة في كمية النقود نتيجة للائتمان أو الإصدار النقدي الزائد حتى ولو بقيت على حالها من ناحية سرعة التداول فإن الطرف الثاني من المعادلة **بافتراض ثبات كمية السلع والخدمات فإن المنفذ الوحيد هو الارتفاع في مستوى الأسعار ويجب هنا أن نذكر أن السياسة العامة والتي تتمثل في التقدم الاقتصادي للمجتمع من ناحية ويسوده مستوى عال من التوظيف (التوظف الكامل) واستقرار نسبي في الدخول مع ارتفاع مستوى المعيشة يجب أن لا يتعارض معها السياسة النقدية والمتمثلة في تنظيم كمية النقود وتحديد سعر الإقراض (سعر الفائدة) بواسطة السلطة النقدية المتمثلة في البنك المركزي.**

1.6 التوظيف الكامل

ومن الجدير بالذكر أن التوظيف الكامل

يعني أن أي فرد من أفراد المجتمع والذي لديه القدرة والدراية بالعمل والرغبة فيه يجد له العمل المناسب فوراً ولا يظل أي فرد بدون عمل مع عدم تجاهل البطالة الإحتكاكية Frictional وهي فترة بقاء العامل دون عمل أثناء خروجه من وظيفة لأخرى.

تدريب (9)



أظهر اللورد كينز أن مستوى المعيشة والتوظيف الكامل يعتمد على مستوى الدخل، ناقش؟

وقد قدرها د. رفعت المحجوب بمقدار 5:3 % حسب الظروف الاقتصادية ودرجة تقدم وسائل المعرفة بالسوق، كما يعني استقرار مستوى الأسعار انعدام التقلبات العنيفة قصيرة الأجل في المستوى العام للأسعار.

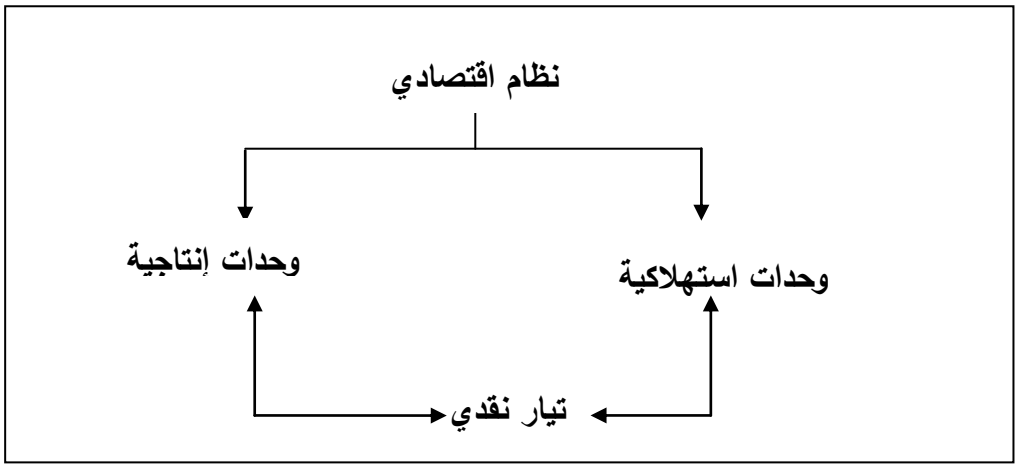
2.6 كيفية حدوث البطالة

تحدث البطالة عادة نتيجة نقص في الطلب الكلي الفعال أي نتيجة قصور الاستثمار عن الادخار، وزيادة الادخار عن الاستثمار تؤدي إلى حدوث قصور في الطلب الكلي على السلع والخدمات مما يعني أن جزءاً من المنتج الحالي لا يجد من يشتريه بأسعار مجزية، فينشأ نتيجة ذلك تخفيض في الإنتاج والدخل الأهلي.

3.6 كيفية حدوث زيادة الأسعار وزيادة الإنتاج

أما إذا زاد الاستثمار عن الادخار فيعني هذا زيادة الطلب الفعال على السلع والخدمات فيعمد التجار إلى السحب من المخزون لديهم فيقل حجم المخزون وقد يرفعون الأسعار فيقابل المنتجون هذه الزيادة في الطلب بمزيد من الإنتاج في السلع لإعادة المخزون إلى ما كان عليه، وعلى عكس ما كان معتقداً بأن السياسة النقدية وحدها كفيلة بتحفيز الاستثمار أو الادخار وإنها كافية للإجراءات التصحيحية لكبح جماح التضخم ولكن ما صاحب الكساد الكبير الذي شمل العالم كله في السنوات 1930م- 1933م وما تولد عنه من بطالة في صفوف العمال وعدم استطاعة السياسة النقدية وحدها من إنقاذ العالم من هذا الكابوس بل تطلب الأمر تدخل سلطات أخرى بالإضافة إلى السلطات النقدية وكان ذلك هو دخول الحكومة المركزية مستثمرة وباذلة إنفاقا زائداً لتحريك عوامل الاقتصاد إذ إن موارد الاقتصاد العاطلة لم يستطع القطاع الخاص من تحريكه وحده لقصور الطلب وتوقع الخسارة ولكن ما إن دخلت الحكومة وعملت على تغيير معدل إنفاقها وإيراداتها فإن ذلك أدى إلى استقرار الدخل القومي ومستوى التوظف.

7. النظام الاقتصادي



تقسم الوحدات الاقتصادية المكونة للنظام الاقتصادي إلى:

1. **وحدات استهلاكية**
2. **وحدات إنتاجية**

وتتعامل هذه الوحدات بعضها مع بعض في نوعية من الأسواق: هما أسواق السلع والخدمات وأسواق الموارد الإنتاجية وهذه هي الأجزاء الرئيسية في النظام الاقتصادي الحر.
وتتضمن الوحدات الاستهلاكية كافة الأفراد والأسر التي يتكون منها المجتمع الاقتصادي والتي تمتلك بدورها الموارد الإنتاجية.

➢ الوحدات الإنتاجية

وتشمل المنشآت والوحدات التي تقوم بشراء أو استئجار موارد الإنتاج أو خدماتها لإنتاج وبيع السلع والخدمات المختلفة.

وقد تأخذ المشروعات الحرة صوراً قانونية مختلفة، فقد تأخذ صورة المشروعات الفردية أو شكل شركات التضامن أو الشركات المساهمة وقد تكون الوحدة الإنتاجية هي أيضاً وحدة استهلاكية في ذات الوقت كالمزارع العائلية.

فإذا افترضنا أن الوحدات الإنتاجية منفصلة تماماً عن الوحدات الاستهلاكية فإن الوحدات الاستهلاكية تقوم بشراء السلع والخدمات التي تنتجها الوحدات الإنتاجية وتدفع مقابل ذلك للوحدات الإنتاجية قيمة هذه السلع والخدمات فيصبح هناك تياران أحدهما سلع وخدمات من المنتجين وبالمقابل تيار نقدي من المستهلكين إلى المنتجين مقابل هذه السلع والخدمات. وهي ما تتسمى بالأسعار وغالباً ما يتساوى التياران النقدي من جهة والسلعي والخدمي من جهة أخرى.

8. النظرية التقليدية Price-Spice-flow theory

يرى أصحاب هذه النظرية أن الفائض في ميزان المعاملات الجارية لدولة معينة مع الدول الأخرى التي تتعامل معها يؤدي إلى زيادة رصيدها من العملات الأجنبية وزيادة في الذهب الذي يرد إليها فإذا كان الذهب هو العملة الرئيسية المتداولة في البلاد فيترتب على ذلك (أي زيادته) انخفاض في أسعار الفائدة ثم توسع في الائتمان وارتفاع في الأثمان والأجور مما يؤدي بالتالي إلى الزيادة في الاستيراد والحد من التصدير حتى تستقر الأثمان والأجور عند المستوى المناسب بما يعادل شراءها من الخارج، أما إذا كان المتداول في البلاد عملة ورقية تقبل التحويل إلى ذهب فإن ذلك يقضي بأن تكون هناك نسبة معينة بين الرصيد الذهبي لدى البنك المركزي والكمية التي يصدرها من أوراق البنكنوت، ومن ثم ينشأ دخول الذهب في البلاد مما يؤدى في النهاية إلى زيادة النقود المتداولة وتترتب عليها نفس النتائج السابقة.

أما العجز في ميزان المدفوعات (المعاملات الجارية) فإنه يؤدي إلى عكس ما جاء في الحالة السابقة.

وتؤدي الزيادة في سعر الخصم أو سعر الفائدة الناتجة عن العجز إلى الانكماش في الائتمان مما يؤدي إلى تأجيل قيام المشروعات الجديدة ويقل الطلب على المواد الإنشائية والسلع الرأسمالية وإلى النقص في التوظيف والذي يؤدي بدوره إلى قلة في الطلب على السلع الاستهلاكية، ويتسابق التجار إلى تصريف ما لديهم من السلع المخزنة نظراً إلى زيادة أسعار الفائدة وخوفاً من حدوث هبوط في الأسعار، وينتج عن ذلك انخفاض عام في الأسعار الداخلية

مما يدعو إلى الحد من الاستيراد والعمل على زيادة الصادرات فيعود الميزان التجاري إلى التوازن من جديد.

ووجهت هذه النظرية بانتقادات عديدة لا مجال هنا لذكرها ولكن على أثر ذلك ظهرت نظرية أخرى هي:

أسئلة تقويم ذاتي

1. ما مضمون نظرية كمية النقود، والتوظيف الكامل؟
2. اشرح كيف تحدث البطالة؟
3. بين الوحدات المكونة للنظام الاقتصادي؟
4. موضحاً بالرسم البياني وضح كيف تؤثر زيادة الإنتاج على الاستثمار؟

9. نظرية مكرر التجارة الخارجية

وقد قام بوضع هذه النظرية اللورد جون ماينر كينز ولذا تسمى **بالنظرية الكينزية.**

وقد استخدم هذا العالم فكرة المكرر في دراسة تأثير زيادة الاستثمار في حجم التوظيف ثم في مقدار الدخل القومي، وهو يرى **أن زيادة الاستثمار تؤدي عادة إلى زيادة مضاعفة في الدخل القومي لأن إنماء الاستثمار يفضي إلى الإكثار أو الزيادة في " التوظيف" والدخل في صناعة الآلات والمعدات (السلع الرأسمالية) ولما كان هناك جزء من الدخل الإضافي يستخدم في اقتناء السلع الاستهلاكية فينتج عن ذلك رواج في صناعة هذه السلع وزيادة في الدخل والتوظيف فيها وينتشر الرواج تدريجياً ليشمل جميع فروع الإنتاج فيتسع التوظيف ويزيد الدخل القومي** ومن الجدير بالذكر أن مكرر الاستثمار هذا يتوقف على ميل الأفراد للاستهلاك، فكلما زاد الجزء من دخولهم الإضافية المخصصة للاستهلاك ساعد ذلك على نشر الرواج بسرعة في جميع الصناعات.

ومن ناحية أخرى فإن زيادة الصادرات على الواردات تترك آثاراً على الدخل القومي شبيهة بالآثار التي تترتب على زيادة الاستثمار، إذ إن زيادة الصادرات لأي دولة تؤدي إلى

التوسع في دخل صناعات التصدير وزيادة في العمالة في هذا القطاع، وبما أن جزءاً من هذا الدخل الإضافي يخصص لزيادة الاستيراد من الخارج فإن هذه الخطوة ستؤدي إلى إعادة التوازن في الميزان التجاري، كما أن الجزء الموجه من الدخل الإضافي لاقتناء المنتجات المحلية سيؤدي إلى زيادة الواردات.

ويتعادل الميزان التجاري عند مستوى أعلى للدخل القومي والتجارة الدولية.

أسئلة تقويم ذاتي



1. بعد استيعابك للقسم السابق. وضح لنا النظريات الاقتصادية المختلفة؟
2. اشرح تأثير زيادة الاستثمار في حجم التوظيف؟
3. هل تؤثر زيادة الاستثمار في الدخل القومي ناقش؟

وتسمى النسبة بين الزيادة في الاستيراد والزيادة في الدخل الإضافي "بالميل الحدي للاستيراد". وبقسمة مقدار التوسع في مجموع الدخل على الزيادة في الصادرات التي أدت إلى التوسع نحصل على "**مكرر التجارة الخارجية** " وهو عبارة عن **مقلوب الميل الحدي للاستيراد.**

فإذا كان المجتمع يخصص 25% من أي زيادة في دخولهم للاستيراد فإن هذا يعني أن التوسع في مقدار الدخل النقدي يكون 4 أضعاف الزيادة في الصادرات.

أسئلة تقويم ذاتي



1. عدد الصيغ الإسلامية للتمويل الأكثر استخداماً في المصارف السودانية
2. بالاستعانة بما ورد في الوحدة، اشرح كيف تحدث البطالة؟
3. لخص مفهوم النظرية التقليدية في النظام الاقتصادي

10. تخطيط الاستهلاك

أ. مفهوم الاستهلاك

يمثل الاستهلاك ذلك الجزء من الناتج أو الدخل الذي يستخدم في تلبية احتياجات الفرد من السلع والخدمات النهائية.

والاستهلاك إذا نظر إليه من زاوية الدخل القومي فإنه يمثل ذلك الجزء من الدخل الذي يتم إنفاقه على شراء السلع والخدمات لأغراض الاستهلاك النهائي، أما إذا نظر إليه من زاوية الناتج القومي فإنه يمثل السلع والخدمات التي يتم إنتاجها وتستخدم لأغراض الاستهلاك النهائي، أي أنه استهلاك عيني، وقد يتم تقويمه نقداً.

ومن زاوية الإنفاق القومي فإن ما ينفق على شراء السلع والخدمات الاستهلاكية النهائية يمثل إنفاقا استهلاكيا.

ويمكن أن يكون الاستهلاك فرديا أو خاصاً أو عائلياً، ويمثل استهلاك الأفراد من السلع والخدمات كمياً وقيمياً، واستهلاكاً عاماً أو حكومياً وهو ما تستخدمه الحكومة والهيئات العامة من السلع والخدمات في الأغراض الاستهلاكية لتسيير أعمالها الجارية.

ب. العوامل المؤثرة في الاستهلاك

إن أهم العوامل أو العناصر المؤثرة في الاستهلاك تتمثل في الدخل والأسعار والأذواق، إذ أن حجم الدخل يؤثر في الاستهلاك بشكل واضح، إذ إنه كلما ارتفع الدخل زادت الإمكانية على الاستهلاك وبالعكس، رغم أن هذا الارتفاع في الاستهلاك الناجم عن ارتفاع الدخل يختلف أثره تبعاً لنوع السلعة أو الخدمة الاستهلاكية، حيث أن نسبة الزيادة في الإنفاق على السلع الضرورية تكون أقل من نسبة الزيادة التي يمكن أن تتحقق في الدخل مثلاً، وتكون نسبة الزيادة اكبر لصالح السلع الأخرى.

كما يؤثر توزيع الدخل على حجم الاستهلاك إذ كلما كانت هناك عدالة في توزيع الدخول زاد الاستهلاك، وذلك لكون أن معظم أفراد المجتمع يحصلون على دخل كنتيجة لذلك يوفر لهم القدرة على زيادة استهلاكهم، أما في حالة وجود تفاوت حاد في توزيع الدخول لصالح أقلية في المجتمع فإن هذا يؤدي إلى انخفاض حجم الاستهلاك ككل.

كما أن انتظام الحصول على الدخل واستقراره يرفع الاستهلاك نتيجة الثقة والاطمئنان في الحصول على دخل لاحق، في حين إن عدم الانتظام والاستقرار يقلل من الاستهلاك لأن الأفراد يستقطعون جزءا من دخولهم بدلا من إنفاقها على الاستهلاك للاحتفاظ بها للفترات اللاحقة لعدم توافر الاطمئنان والثقة في حصولهم على دخل خلالها.

كما أن حجم السكان والزيادة فيه تؤثر في الاستهلاك، إذ إن ارتفاع حجم السكان وارتفاع معدلات نموه تؤدي إلى زيادة حجم الاستهلاك و العكس في حالة انخفاض الحجم السكاني وانخفاض معدلات نموه.

إضافة إلى ذلك فإن الأسعار هي الأخرى تؤثر في الاستهلاك، إذ إن ارتفاع أسعار السلع والخدمات تؤدي إلى ارتفاع الإنفاق الاستهلاكي النقدي وتقليل الاستهلاك العيني، نتيجة لارتفاع الأسعار، أي أن الجزء الذي يستخدم من الدخل يرتفع عند ارتفاع الأسعار، إذ إن الفرد لا يستطيع الحصول بدخله النقدي إلا على قدر أقل من السلع والخدمات بسبب هذا الارتفاع في الأسعار.

وبالتالي فإن العلاقة طردية بين الإنفاق الاستهلاكي والأسعار، وعكسية بين الاستهلاك العيني والأسعار.

أسئلة تقويم ذاتي

1. أذكر العوامل التي تؤثر في الاستهلاك؟
2. برسم بياني وضح العلاقة بين حجم السكان وزيادته وارتفاع الأسعار؟
3. إذا زادت الأسعار، وإذا قلَّ الإنفاق انخفضت الأسعار ما مدى صحة هذا القول؟

11.تخطيط الادخار

مفهوم دالة الادخار

يمثل الادخار الجزء المتبقي من الدخل الصافي بعد طرح حجم الإنفاق على السلع والخدمات، وتتأثر دالة الادخار بعوامل عديدة أهمها حجم الدخل الصافي الممكن التصرف فيه.

ويرتبط الادخار بالدخل بعلاقة طردية بحيث يكون فيها الادخار دالة إلى الدخل، أي أن الزيادة أو النقصان في الدخل ستنسحب على الادخار بالزيادة أو النقصان أيضاً تبعاً لذلك، أي أن الادخار متغير تابع للمتغير المستقل وهو الدخل.

ويطلق على هذه العلاقة دالة الادخار أو الميل إلى الادخار، والتي توضح حجم الادخار عند مستويات مختلفة من الدخل على افتراض بقاء الأشياء الأخرى ثابتة على حالها بما في ذلك دالة الاستهلاك، وتقاس دالة الادخار من خلال ما يسمى بالميل الحدي للادخار.

12. دور بنك السودان كجهاز للرقابة على الائتمان المصرفي

إن بنكاً مسلحاً بكل الأنظمة التقليدية والحديثة لبسط الرقابة على الائتمان. يستطيع بسط الرقابة الكمية عن طريق معدلاته لسعر الفائدة وعن طريق عمليات السوق المفتوحة وعن طريق التغيرات التي يجريها على نسب الاحتياطي أو عن طريق أي نوع من أنواع الأسلحة الثلاثة مجتمعة.وإلى جانب كل ما تقدم فان بنك السودان قد استخدم الإغراء المعنوي (Moral) للرقابة على الائتمان كماً وكيفاً، **والآن ننتقل لمناقشة كل سلاح من الأسلحة بشيء من التفصيل:**

أ. سعر الفائدة (أو الخصم)

لقد استعمل بنك السودان هذا السلاح لأول مرة في 1966 عند ما قرر رفع سعر معدل فائدة الاقتراض بما يعادل 2% ومن الحكمة القول بأن سياسة معدل سعر الفائدة على الاقتراض من بنك السودان ليست ذات فاعلية في بسط الرقابة على حجم الائتمان كما هو الحال في الدول المتطورة حاليا. ويرجع ذلك إلى صغر حجم القطاع النقدي بالنسبة للاقتصاد ككل وإلى قلة عدد الوسطاء الماليين واستمر العمل به حتى عام 1984م حيث أعلن عن أسلمة الجهاز المصرفي فأصبح سعر الفائدة لا مجال له.

أسئلة تقويم ذاتي

1. أنت خبير ببنك السودان استخدم الأسلحة الرقابية ثم قم بشرحها؟
2. كيف تعرف دالة الادخار؟

ب. عمليات السوق المفتوحة

على الرغم من أن بنك السودان له الصلاحية في استخدام هذا السلاح لبسط الرقابة على حجم الائتمان في البلد إلا أنه لم يتمكن من استخدامه حتى قيام سوق الخرطوم للأوراق المالية في عام 1994م.وذلك يرجع للقيود الشديدة الناجمة أساساً من الطبيعة المتخلفة لسوق المال في السودان ولكن بعد قيام السوق وتداول الأسهم وكذلك شهادات شهامة وشمم أصبح لهذا السلاح بعض الأثر.

ت. نسبة الاحتياطي المتغيرة

في اعتقادنا أن هذا السلاح من أسلحة بسط الرقابة على الائتمان مهم للغاية لذلك فهو يحتاج إلى كل من التعليق والخلفية التاريخية. إن سياسة وضع قواعد تشريعية تجبر البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة مئوية من إجمالي الودائع بها كاحتياطي نقدي طرف البنك المركزي قد بدأت أولاً في الولايات المتحدة الأمريكية ثم جاء تطبيقها فيما بعد بواسطة باقي الدول. وكان ينظر لاحتياجات الاحتياطي كوسيلة لضمان السيولة بالبنوك التجارية وبالتالي حماية أصحاب الودائع – ولم تعتبر هذه الاحتياطيات أداة للسياسة النقدية إلا في 1930.

والواقع أن دراسة معظم البنوك المركزية التي أنشئت فيما بين فترتي ما قبل وأثناء الحرب العالمية الثانية توضح أنها كانت مسلحة بهذا السلاح القانوني وتشير بوضوح إلى القبول الواسع الانتشار لهذا السلاح من أسلحة الرقابة على الائتمان – ونظراً لضيق أسواق الأوراق المالية في الدول المختلفة فقد رأى بعض رجال الاقتصاد استخدام سلاح النسبة المتغيرة للاحتياطي. ومن الحكمة القول بأن نسبة الاحتياطي المطلوب هي إيداع نسبة أكبر من التي تحتفظ بها اختياراً أو طوعاً البنوك التجارية لاحتياجات التشغيل فإن الاحتياج إلى حد أدنى من الاحتياطي النقدي سيكون قيداً على التوسع في الائتمان وبالتالي يكون أداة فعالة للرقابة على هذه البنوك . وأن

الزيادات في الاحتياطيات المطلوبة ستمثل قيداً على سيولة البنك. كما أن الانخفاضات في هذه الاحتياطيات ستشجع البنك على التوسع في الائتمان وهكذا فإن التغيرات التي يحدثها البنك المركزي في الحد الأدني لنسبة الاحتياطي النقدي يمكن استخدامها للرقابة النقدية في بلدان مثل السودان حيث سلاح عمليات السوق المفتوحة لا يكون ذا فعالية لبسط الرقابة النقدية. ووفقاً للمادة 44 من قانون بنك السودان فان له الصلاحيات لتغيير نسبة الاحتياطي النقدي للبنوك التجارية، ولكن لم تطالب البنوك التجارية بهذه النسبة إلا بعد عام 1990م.

إن هذا السلاح لم يستخدم في السنوات قبل عام 1990م اكتفاء بتحديد الحدود القصوي للتسهيلات وهي لا تقل بل هي أقوى من سلاح النسبة. والجدير بالذكر هنا أن الهدف الرئيسي لهذا القانون هو حماية ورقابة المواطنين أمام فشل البنوك وحالات الإعسار المالي ويتطلب ذلك بالطبع من البنوك الاحتفاظ باحتياطات بنسبة محددة طرف بنك السودان(يحدده البنك) لمقابلة التزاماتها الموقوتة. وأحيانا يلجأ البنك إلى الرقابة الانتقائية أما لإدارة الائتمان لأغراض محددة أو لفروع محددة من النشاط الاقتصادي وهو ما يطلق عليها الرقابة الانتقائية أو الكيفية. والرقابة الانتقائية يقصد بها تشجيع أو عدم تشجيع استثمار أو إنفاق من نوع معين عن طريق أو بواسطة التأثير في السياسات المصرفية للإقراض ومؤسسات منح الائتمان المماثلة.

وفي البلدان الآخذة في النمو اقتصادياً كالسودان تلعب الرقابات الانتقائية دوراً مفيداً. فالمشاكل الرئيسة التي تجابه الاقتصاد السوداني هي تنمية كل من الادخار والاستثمار إلى مستوى أعلي للتأكد من أن الأموال القابلة للاستثمار يتم استخدامها في أنشطة اقتصادية منتجة فالاستثمار والإنتاجية فقط دون استثمار المضاربة هي وحدها التي يجب أن تحرك عملية التنمية.

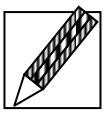
فالتشجيع المنتقي أو المختار للسلف في هذه القطاعات قد يساعد الاقتصاد على النمو. وهناك تبرير إضافي لبسط الرقابة الانتقائية على الائتمان كسياسة طويلة الأجل انبعث من الحاجة والرغبة في تنويع الهيكل الاقتصادي للبلد – ولكل الأسباب التي ذكرناها عاليه فإن بنك السودان قد أكثر من استخدام الرقابة الكمية لضمان التدفق المناسب للائتمان إلى القطاعات الإنتاجية للاقتصاد القومي، وبعد أسلمة الجهاز المصرفي نجد أن منشورات بنك السودان توجه البنوك أن يكون التمويل للقطاعات ذات الأولوية.

أسئلة تقويم ذاتي



1. فيّم تستخدم كل من عمليات السوق المفتوحة، ونسبة الاحتياطي المتغيرة؟
2. أيهما أكثر حداثة من الوسائل السابقة؟

تدريب (10)



1. هل يمكن توجيه الائتمان إلى القطاعات الاقتصادية المختلفة صناعة- زراعة- تجارة باستخدام الرقابة الكيفية على الائتمان.

2. بم تتميز الرقابة الكيفية على الائتمان عن الرقابة السابقة عليها.

ث. الأغراء المعنوي

يقصد بالإغراء المعنوي كوسيلة لبسط الرقابة على الائتمان. بيان السياسة أو التحذيرات أو التوجيهات التي تصدر من بنك السودان في شكل مؤتمرات ومقابلات ورسائل مطبوعة يكون لها تأثير نفساني وتخلق جواً من الصفاء والتعاون المثمر.

وكما سبق القول فإن عدم احتواء بنك السودان لأنشطة البنوك التجارية قد سهل إلى حد كبير استخدام الإغراء المعنوي لبسط الرقابة على حجم واتجاه الائتمان.

نشاط



إذا تم تعينك مديراً للرقابة المصرفية ببنك السودان ما هي أحدث الوسائل التي تستخدمها للرقابة على المصارف اكتب ما تراه مناسباً واعرضه على المشرف.

إن مناقشة وسائل الرقابة المتاحة لبنك السودان توضح أن مجال العمليات وكثافة الرقابة قد تحد من كمية الائتمان. ونظراً لأن الاقتصاد النقدي ما زال محدوداً وضيقاً إلى حد بعيد، فإنه لم يكتسب بعد العمق الذي يسمح بالمعدل المناسب لأسعار الفائدة أو عمليات السوق المفتوحة

لتكون ذات فعالية. وإذا ما أريد من بنك السودان الإسهام بنشاط وإيجابية في تعميق الجهاز النقدي فعليه أيضا أن يساعد في تطوير وتنمية الاقتصاد وأحسن طريقة لأداء ذلك يكون من خلال التعامل مع الحكومة.

نشاط



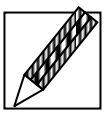
لقد قابلتك تعاريف عديدة للسياسة النقدية في المقررات السابقة حاول أن تقدم تعريفاً مناسباً

13. العلاقة بين بنك السودان والحكومة

لبنك السودان وظيفة واضحة هي انه بنك الحكومة (والحكومة هنا يقصد بها الحكومة المركزية وهيئات وأجهزة الحكومة المحلية أو تلك التي تساهم في رأسمالها). فبنك السودان يحتفظ بالحسابات الداخلية للحكومة كما انه يتولى إدارة إصدارة العملة الأجنبية الخاصة بالحكومة المركزية ومع ذلك فإنه لا يقصد ببنك الحكومة أنه نوع من الوكيل المحاسبي للمركز النقدي للحكومة وإنما في بعض الأحيان يقوم بإقراض الحكومة بالقروض القصيرة الأجل أما على حساب جار أو كالجزء المقابل لاذونات الخزانة أو حتى سندات الحكومة. والواقع أن واضعي قانون أو دستور بنك السودان كانوا يدركون جيداً الخطر الذي يكمن وراء قروض البنك المركزي للحكومة. كما أنهم يعرفون أن ما يبدأ كقروض لسد أنواع العجز المؤقتة في الميزانية يمكن بسهولة أن يستغل في أغراض غير مقصودة أساساً.

وعليه فإن الحجم المطلق للقروض الممنوحة قد زاد على الرغم من ربطه بعلاقة مع الإيراد الجاري للميزانية ليكون مرناً – وهكذا فإن الحكومة تستطيع قانوناً أن تتلقي قروضاً حتى مستوي 15% من الإيرادات التقديرية للحكومة عن السنة المالية التي تعمل فيها مثل تلك القروض، أضف إلى ذلك أن قانون البنك نص على مثل هذه القروض التي يجب أن تدفع خلال مدة ستة شهور تلي نهاية السنة المالية التي تكون قد منحت فيها تلك القروض.

تدريب (11)



وضح متطلبات نجاح عمليات السوق المفتوحة؟

الخلاصة

عزيزي الدارس،

قدمنا لك في هذه الوحدة نشأة المصارف عامة وهيكل الجهاز المصرفي في السودان. التطور التاريخي للجهاز المصرفي والنقدي في السودان متمثلاً في البنك المركزي الذي يقع على قمة الجهاز المصرفي ويسيطر عليه، وشبكة البنوك التجارية، وعدد قليل من بنوك التنمية المتخصصة.

كما استعرضنا بالتفصيل المراحل التاريخية المختلفة لتطور الجهاز المصرفي.

قمنا بتعريفك بالسياسة المالية النقدية وأثرها على تقلبات الأسعار، إلى تناولنا للصيغ الإسلامية في التمويل وهي صيغة المرابحة، وصيغة المضاربة وأنواعها، وصيغة المشاركة، وصيغة السلم، وصيغة القروض الحسنة.

ناقشنا نظرية كمية النقود، والنظرية التقليدية، ونظرية مكرر التجارة الخارجية والتي تسمى بالنظرية الكنزية وقد استخدم العالم كينز فكرة المكرر في دراسة تأثير زيادة الاستثمار في حجم التوظيف ثم في مقدار الدخل القومي.

وتحدثنا عن تخطيط الاستهلاك حيث يمثل الاستهلاك ذلك الجزء من الناتج والدخل الذي يستخدم في تلبية احتياجات الفرد من الأسعار والخدمات النهائية. والعوامل المؤثرة في الاستهلاك تتمثل في الدخل والسعار والأسواق.

وإضافة إلى ما سبق تخطيط الادخار حيث يمثل الادخار الجزء المتبقي من الدخل الصافي بعد طرح حجم الإنفاق على السلع والخدمات. وتتأثر دالة الادخار بعوامل عديدة أهمها حجم الدخل الصافي الممكن التصرف فيه.

ويرتبط الادخار بالدخل بعلاقة طردية بحيث يكون فيها الادخار دالة إلى الدخل، أي أن الزيادة والنقصان في الدخل ستنسحب على الادخار بالزيادة أو النقصان أيضاً تبعاً لذلك، أي أن الادخار متغير تابع للمتغير المستقل وهو
الدخل.

لمحة مسبقة عن الوحدة التالية

بعد الوحدة الحالية والمعلومات الثرة التي أتيحت لك تجد الوحدة التالية تزودك بأهم المقاييس الموضوعية لقياس النتائج النهائية للمصارف، وكيفية قياسها والمفاهيم الأساسية للإدارة بالأهداف وأهدافها والمشاكل التي تواجه إدارات المصارف لتطبيق الإدارة الحديثة.

إجابات التدريبات

تدريب1

تقوم فكرة خلق الودائع لدى المصارف التجارية، على قبول المصارف التجارية للودائع ومن ثم قيام المصارف التجارية بالاحتفاظ بنسبة يحددها العرف المصرفي والقانون ، احتياطي نقدي لمقابلة عمليات السحب اليومية، والحفاظ على سمعة المصرف، ومن ثم فإن الثقة التي منحها الأفراد والمشروعات لهذه المصارف التجارية، وقبول الأفراد للديون التي تصدرها هذه المصارف، والثقة في أن هذه المصارف سوف تسدد هذه الالتزامات. وقد أصبحت المصارف التجارية تقرض مبالغ نقدية تفوق بأضعاف مضاعفة كمية الودائع الحقيقية الموجودة في خزائنها التي أودعها العملاء. ومن هنا جاءت عملية خلق الودائع أو خلق الائتمان فتزداد الودائع المشتقة وتحقق المصارف ما تصبو إليه من أرباح تجارية.

تدريب2

بنك باركليز بدأ كفرع لبنك باركليز D.C.O الإنجليزي وبعد التأميم تمت تسميته بنك الدولة للتجارة الخارجية، وبعد ذلك تغير اسمه إلى بنك الخرطوم وفي عام 1983 دُمج فيه بنك الشعب التعاوني، ثم دُمج فيه عام 1993 كل من بنك الوحدة (سيتم تناول تحوله التاريخي) وبنك التصدير والاستيراد، ليصبح اسمه مجموعة بنك الخرطوم.

البنك العثماني تغير اسمه قبل التأميم إلى ناشونال آند كريندلز National & Grendiliz وقد تم دمج كل من بنك البحر الأحمر والبنك الإثيوبي فيه وتغير اسمه بعد التأميم لبنك جوبا أم درمان ثم بعد ذلك سُمي بنك الوحدة الذي تم دمجه مع بنك الخرطوم كما سبق ذكره لاحقاً.

أما بنك مصر، فقد أصبح اسمه بعد التأميم بنك الشعب التعاوني لخدمة شريحة القطاعين التجاري الصناعي والجمعيات التعاونية، ثم في 1983 كما سبق ذكره دُمج مع بنك الخرطوم.

تدريب3

لقد خضع المصرف المركزي Central Bank في تحديد وظائفه ومسئولياته، وتحديد سلطاته ووسائله لتطور تدريجي في التاريخ النقدي في مختلف الدول، لا يمكن تفسيره بمعزل عن التصور الفكري والاقتصادي، الممتد عبر فترة طويلة من الزمن، لذلك فمن غير الممكن أن يتحقق تماثل تام بين المصارف المركزية . ومع ذلك فإنه يمكن القول بأن ثمة اتجاهات عامة، تسيطر على

وظائف المصارف المركزية في مختلف الدول، تتلاءم مع النظام الاقتصادي، ومرحلة التطور التي يمر بها الاقتصاد القومي.

وسنذكر فيما يلي أهم الوظائف الأساسية التي تزاولها المصارف المركزية في مختلف الأنظمة الاقتصادية المعاصرة:

أولاً: المصرف المركزي مصرف الإصدار Bank of Issue

وظيفة عرض النقود الورقية، الإصدار النقدي للدولة وتنظيم استخدامها في الاقتصاد القومي.

ثانياً: المصرف المركزي مصرف الحكومة Bank of Government

يقوم المصرف المركزي بعدد من المهام المصرفية ويسمى أحياناً مصرف الحكومة مما يضفى عليه قدراً من الثقة والمركز الأدبي. إذ تحتفظ الحكومة لدى المصرف المركزي بحساباتها وتودع فيه حصيلة إيراداتها المختلفة من ضرائب ورسوم وغيرها في حسابات خاصة. كما تقوم بتحرير شيكات على هذه الحسابات عندما تريد القيام بنفقاتها المتعددة.

- كذلك يقوم بمهمة إصدار القروض العامة نيابة عن الحكومة.
- حفظ احتياطي الحكومة من الرصيد الذهبي.
- يتولى تقديم مهمة المشورة للحكومة.

ثالثاً: البنك المركزي مصرف المصارف Bank of Banks

رابعاً: المصرف المركزي هو المقرض الأخير The Last Lender

قيام البنك بتقديم ومنح الائتمان إلى المصارف التجارية أو للسوق الائتمانية في أوقات الأزمات المالية.

تدريب4

عدد فروع البنك الزراعي الآن هي 91 فرعاً.

تدريب 5

إن البنك الصناعي قد تم دمجه في بنك النيلين عام 1994 وتمت تسميته "مجموعة بنك النيلين للتنمية الصناعية" ورئاسته في شارع البرلمان بالخرطوم.

تدريب 6

البنك العقاري قد تم بيعه للقطاع الخاص، وهو يعمل في الاستثمار العقاري، وقد أدخل على نشاطه جانباً آخر ليؤدي أعمالاً مصرفيه مثل أي بنك تجاري.

تدريب7

البنوك الحكومية: بنك الخرطوم، مجموعة بنك النيلين، بنك أم درمان الوطني

البنوك المتخصصة: الزراعي السوداني، الادخار والتنمية الاجتماعية، بنك الاستثمار المالي، العقاري السوداني.

البنوك الخاصة: البنك السوداني الفرنسي، السعودي السوداني، بنك فيصل الإسلامي، بنك الشمال، بنك البركة السوداني، البنك الإسلامي السوداني، بنك النيل الأزرق والمشرق، بنك أيفوري، بنك العمال، الأهلي السوداني، بنك التضامن الإسلامي، بنك المزارع التجاري، بنك الثروة الحيوانية، بنك تنمية الصادرات.

بنوك مشتركة: بنك التنمية التعاوني الإسلامي رأس ماله قطاع خاص وحكومي.

فروع بنوك أجنبية: بنك أبو ظبي الوطني، بنك حبيب، بنك بنبلوس.

تدريب8

1. التعليمات – التوجيهات والبلاغات والقرارات، الإعلام، الإقناع الأدبي.

ويحدد البنك المركزي في التعليمات والبلاغات التي يصدرها حجم الائتمان ونوعه، وكلما كانت العلاقة قوية بين المصرف المركزي والمصارف الأخرى التجارية وغير التجارية ظهرت قدرة المصرف المركزي وقوته ومدى التزام المصارف بالحدود والتوجيهات الواردة في التعليمات والبلاغات الصادرة عن السلطة النقدية الممثلة بالمصرف المركزي.

2. تتوقف عملية فاعلية الإقناع الأدبي على عدد من الاعتبارات أهمها:

أ- سمعة ومكانة المصرف المركزي وشدة علاقته بالجهاز المصرفي.

ب-عدد مرات الاتصال بين المصرف المركزي والمصارف الأخرى ومدى صدق وصحة الاستشارات التي يقدمها المصرف المركزي.

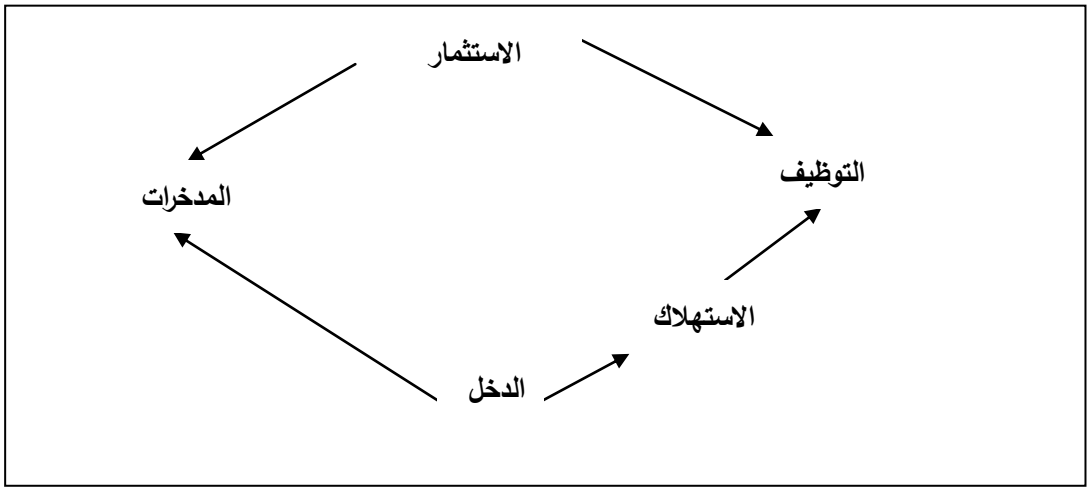
ج- مدى قدرة البنك المركزي على مقاومة الضغوط السياسية.

د- السلطة النقدية والاحترام والموضوعية التي يتمتع بها المصرف المركزي حيال المؤسسات المالية.

تدريب9

يعتمد نظام التوظيف على مستوى الدخل ويتأثر بكل من حجم المدخرات والاستثمار.

الشكل التالي يوضح:



تدريب 10

1/ من الممكن استخدام الرقابة الكيفية أو الانتقائية في توجيه الائتمان إلى القطاعات الاقتصادية المختلفة. مع الأخذ بعين الاعتبار ما يتطلب ذلك الاستخدام من مراعاة الشروط والقواعد التي تتطلبها هذه السياسة من إجراءات إدارية، لمتابعة الائتمان والتأكد من اتجاهه الوجهة السليمة، التي تقصدها السياسة النقدية.

2/ تتميز هذه الرقابة في أنها تحدد للائتمان وجهته، دون الأخذ بعين الاعتبار الجهة التي تمنح هذا الائتمان.

تدريب11

يتطلب نجاح السوق المفتوحة أمرين:

الأول: توافر سوق نقدي ومالي متطور، بحيث يسمح بالتعامل بالأوراق التجارية بدرجة تؤثر في حجم الائتمان وتحدث فيه تغييراً ملموساً واضحاً وتوافر مثل هذه الأوراق وبدرجة كافية من النمو في البلدان النامية لهو أمر صعب ويعزي ذلك لعدم تطور اقتصادياته بدرجة تسمح بتطوير مثل هذه الأسواق.

الثاني: يتعلق بمدى استعداد البنك المركزي لتحمل أي خسارة ناشئة عن تدخله بيعه بسعر منخفض أو شراء بسعر عال.

مسرد المصطلحات

السياسة النقدية: Monetary Policy

تعرف السياسة النقدية بأنها خطوات محددة يقوم بها البنك المركزي ليؤثر في حجم الأموال التي يقرضها لأفراد المجتمع وكذلك أوجه استخداماتها في الاقتصاد القومي. هذا إضافة إلى أنه يحدد الشروط التي يجب على البنوك التجارية مراعاتها عندما تقوم بالإقراض.

وهذا يتم لتحقيق أهداف اقتصادية تتعلق بمستوى الناتج القومي الذي يرغب البلد المعني في الوصول إليه. كما يهدف إلى تحديد هذا الناتج ومكوناته وإمكانية ضبط المستوى العام للأسعار.

السياسة المالية:Financial Policy

هي سياسة الحكومة المتعلقة بالضرائب والإنفاق.

عمليات السوق المفتوحة Open Market Operations

أداة من أدوات السياسة النقدية تؤدي دورها من خلال السوق النقدي والسوق المالي.

المصارف التجارية: Commercial Banks

ويقصد بها المؤسسات التي تتعامل بالنقود. فتقبل الودائع من الأفراد والمؤسسات. وهو ما يميزها من غيرها من المؤسسات الأخرى التي تتعامل بالنقود، وتقرض أموالاً إلى الأفراد والمؤسسات الإنتاجية التي تحتاج إليها. وتعتمد في نشاطها على الثقة والأمان في النقود والتعهدات والديون التي تصدرها وتتعهد بها المصارف التجارية، وهذا ما يسهل عليها عملية خلق الائتمان.

السيولة: Liquidity

وهي مدى أمكانية تحويل الأصول المالية إلى نقد سائل بدون خسارة تذكر، أو بأقل قدر ممكن من الخسارة. ويعتبر النقد الورقي هو السيولة في حد ذاتها.

الودائع : Deposits

وتتمثل في الأموال التي يقوم الأفراد والمؤسسات الاستثمارية بإيداعها لدى المصارف التجارية. وتعطي المصارف الحق للمودعين بالسحب عليها، لاستخدام كامل أو جزء من المبالغ المودعة في تسوية الالتزامات ووفاء الديون بموجب شيكات تستخدم لهذا الغرض.

القروض :Loans

تمنح المصارف التجارية إلى الأفراد ورجال الأعمال والمنظمين أموالاً، لإنشاء واستمرار المؤسسات الإنتاجية في شكل قروض وسلفيات يتعهد المقترضون بإعادة هذه القروض عند انتهاء أجلها، مضافة إليها نسبة مئوية هي سعر الفائدة.

سعر الفائدة : Interest Rate

ويمثل النسبة المئوية التي تدفعها المصارف التجارية للإفراد المودعين على ودائعهم. ويمثل كذلك النسبة المئوية التي تحصل عليها المصارف التجارية عند منحها القروض إلى المقترضين وتحقق المصارف التجارية الربح الذي تهدف إليه من الفرق بين سعري الفائدة على الودائع وعلى القروض والسلفيات التي تمنحها لعملائها.

المرابحة :

اتفاق بين مشتر لسلعة وبائع وفي هذه الحالة يقوم البنك ببيع سلعة معينة بمواصفات محددة لدى البائع، أو يقوم بشرائها لبيعها للمشتري على أساس التكلفة زائداً هامش ربح يتفق عليه الطرفان.

المشاركة :

خلط مال البنك بمال آخر أو آخرين بحيث لا يميزان عن بعضهما البعض وذلك بغرض استخدامه لفترة معينة في عمل مربح لهم غنيمة "ربحية" وعليهم غرمه "خسارته".

المضاربة :

هي شركة في الربح بين المال والعمل. وتنعقد بين أصحاب حسابات الاستثمار " أرباب الأموال" والمصرف "المضارب" الذي يعلن القبول العام لتلك الأموال للقيام باستثمارها. واقتسام الربح حسب الاتفاق وتحميل "المضارب" الذي يعلن القبول العام لتلك الأموال للقيام باستمرارها واقتسام الربح حسب الاتفاق وتحميل الخسارة لرب المال إلا في حالات تعدى المضارب أو تقصيره أو مخالفته للشروط فإنه يتحمل ما نشأ بسببها.

بيع السلم :

شراء آجل في الذمة بثمن حاضر بشروط خاصة أو بيع آجل بعاجل.

أسعار الصرف :Foreign Exchange

هو مقدار ما تحصل عليه من عملات أجنبية مقابل عملتك المحلية أو بعبارة أخرى قيمة عملتك المحلية مقابل العملات الأجنبية الأخرى.

صندوق النقد الدولي : International Monetary Fund (IMF)

وتم تأسيسه عام 1944م ليتولى إصلاح النظام النقدي العالمي ويقوم حالياً بعدة مهام اقتصادية ومالية.

حالة التوظف : Employment

وتعكس مقدرة الوحدات الاقتصادية على استيعاب الأشخاص العاطلين عن العمل وتظهر هذه العلاقة من خلال قدرة السياسات النقدية على التأثير على عرض النقد وأسعار الفائدة والتي بدورها تؤثر في حجم الاستثمار وحالة التوظف.

إدارة عرض النقد : Money Supply

قدرة السلطات النقدية على التحكم في كمية النقد المتداولة لدى الجمهور وودائع البنوك مستخدمة أدواتها النقدية المعروفة لتحقيق ذلك.

المراجع

1. عثمان، سراج الدين، ويعقوب، عبد الهادي ، **المضاربة:** من مطبوعات بنك الخرطوم: سلسلة تعميق أسلمة النظام المصرفي نقلاً عن د. وهبة الزمبلي.
2. المرضي، عبد الله وعبد الحليم، محمد فرح، **–الجديد في إدارة المصارف** – المطبعة الحكومية –الخرطوم: 1977م.
3. عبد القادر، الطيب إبراهيم محمد، – **النقود و المصارف،** (ورقة عمل في ندوة معهد المصارف). الخرطوم: 1977م.
4. حسني، محمد على، **الاستقلال والعملة السودانية،** (مجلة الدراسات المصرفية العدد الأول أبريل) الخرطوم: 1976م.
5. راجع تقرير البنك المركزي
6. إبراهيم، محمد نبيل، ومحمد على حافظ، ، **النواحي العملية في سياسات البنوك التجارية،** القاهرة: دار النهضة العربية– 1978 ص105
7. حسين، أحمد متولي، **استخدام محاسبة التكاليف في المصارف،** القاهرة: محاضرة أُلقيت في معهد المصارف العربية 1977.
8. عمر أحمد سيد، ، **التكاليف النمطية مقدماً كأداة للرقابة في البنوك التجارية**،الخرطوم: محاضرة أُلقيت في معهد المصارف العربية: 1977.


الوحدة الرابعة
قياس معدلات الأداء في
تأدية المصارف

محتويات الوحدة

الموضوع	الصفحة
المقدمة	**170**
تمهيد	**170**
أهداف الوحدة	**171**
1. أهم الوظائف التي تقوم بها المصارف	**172**
2. المقاييس الموضوعة لقياس النتائج	**176**
1.2 مقاييس الودائع	**176**
2.2 مقاييس المدخرات	**176**
3.2 مقاييس الإقراض والتمويل	**177**
4.2 مقاييس سلامة القروض	**177**
5.2 مقاييس النشاط الخارجي	**178**
6.2 مقاييس السيولة	**178**
7.2 مقاييس المركز المالي للمصرف	**178**
3. مجالات النتائج للوظيفة كقطاع منتج	**179**
4. مجالات النتائج للوظيفة كقطاع خدمي	**180**
5. اختصاصات ومهام مدير الفرع	**182**
1.5 سياسات منفذة لتحقيق أهداف الخطة	**182**
2.5 الاستخدام الأمثل للموارد	**183**
3.5 الخدمات المصرفية	**183**
4.5 الأنظمة والسجلات	**183**
6. المفاهيم الأساسية للإدارة بالأهداف بالمصارف	**184**
1.6 مزايا الإدارة بالأهداف والنتائج	**185**
2.6 نتائج تطبيق نظام الإدارة بالأهداف	**186**

الموضوع	الصفحة
7. المشاكل التي تواجه المصارف في تصديها للإدارة الحديثة	187
8. التخطيط والرقابة	189
الخلاصة	191
لمحة مسبقة عن الوحدة التاليه	193
إجابات التدريبات	194
مسرد المصطلحات	195
المراجع	196

المقدمة

تمهيد

عزيزي الدارس،

مرحباً بك إلي هذه الوحدة!

احتوت هذه الوحدة على ثمانية أقسام رئيسة، تناولت أهم الوظائف التي تقوم بها المصارف والمقاييس التي تقاس بها نتائج الموارد والاستخدامات، وتنتقل إلي مقاييس مجالات الوظيفة كقطاع منتج، ثم عددت مقاييس مجالات النتائج لوظيفة المصرف كقطاع خدمي، ثم عرضت الوحدة في قسمها الخامس اختصاصات ومهام مدير فرع المصرف وربطها بشكل مجالات نتائج.

وقد أوضحت الوحدة المفاهيم الأساسية للإدارة بالأهداف بالمصارف، معددة مزايا الإدارة بالأهداف ونتائج تطبيق نظام الإدارة بالأهداف.

وبينت الوحدة في القسم السابع المشاكل التي تواجه المصارف في تصديها للإدارة بالأهداف.

والقسم الثامن من الوحدة استعرضت التخطيط والرقابة المرتبطة بالتشغيل في الإدارة بالأهداف.

وتنتهي الوحدة بخلاصة لعمل الإدارة الحديثة على إعادة الهيكل التنظيمي بما يواكب أهداف الإدارة بالأهداف، وما يمكن الوصول إليه لإعادة تقييم الأوضاع.

وعرضت بعض الإرشادات في شكل نقاط "مرشد الإدارة".

نأمل أن تكون قد استفدت من هذه الوحدة فائدة قصوى وأن تكون قد غطت مبتغاها، وعليك أن تدرس هذه الوحدة بعناية وأن تساعدنا على نقدها بما يؤدي إلي الانتفاع بها وأن تساعد الآخرين للاستفادة منها وأن تعمل معنا على تطويرها.

ومرحبا بك مرة أخرى.

أهداف الوحدة



عزيزي الدارس، بعد فراغك من دراسة هذه الوحدة ينبغي أن تكون قادراً على أن:

1. تبين أهم الوظائف التي تقوم بها المصارف.
2. تقيس معدلات الأداء في المصارف عن طريق المقاييس المختلفة.
3. تشرح مفهوم الإدارة بالأهداف في المصارف.
4. تعدد مزايا الإدارة بالأهداف.
5. تضرب أمثلة لنتائج تطبيق نظام الإدارة بالأهداف.
6. تلم بالمشاكل التي تواجه المصارف في الإدارة الحديثة.

1. أهم الوظائف التي تقوم بها المصارف

هنالك عدة وظائف تقوم بها المصارف تتمثل في الآتي:

أولاً: **القيام بوظيفة الوسيط لربط قنوات الفوائض المالية** (عرض النقود) **مع قنوات الاستثمار** (الطلب على النقود) **محققة أحسن النتائج الممكنة في ظل المعطيات المتاحة.**

ثانياً: **القطاع المصرفي كأي قطاع تجاري ينتج في السوق يحاول تحقيق أكبر عائد ممكن سواء على أمواله الذاتية أو مجموع الأموال المستثمرة مع مراعاة المحافظة الكاملة على السيولة اللازمة، مع تحقيق أقصى ربح (عائد) لمجموع المودعين والمستثمرين مع مراعاة النظام الاقتصادي السائد.**

ففي ظل الاقتصاد الاشتراكي المخطط لا ينظر إلي الربح كمؤشر رئيسي على مدى نجاح المصرف حيث إن الجهاز المصرفي يرمي أساساً لتنفيذ الأهداف الاقتصادية والاجتماعية في الدول طبقاً لخطط التنمية الشاملة وبصرف النظر عن تحقيق الأرباح خلافاً لمتطلبات النظم الرأسمالية.

ثالثاً: **تقديم أحدث الخدمات باستحداث الأنظمة المختلفة لتحقيق أكبر عائد ممكن للعميل والمصرف والمجتمع ككل وذلك تحقيقاً لمبدأ الجودة الشاملة.**

والجدول رقم (1) يوضح أهم الوظائف التي تقوم بها المصارف كوسيط مالي.

جدول رقم (1)

أهم الوظائف التي تقوم بها المصارف كوسيط مالي

المجال	وسيلة القياس
أ.الودائع:	– معدل نمو المتوسط اليومي لأرصدة الودائع. – معدل التغير في أرصدة الودائع. – معدل تطور عدد حسابات الودائع الكلية. – عدد حسابات الودائع الجديدة. – عدد الحسابات الدائنة المصافاة (وأسبابها). – نسبة الودائع الإجمالية إلي الموارد الإجمالية.
ب.المدخرات	– معدل التغيير في الودائع لأجل (أرصدة ومتوسطات يومية). – معدل التغيير في ودائع التوفير. – معدل التغيير في الودائع الادخارية للأفراد بشكل عام. – معدل تطور عدد حسابات مدخرات الأفراد وعدد الحسابات الجديدة. – عدد الحسابات المصفاة وأسبابها. – نسبة الودائع الادخارية إلي إجمالي الودائع. – عمل تحليلات مقارنة للتوزيعات التكرارية للمدخرات قيماً وعدداً.

ت.الإقراض والتمويل:	– معدل نمو أرصدة القروض والسلفيات وعمليات الخصم. – معدل نمو أرصدة القروض ذات الضمان. – معدل تطور أرصدة القروض للقطاعات المختلفة. – معدل تطور عدد حسابات القروض والسلفيات والخصم – والحسابات الجديدة. – معدل سداد الأرصدة وأسبابها. – نسبة بعض القروض الهامة إلي إجمالي القروض. – معدل تطور المتوسطات اليومية للأرصدة الموسمية وحجم مبالغ التمويل. – نسبة القروض طويلة الأجل إلي إجمالي القروض.
ث. سلامة القروض:	–يمكن القياس بواسطة معدل دوران القرض (مجموع حركات السحب من القرض) متوسط الرصيد المدين خلال الفترة –نسبة القروض بدون ضمانات إلي إجمالي القروض. –نسبة القروض المستحقة ولم تسدد إلي إجمالي القروض. –نسبة القروض المحولة قضايا إلي إجمالي القروض. –نسبة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها إلي إجمالي القروض. –تحليل التجاوزات عن الضمانات المقدمة. –دراسة طلبات تأجيل سداد الدفعات والأقساط وأسبابها.

ح. النشاط الخارجي:	– عدد وقيمة الاعتمادات المستندية المنفذة استيراداً وتصديراً. – عدد وقيمة خطابات الضمان الخارجية المصدرة. – عدد وقيمة المستندات – الخارجية الواردة أو المرسلة للتحصيل. – عدد وقيمة أوامر الدفع والتحاويل الخارجية المنفذة. – قيمة الشيكات السياحية المصدرة. – عدد وقيمة عمليات استبدال العملة. – عدد وقيمة حسابات المغتربين (بالعملة الأجنبية).
ج. السيولة :	– نسبة الأصول السائلة إلي إجمالي الأصول. – نسبة الأصول السائلة إلي إجمالي استخدامات المصرف
خ.المركـــــز المـــــالي للمصرف:	– معدل التغير في الموارد الذاتية. – نسبة الموارد الذاتية إلي الودائع. – نسبة الموارد الذاتية إلي الأصول الخطرة. – نسبة الموارد الذاتية إلي إجمالي موارد المصرف.

2. المقاييس الموضوعة لقياس النتائج

1.2 مقاييس الودائع

وإليك المقاييس التي يمكن بها قياس مجال الودائع:

1. معدل نمو المتوسط اليومي لأرصدة الودائع.
2. معدل التغير في أرصدة الودائع.
3. معدل تطور عدد حسابات الودائع الكلية.
4. عدد حسابات الودائع الجديدة.
5. عدد الحسابات الدائنة المصافاة (وأسبابها).
6. نسبة الودائع الإجمالية إلي الموارد الإجمالية.

2.2 مقاييس المدخرات

1. معدل التغيير في الودائع لأجل (أرصدة ومتوسطات يومية).
2. معدل التغيير في ودائع التوفير.
3. معدل التغيير في الودائع الادخارية للأفراد بشكل عام.
4. معدل تطور عدد حسابات مدخرات الأفراد وعدد الحسابات الجديدة.
5. عدد الحسابات المصفاة وأسبابها.
6. نسبة الودائع الادخارية إلي إجمالي الودائع.
7. عمل تحليلات مقارنة للتوزيعات التكرارية للمدخرات قيماً وعدداً.

3.2 مقاييس الإقراض والتمويل

1. معدل نمو أرصدة القروض والسلفيات وعمليات الخصم.
2. معدل نمو أرصدة القروض ذات الضمان.
3. معدل تطور أرصدة القروض للقطاعات المختلفة.
4. معدل تطور عدد حسابات القروض والسلفيات والخصم – والحسابات الجديدة.
5. معدل سداد الأرصدة وأسبابها.
6. نسبة بعض القروض الهامة إلي إجمالي القروض.
7. معدل تطور المتوسطات اليومية للأرصدة الموسمية وحجم مبالغ التمويل.
8. نسبة القروض طويلة الأجل إلي إجمالي القروض.

4.2 مقاييس سلامة القروض

1- يمكن القياس بواسطة:

معدل دوران القرض = **مجموع حركات السحب من القرض**

متوسط الرصيد المدين خلال الفترة

2- نسبة القروض بدون ضمانات إلي إجمالي القروض.

3- نسبة القروض المستحقة ولم تسدد إلي إجمالي القروض.

4- نسبة القروض المحولة قضايا إلي إجمالي القروض.

5- نسبة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها إلي إجمالي القروض.

6- تحليل التجاوزات عن الضمانات المقدمة.

7- دراسة طلبات تأجيل سداد الدفعات والأقساط وأسبابها

5.2 مقاييس النشاط الخارجي

1.عدد وقيمة الاعتمادات المستندية المنفذة استيراداً وتصديراً.
2. عدد وقيمة خطابات الضمان الخارجية المصدرة.
3.عدد وقيمة المستندات – الخارجية الواردة أو المرسلة للتحصيل.
4. عدد وقيمة أوامر الدفع والتحاويل الخارجية المنفذة.
5. قيمة الشيكات السياحية المصدرة.
6. عدد وقيمة عمليات استبدال العملة.
7. عدد وقيمة حسابات المغتربين (بالعملة الأجنبية).

6.2 مقاييس السيولة

1. نسبة الأصول السائلة إلي إجمالي الأصول(النقدية + الذهب).
2. نسبة الأصول السائلة إلي إجمالي استخدامات المصرف.

7.2 مقاييس المركز المالي للمصرف

1. معدل التغير في الموارد الذاتية.
2. نسبة الموارد الذاتية إلي الودائع.
3. نسبة الموارد الذاتية إلي الأصول الخطرة.
4. نسبة الموارد الذاتية إلي إجمالي موارد المصرف.

أسئلة تقويم ذاتي

1. اشرح لنا كيف تستخدم المدخرات كمقاييس لمعدلات الأداء؟
2. فيم يفيد حساب عدد الحسابات المصفاة ؟
3. كيف تستطيع عمل تحليلات مقارنة التوزيعات التكرارية للمدخرات وضح ذلك برسم بياني

3. مجالات النتائج للوظيفة كقطاع منتج

1- الإيرادات.
2- صافي الأرباح.
3- عائد التوظيف.
4- تكلفة الموارد.
5- نسبة الاحتياطي النقدي.

أسئلة تقويم ذاتي

1. بين لنا مقاييس السيولة وما فائدتها؟
2. فيم تفيد مقاييس المركز المالي؟ وما هي الوسائل التي تقاس بها؟
3. النتائج النهاية كمعدلات من هم الذين يستفادون منها؟

المقاييس ومجالات نتائج القطاع المنتج

1. معدل تطور الإيرادات.
2. إجمالي الإيرادات المحققة إلي متوسط الأصول.
3. نسبة الفوائد المدفوعة إلي الودائع.
4. نسبة عائد التوظيف (فوائد × عمولات) إلي متوسط القروض.
5. نسبة عائد الاستثمار إلي الاستثمارات.
6. الكفاية الإنتاجية: الإيرادات المحققة / تكلفة القوي العاملة أو عددها
7. نسبة الربح إلي إجمالي الأصول.
8. نسبة الربح إلي حقوق المساهمين.
9. قياس عائد الجنيه = إجمالي الإيرادات / إجمالي الأعباء
10. نسبة الفوائد المدفوعة إلي الفوائد المتحصلة.

4. مجالات النتائج للوظيفه كقطاع خدمي

1. الوعي المصرفي.
2. الوحدات المصرفية الجديدة.
3. الخدمات المصرفية التقليدية والمستحدثة.

مقاييس المجالات السابقة

1. تطور عدد الحسابات المدينة والدائنة.
2. تطور عدد الأوراق التجارية المقدمة للتحصيل.
3. تطور عدد التحاويل المنفذة.
4. تطور عدد خطابات الضمان المصدرة.
5. تطور كمية المحاصيل الزراعية المحول.
6. تطور حجم الحركات المدينة في حسابات الودائع.
7. تطور معدل دوران الودائع = مجموع الحركات المدينة

—

متوسط الودائع اليومي

8. عدد الوحدات الجديدة بالمصارف.
9. الأنظمة المستحدثة لجذب الودائع.
10. الأنظمة المستحدثة للخدمات المقدمة للعملاء.

أسئلة تقويم ذاتي



1. ما هي أهم وظائف مدير الفرع؟
2. بين الأنظمة والسجلات التي يحتاجها الإداري؟
3. أذكر بعض الأمثلة لإيرادات المصارف؟

5.اختصاصات ومهام مدير الفرع

هذه المهام تتمثل في شكل مجالات نتائج:

1.5 سياسات منفذة لتحقيق أهداف الخطة

أولاً: الودائع: حجم الودائع : محلياً وبالعملات الأجنبية الجارية والادخارية ذات التكلفة:

عدد الحسابات الدائنة الجديدة ÷ عدد الحسابات الدائنة المصفاة

ثانياً: القروض والسلفيات:

أ- حجم القروض والسلفيات.

ب- حجم القروض بالضمانات.

ت- حجم القروض بدون ضمانات.

ث- قروض قصيرة الأجل.

ج- قروض طويلة الأجل.

ح-عدد حسابات القروض والسلفيات الجديدة.

خ-عدد حسابات القروض والسلفيات المصفاة.

ثالثاً: الربحية المستهدفة:

أ.صافي الأرباح.

ب. تكلفة الودائع.

ت.عائد القروض.

2.5 الاستخدام الامثل للموارد

1- السيولة النقدية المناسبة.
2- القروض الجيدة الممنوحة.
3- سيولة القروض.

3.5 الخدمات المصرفية

الكمبيالات والشيكات للتحصيل – خطابات الضمان المصدرة – التحاويل المنفذة – الخدمات الأخرى للعملاء.

4.5 الأنظمة والسجلات

1. السجلات والقيود المحاسبية والعملية السليمة.
2. نظام جيد للاستعلامات عن العملاء.
3. نظام جيد للتحصيل.
4. نظام جيد لاستخراج المعلومات الضرورية لمراكز اتخاذ القرارات.
5. نظام جيد للسكرتارية والحفظ.
6. نظام جيد لتدريب العاملين بالفرع (تدريب داخلي بالفرع – تدريب خارج الفرع) عن طريق إدارة التدريب.
7. قانونية الإجراءات والتصرفات وعدم مخالفتها للتعليمات واللوائح.
8. العمليات الخارجية
   - عمليات الاستيراد عدد وقيمة.
   - عمليات التصدير عدد وقيمة.
   - التحاويل الخارجية.
   - المستندات المقدمة والمرسلة للتحصيل.
   - خطابات الضمان الخارجية المصدرة.

6.المفاهيم الأساسية للإدارة بالأهداف بالمصارف

إن الإدارة بالأهداف هو علم حديث من علوم الإدارة والتي جاءت كنقيض للإدارة بالنشاط ورد الفعل الذي كان متبعاً من قبل والذي أدي إلي غياب الحسابات الاقتصادية في الأنشطة المختلفة. وكان للعلوم الحديثة وبالذات علم الرياضيات وإدخال الحاسبات الإليكترونية والثورات الهائلة في استخدام النماذج الرياضية في اتخاذ القرارات وتحويل كل العوامل إلي مدخلات ومخرجات يمكن قياسها رياضياً أدي إلي **ما يسمي بالإدارة بالأهداف والنتائج التي يتطلب تنفيذها نلخصها فيما يلي:-**

1. تحديد مراكز المسئولية.
2. تحديد الأهداف وبرامج العمل بكل مركز من مراكز المسئولية.
3. متابعة تنفيذ النتائج.

أسئلة التقويم الذاتي



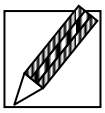
1. أذكر وظيفة من الوظائف التي يقوم بها المصرف مبيناً المجال وأسلوب القياس؟

2. عدد اختصاصات ومهام المدير (مدير الفرع)؟

3. ما هو مفهوم الإدارة بالأهداف؟

4. أذكر ثلاثاً من مزاياها؟

تدريب (1)



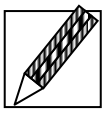
ناقش القضايا التي تركز عليها المدرسة الكلاسيكية؟

1.6 مزايا الإدارة بالأهداف والنتائج

1. تحسين مستوي الأداء.
2. رفع معدل الإنتاجية.
3. تبين خبرة العاملين واختيار الصالحين منهم.
4. تنمية قدرات المديرين.
5. تأمين استمرارية التقدم للمشروع.

ولا يفوتنا إن نذكر أن الإدارة بالأهداف ظهرت في أول الأمر بأحدي لجان المؤتمر القومي الصناعي الأمريكي وعلى الرغم من تسرب هذا العلم إلي دوائر الأعمال الأسرية الصغيرة وفي المؤسسات المختلفة الجنسية. إلا أن المصارف وشركات التامين قد أدركت إمكانيات الإدارة بالأهداف. وهي تقوم حاليا بتنفيذ عدة برامج ضخمة للإدارة بالأهداف. ومن الواضح آن الإدارة بالأهداف هي وحدها التي تستطيع تحديد أداء فعالية المصارف إذا ما فهمت على أنها طريقة كلية للإدارة نفسها وليست فناً آخر فحسب – فهي نظام حركي (ديناميكي) يسعى لإحداث تكامل بين احتياجات المصرف أو لإحداث تغطية كاملة لاحتياجات المصرف من أجل إبراز وتنفيذ أهدافه من زيادة في الأرباح والنمو مع حاجة المديرين للمساهمة في تطوير أنفسهم فهي نظام للإدارة تتصف بالعطاء والأخذ في آن واحد.

تدريب (2)



هل هناك أسلوب حديث من أساليب الإدارة الحديثة أذكر أهمها؟

2.6 نتائج تطبيق نظام الإدارة بالأهداف:

1. مراجعة واقعية وإعادة تقويم للخطط الاستراتيجية والخطط التكتيكية للمصرف.
2. توضيح النتائج الهامة ومستويات الأداء الواجب على كل مدير تنفيذها في خط واحد مع هدف المصرف أو كسب مساهمة والتزام المدير بذلك.
3. الاتفاق مع كل مدير علي خطة لتحسين العمل تجعل إسهام خطط الوحدة أو المصرف في الأداء أكثر جودة وأكثر واقعية وقابلية للقياس.
4 توفير الظروف التي يصبح معها من الممكن تحقيق النتائج الهامة.

ولتحسين الخطط يجب اتباع ما يلي:

1.هيكل تنظيمي يسمح للمدير بالعمل بحرية ومرونة كاملتين.
2.معلومات الرقابة للإدارة تكون بدرجة وبتكرارية تجعل الرقابة الذاتية ذات فعالية.
3. وتجعل اتخاذ القرار أسرع وأحسن.
4. استعمال المراجعة المنتظمة في قياس ومناقشة التقدم في النتائج ومراجعة الجهد المبذول لتعريف العاملين بالجهد المبذول للتقدم.
5. تطوير خطط التطور للتدريب لمساعدة المديرين في تخطي نقاط الضعف لديهم من أجل بناء قدراتهم ويقبلون المسئولية للتطور الذاتي..
6. تقوية الدافع لدي المديرين عن طريق الاختيار والمرتب وخطط التتابع أو التفويض وهذه الفنون متفقة فيما بينها.

إن الإدارة بالأهداف في جوهرها، إنما هي منهج للاقتراب نحو المبادئ العلمية للإدارة الجيدة، فهي تعمل على تكامل الأنشطة التي غالباً ما ينظر إليها كأنشطة منفصلة مثل تطوير المدير والأهداف الاستراتيجية للمصرف – فهي تعتبر المحرك المستمر والقيم للمصارف للتصدي للافتراضات التقليدية بها وذلك بإقامتها حاجزاً بين تكييف النتائج في المدرسة الكمية وبين

المفاهيم الأساسية للدوافع الخاصة للعلماء السلوكيين للعمل الجماعي والدوافع الذاتية. وهي تساعد في تطوير بُعَّد النظر والروح اللازم توافرهما فيما بين المديرين.

أسئلة تقويم ذاتي



1. كيف تتضح لنا نتيجة تطبيق الإدارة بالأهداف؟
2. هل تساعد الإدارة بالأهداف في تطوير خطط التدريب وكيف يتم ذلك؟
3. اذكر الخطوات التي تتبع لتحسين الخطط

تدريب (3)



ما هي القضايا التي تطرقت لها المدرسة الحديثة؟ وهل ثمة فروق مهمة بينها وبين المدارس الفكرية التي سبقتها؟.

7. بعض المشاكل التي تواجه المصارف في تصديها للإدارة الحديثة

إن المصرف الذي يقرر انتهاج الإدارة بالأهداف إنما يفعل ذلك لأنه يؤمن بأن ذلك سيؤدي حتماً إلي تقليل أو حل المشاكل الرئيسة بالبنك وإليك بعض المشاكل التي تواجه المصارف التقليدية :

أ. التعقيد الإداري الناجم عن التزايد الهائل في حجم العمليات وما يترتب عليه من تطوير للهياكل التنظيمية الجديدة والتي تركز على بذل الجهود على أهم الواجبات المؤثرة في الأرباح.

كما أن التوسع في تقديم الخدمات المصرفية الجديدة وما يتطلبه من توافر مهارات أكثر تخصصاً يتم تكاملها بفعالية مع الهيكل الإداري الرئيسي للبنك.

وأن تخطيط الاستراتيجية والعمل التنفيذي يجب أن يكون أكثر انضباطاً وانتظاما وبدون فقدان للإحساس – بالمرونة والميل الالتزامي.

ب. ما أحدثه الحاسب الالكتروني من ثورة عظيمة في أنظمة البيانات وبمعني أوسع فإنه يطرق بشدة على التنظيم والتخطيط واتخاذ القرارات وأداء العاملين.

ت. التنافس الجديد للعملاء ذوي الوعي التكاليفي والجدليين وما يفرضه ذلك من ضرورة إحداث طرق جديدة لتسويق وبيع الخدمات المصرفية لهم.

ث. تطوير الخدمات المصرفية الجديدة لكي تواكب التغيير المستمر في الخطط الاستراتيجية وتواكب الاحتياجات المتغيرة للعملاء فعلى سبيل المثال: انظر إلي تحرك البنوك التجارية في (Unit Trust) وكروت الائتمان ومساعدات الشراء بالإيجار وتجارية المصارف والتجارة الالكترونية.

ج. وفي ظل نظام تفرض فيه البنوك المركزية أسعارا موحدة للخدمات المصرفية على البنوك التجارية فإن التنافس فيما بينها ممثلاً فقط في تقديم الخدمات الأحسن أداء والأسرع للعملاء كسباً لرضاهم.

ح. وهوامش الربح قد انكمشت في حين أن التكلفة قد ارتفعت كما أن حرية العمل بطريقة التميز المالي تعرقلها السياسات والقيود المالية التي تفرض من حين لآخر.

خ. والعلاقة التقليدية للإدارة مع العاملين يجب إعادة النظر فيها بمفهوم استراتيجي حيث إن التغيرات التنظيمية السريعة ونظام اتحاد نقابات العمال يتفاعلان معاً أو يتحدان معاً لخلق ضغوط جديدة لذلك فإن الاستخدام الأكثر فعالية للعاملين في جميع المستويات يكون مهماً طالما أن تكلفة العاملين كنفقة كبيرة تتزايد عاماً بعد آخر ولا ننسى ما للجودة الشاملة من متطلبات كسباً لرضاء العاملين.

د. الحاجة لمديرين ذوي كفاءة عالية في كل مستوي من المستويات، إنما تشكل قلقاً عظيماً للإدارة، كما أن التنافس من أجل الحصول على مثل هؤلاء المديرين يكون شديداً حتى من مصادر أخري خارج الجهاز المصرفي. كما أن برامج الاختيار والتعيين، والتدريب والمهارات والترقي تكون تحت الاختبار والتقييم الدقيق وكجزء من اجتذاب نصيب عادل من المديرين صغار السن والمقتدرين نجد أن المصارف تواجه برنامجاً متسعاً لإعادة تدريب المديرين الموجودين للإلمام بالمعلومات الجديدة والمهارات، والتصرف المطلوب لتفويض أكبر، ولاستعمال الحاسب الالكتروني ولفهم ومعالجة خدمات جديدة.

التطبيق القوي المقترن بالدعم المساندة والفهم من قبل الإدارة العليا. تستطيع الإدارة بالأهداف أن تسهم في حل هذه المشاكل بطرق ثلاثة وذلك على النحو التالي:

أولاً: إدخال التحسينات في وسائل التخطيط والرقابة بما في ذلك التقييم الحيوي لغرض المصرف وتكامل أنظمة التخطيط والرقابة من أعلى إلي أسفل فيه إعادة الهيكل التنظيمي بما يواكب ذلك.

ثانياً: رفض طرق الإدارة المنعدمة الفعالية.

ثالثاً: تحسين أداء كل مدير في المصرف وذلك بالتنمية الوظيفية فمثلاً مديرو المراكز الرئيسة والمديرون المحليون لهم دور هام في تدريب مديرى الفروع بالمديريات المختلفة.

نشاط



عملية رقابة الخطة هامة للغاية بالنسبة للمصرف على من تقع مسئولية رقابتها؟

8. التخطيط والرقابة

ما هي أهمية الإدارة بالأهداف التخطيط؟

أن الإدارة بالأهداف المرتبطة بالتشغيل هي التي تستطيع أن تساهم مساهمة لها قيمتها في مناقشة الاستراتيجية المدركة حسياً – و إلا فإن المصرف ربما يكون منهمكاً في تحسين الأداء في مناطق منخفضة الربحية متجاهلاً فرصاً عظيمة للربح في مناطق مرتفعة الربحية. والهدف المركزي للمصرف يجب أن يتمثل في تعظيم أو تضخيم عائد الاستثمار الطويل الأجل على المصادر التي يستخدمها .

فالتخطيط من أجل تحقيق الربح يجب أن يعمل على ضوء التحليل الدقيق لنقاط القوة ونقاط الضعف بالمصرف والخاصة بتهديدات الفرص المنبعثة من الظروف الخارجية التي يعمل بها المصرف والخاصة بتوقعات الملاك والموظفين والعملاء. وأن التحليل الدقيق الذي من هذا النوع والذي يتناول بضع سنوات في المستقبل يصور بما لا يقبل الشك العمل الذي يؤدي من أجل ضمان التحسينات الفورية والتي تؤدي إلي تطوير الخطط الاستراتيجية الطويلة الأجل والتي تعالج على سبيل المثال الأسواق المرتقبة والعائد المخطط على الاستثمار من الأسواق المفردة والخدمات الفردية وتصفية الأنشطة غير الرابحة وتنويع الأنشطة الرابحة. **وأن القيمة الحقيقية**

لعمل خطة استراتيجية هي أن تكون تعليمية وتعطي انضباطاً أو نظاماً لجمع الحقائق الهامة وبأهمية أكثر تحفز المديرين على تفسير البيانات وتقوم أسئلة رئيسة مثل:

- ما هو نشاطنا الحقيقي؟
- ما هو معدل العائد على الأصول التي تقرر تحقيقه؟
- وهل سنقوم بتحقيق ذلك عن طريق جعل النشاط الحالي أكثر فعالية؟
- وهل لا نفكر في اتخاذ قرارات جريئة مثل إيقاف تقديم خدمات محددة تكون غير رابحة أو مثل الإقدام على قفل أبواب أحد الفروع التي تعمل بربحية منخفضة أو تعمل بخسارة؟
- هل الحافز على الجودة بالنسبة للمعلومات لدي القائمين بالتنفيذ يكفي لمقابلة متطلبات المستقبل التي ستقع على كاهل هؤلاء المنفذين؟
- هل نحن نسمح للخدمات المصرفية العالية الجودة بالدخول إلي مناطق الفرص المنخفضة، ومتي تم وضع الخطة الاستراتيجية، فإنه يمكن عمل الخطط التكتيكية المدعمة (مثل التغيرات التنظيمية وتطوير سوق الخدمة وتخصيص المصادر المالية والواجبات التشغيلية)؟

نشاط



من وجهة نظرك هل تدار المصارف اليوم في بلدنا بأسلوب الإدارة بالأهداف.. علق – وأشرك زملاءك في المناقشة..

أسئلة تقويم ذاتي



1. كيف يمكن عن طريق الإدارة بالأهداف التصدي للمشاكل التي تقابل المصارف ؟
2. وضح كيف نطور عملنا بواسطة الإدارة أم المديرين؟
3. حدد المشاكل التي تواجه المصارف؟
4. كيف تساعد الخطة الاستراتيجية طويلة الأجل في التخطيط لعمل المصرف؟

الخلاصة

إذن تعمل الإدارة الحديثة على إعادة الهيكل التنظيمي بما يواكب ما استهدفته الإدارة بالأهداف وما توصلت إليه مع إعادة تقييم الأوضاع ومحاولة تغيير المدخلات.

وفوائد الإدارة الحديثة يمكن أن تكون واضحة طالما أن (فريق الإدارة) يركز على الواجبات الهامة فعلاً والتي تؤثر على الأرباح، والعقبات التي تحول دون تحقيق التحسين يتم تحديدها ويمكن التغلب عليها بواسطة عملية الإدارة بالأهداف المستمرة ونموذج بيانات الرقابة المطلوبة والذي يحتم مد المديرين ببيانات مرتبطة وشاملة بتوقيت مناسب لكي تعمل علي تقوية وسرعة اتخاذ القرارات، ولا بد من اختيار الهيكل التنظيمي وإعادة تنظيمه بما يواكب النظم العملية الجديدة.

وعليه يجب أن يتم تحليل وربط وظيفة أي مدير بأهداف المصرف، فالمسؤوليات المتداخلة والمستويات الكبيرة العدد والتجميع غير الفعال للواجبات والفشل في تفويض السلطات، إنما هي نقاط ضعف عامة يجب أن يتم تحديدها والعمل على تغييرها بتنمية الإدارة ويجب أن يتم تحديد احتياجات التدريب بدقة وإشباعها بطريقة مخططة وبشكل قوي مرتكز على الوظيفة والقاعدة الموضوعية لتقييم الأداء.

وعليه فان الإدارة بالأهداف تبحث عن مدي تكامل أهداف الشركة ونسجها مع أهداف المديرين الشخصية لتحقيق الربح والنمو فنحن نكتسب بعداً أعمق في التوافق المتداخل للفنون ومدى تطور المسائل كنظام كلي للمشروع في معترك بيئة اجتماعية واقتصادية متغيرة. وعليه فإن المفتاح الحقيقي لنجاح الأعمال إنما هو الاستعمال ذو الفعالية للمصادر البشرية. فالمهارات والبواعث الموجودة إنما يجب تحريرها وإطلاق صراحها.

فالإدارة الحديثة هي طريقة تمكن المديرين في كل المستويات من وضع أنشطتهم الذاتية في المنظور الصحيح مقابل أهداف واستراتيجيات التنظيم الذي يعملون به. وفي ظل الإدارة فإن التقييم السليم للعاملين عند وضع التقارير يجب أن يتم تحت ماهية الأداء الجيد للإدارة بالأهداف ؟ بأن يعطي الاعتبار للهدف الفعلي المتفق عليه . وما إذا كان هذا الهدف قد تحقق أم لا على أن يشمل مدى هذا الهدف. بمعني أن الموظف المقتدر ذا الهدف الأعلى والذي يفشل في تحقيقه لا يكون متحاملاً عليه مقارناً بموظف اقل حركية وبهدف أقل يمكن تحقيقه. وطالما أن هناك

عقداً في وسطهم وأن التنظيمات أكثر تعقيداً فإنه لا مناص من تقييم الأداء بوضع أهداف لكل مستوي وظيفي وأن يتم التقييم بمدى تحقيق كل أو جزء من هذا الهدف الموضوع. ويجب وضع ما يسمي بمرشد الإدارة الحاوي على النقاط التالية:

1. أوافق على ما تتوقعه مني

فالمرشد الإداري يوضح الأهداف والأولويات المتفق عليها والخطة السنوية تتم مناقشتها والاتفاق عليها مع المستوى الإداري المطلوب والمدير العام أو من ينوب عنه.

2. امنحني الفرصة لأعمل

يقوم المرشد الإداري بتوضيح المستوى الإداري في الهيكل التنظيمي والسلطات المفوضة له من أجل تمكينه من العمل لتحقيق أهدافه.

3. دعني اعرف مدى تقدمي:

مستند الرقابة الإدارية يوضح للمستوى الوظيفي مدى تقدم نمو أهدافه ومراجعة أدائه الشخصي حيث يتمكن من مناقشة مدى تقدمه مع رئيسه دون انفعال وبطريقة بناءة.

4. امنحني التوجيه حيث احتاج إليه

إن المرشد الإداري ومستند لرقابة المشار إليهما سيقومان بإضاءة النور الأحمر للمستوى الوظيفي عندما يخرج عن مساره المخطط لتحقيق هدفه المنشود وعليه تصحيح مساره.

5. كافئني وفقاً لمساهمتي

إن مدى تحقيق المستوى الوظيفي لأهدافه الموضوعة يجب أن تقابل من الإدارة العليا بمكافأة سواء كان بزيادة مرتباته أو بالترقي الذي سينعكس قطعاً في أدائه في المستقبل...

نأمل أن تكون قد وفقنا في تزويدك بجمع العناوين في هذه الوحدة الجامعة، ونحن ننتظر تعليقك مع زملائك وأن تنقله عن طريق المشرف على ما ورد فيها من قصور أو نقصان.

متمنين لك التوفيق.

لمحة مسبقة عن الوحدة التالية

تتناول الوحدة التالية موضوع تركيب مؤشرات تقويم الأداء في البنوك التجارية، وهي تبدأ بالكفاءة في استخدام الأموال ثم الالتزام بالجودة الائتمانية ونمو الودائع الادخارية، والتحسن والرشد في أداء الخدمة المصرفية.

وتشرح المؤشرات المستخدمة في تقويم كل مجال من المجالات السابقة.

تم تناولت كذلك تعريف الرقابة الداخلية وأقسامها ومتطلباتها.

أرجو أن تجدها مفيدة وممتعة.

إجابات التدريبات

تدريب1

تركز هذه المدرسة على أهمية الادخار كشرط مسبق لعملية الاستثمار – ولتحقيق ذلك يطالب أنصار هذه المدرسة بخفض معدل الاستهلاك الحالي لرفع نسبة الادخار إلى الدخل القومي ويتم ذلك برفع سعر الفائدة بغية زيادة معدل الادخار.

أوصت هذه المدرسة بمحاربة التوسع الائتماني. ذلك أن الائتمان يولد نقودا دون أن تصاحبه زيادة في الإنتاج الحقيقي بسبب ضآلة مرونة الجهاز الإنتاجي. والجدير بالذكر أن ما ركز عليه أنصار هذه المدرسة لا ينطبق على الدول النامية.

ذلك أن اقتصاديات هذه الدول تتميز بانخفاض معدل التراكم الرأسمالي. كما أن الائتمان يسبق الادخار، بخلاف الحال في الدول المتقدمة من حيث إن الادخار هو الذي يسبق متغير الاستثمار.

ومن جانب آخر فإن العلاقة بين الادخار وسعر الفائدة أمر مشكوك فيه، فقد يتأثر الادخار بالدخل والثروة أكثر من تأثره بأسعار الفائدة.

تدريب 2

هو أسلوب إدارة الجودة الشاملة Total Quality Management

تدريب3

افترضت هذه المدرسة أن النشاط الاقتصادي متوازن عند مستوى العمالة الكاملة. لكن العمالة الكاملة هذه حالة استثنائية وليست اعتيادية.

استعرض مؤيدو هذه النظرية الطلب المباشر على النقود وعلاقته بمستوى الإنفاق الكلي. أو بتعبير آخر دراسة العلاقة بين مستوى الإنفاق الكلي والدخل الكلي.

ناقشت هذه المدرسة قضايا أخرى، فوضحت أن الدخل القومي يتحدد بتعادل الادخار مع الاستثمار. وفي حين يتحدد سعر الفائدة بالطلب على السيولة وعرض النقود. أوصت المدرسة أيضاً بضرورة زيادة الإنفاق الكلي عندما يكون الاقتصاد في حالة انكماش ويتبع العكس في حالة التضخم.

مسرد المصطلحات

مقاييس المدخرات : Deposits Ratios

عبارة عن نسب تقيس التغير في الودائع لأجل، وقد تكون أرصدة يومية أو متوسطات. أو أي تغير في الودائع الجارية والتوفير.

مقاييس الإقراض والتمويل : Finance or Loan Ratios

هي النسب المستخدمة في قياس متوسط التمويل أو القروض.

مقاييس النشاط : Activity Ratios

الإدارة بالأهداف : Management by Objectives

عبارة عن أحد الأساليب الإدارية الحديثة المستخدمة في إدارة المؤسسات والمنظمات، ويقوم على استخدام خطط استراتيجية وتكتيكية للمصرف أو المؤسسة.

المراجع

المراجع العربية

1. عبد الحميد،عزت محمد ، **الإدارة بالأهداف والنتائج في الجهاز المصرفي**، بيروت: اتحاد المصارف العربية1985، ص.77

2. سيد الهوا ري ، **الإدارة بالأهداف**، القاهرة: دار النهضة العربية، 1979ص.65

3. المرضي، عبد الله وعبد الحليم، محمد فرح، **الجديد في إدارة المصارف**.

المراجع الأجنبية

1. W.Hanble and John. Mangement by Objectives, Mac.Gvam 1977p.50.


الوحدة الخامسة
تركيب مؤشرات تقويم
الأداء في البنوك

محتويات الوحدة

الموضوع	الصفحة
المقدمة	200
تمهيد	200
أهداف الوحدة	201
1. تركيب مؤشرات تقويم الأداء في البنوك التجارية	202
1.1 العائد على الأموال المتاحة للاستثمار	202
2.1 مدى الالتزام بالحدود الائتمانية المقررة وفقاً للسياسة النقدية	203
3.1 نمو معدل الودائع	204
4.1 التحسن والرشد في أداء الخدمة المصرفية	204
2. أساليب قياس الأداء	206
1.2 اكتشاف المظاهر المعيبة أو أخطاء الأداء	206
2.2 قياس وتحديد مستويات وجودة الأداء المستهدفة.	207
3.2 متابعة ورقابة مستويات الأداء الفعلي.	207
4.2 اتخاذ الإجراءات الوقائية	207
3. الرقابة الداخلية في البنوك التجارية.	208
1.3 تعريف الرقابة الداخلية	210
2.3 أقسام الرقابة الداخلية	210
3.3 مقومات المراقبة الداخلية الفعالة	212
4. استخدام محاسبة التكاليف كآداة من آدوات الرقابة بالمصارف	215
1.4 أسباب أدت إلى استخدام محاسبة التكاليف	216
2.4 استخدام محاسبة التكاليف في القطاع المصرفي	216
3.4 الخطوات الرئيسة لتنفيذ النظام	219

الموضوع	الصفحة
الخلاصة	227
لمحة مسبقة عن الوحدة التالية	229
إجابات التدريبات	230
مسرد المصطلحات	231
المراجع	233

المقدمة

تمهيد

عزيزي الدارس،

مرحباً بك في جو مشبع بالعمل المصرفي ومن خلال هذه الوحدة والتي يجئ ترتيبها السادس في وحدات كتابنا الخاص باقتصاديات بالنقود والبنوك، نستنشق أريج تركيب مؤشرات تقويم الأداء في البنوك التجارية، ولاسيما قد احتوت الوحدة على أربعة أقسام، تناول القسم الأول المؤشرات والثاني أساليب قياس الأداء، أما القسم الثالث فأبان لنا الرقابة الداخلية في البنوك ولما لها من أهمية فقد تعرض لتعريفها وأقسامها المختلفة ومقوماتها ثم شرح لنا مقومات المراقبة الداخلية الفاعلة، وقد اختتمت الوحدة بالقسم الرابع مبيناً أسباب استخدام محاسبة التكاليف والخطوات الرئيسية لتنفيذ هذا النظام.

ننشد استفادتك من هذه الوحدة وأن نكون قد أفدناك بما فيها من معلومات آملين أن تقرأها جيداً وتناقش محتوياتها مع زملائك وأن تنقل لنا رأيك الناقد بما يساعد في تطويرها وتحسينها مستقبلاً.

ومرحباً مرة أخرى.

أهداف الوحدة



عزيزي الدارس، بعد فراغك من دراسة هذه الوحدة ينبغي أن تكون قادراً على أن:

1. تلم بمؤشرات تقويم الأداء في البنوك التجارية.
2. قياس الكفاءة باستخدام المعادلات المختلفة.
3. استخدام معدل نمو الودائع كأحد المؤشرات التي يقاس بها جهد البنك في التنمية الاجتماعية.
4. أن تفرق بين الودائع لأجل، وحسابات التوفير والادخار والحسابات الجارية.
5. تعدد مظاهر التحسن والرشد في أداء الخدمة المصرفية.
6. تبين أساليب قياس الكفاءة.
7. تعرف الرقابة الداخلية وتبين أقسامها وتعرف أمثلة لأنواع المراجعة الداخلية، وتشرح مقدمات المراقبة الداخلية.
8. تحدد أسباب استخدام محاسبة التكاليف.
9. ترسم الخطوات الرئيسة لتنفيذ النظام المحاسبي.

1. تركيب مؤشرات تقويم الأداء في البنوك التجارية

تتحدد فيما يلي:

1- الكفاءة في استخدام الأموال المتاحة وترشيد الإنفاق وتعظيم الإيرادات، وما يعنيه هذا من تعبير عن مدى نجاح البنك في إنجاز الأهداف المخططة له.
2- التزام البنك بالحدود الائتمانية المقررة وفقاً للسياسة النقدية والائتمانية المستهدفة.
3- نمو الودائع الادخارية للتعرف على مدى تعبئة المدخرات القومية لتمويل التنمية الاقتصادية.
4- التحسن والرشد في أداء الخدمة المصرفية.

المؤشرات المستخدمة في تقويم الأداء ويمكن تحديدها فيما يلي:

1.1العائد على الأموال المتاحة للاستثمار

يستهدف هذا المؤشر قياس الكفاءة في استخدام الأموال المتاحة بترشيد الإنفاق وتعظيم الإيرادات. وبالتالي يعد قياساً لمدى نجاح البنوك في إنجاز الأهداف المخططة لها – ويمثل هذا المؤشر العلاقة بين ربحية البنوك (الدخل) باعتبارها القياس الذي يعكس تفاعل كافة عناصر التكلفة والإيرادات وبين قياس آخر هو الأموال المتاحة للاستثمار والذي يعكس حجم الموارد الموضوعة تحت تصرف إدارة البنك من ناحية كما أنه يعبر عن حجم البنك من ناحية أخري. ويتكون هذا المؤشر كما يلي:

العائد على الأموال المتاحة =

$$\frac{\text{صافي الدخل من النشاط الخارجي} \times \text{إجمالي الإيرادات من النشاط الخارجي}}{\text{إجمالي الإيرادات من النشاط الخارجي} \times \text{متوسط الأموال المتاحة للاستثمار}}$$

2.1 مدي الالتزام بالحدود الإنمائية المقررة وفقاً للسياسة النقدية

ويستهدف هذا المؤشر الحكم على ما إذا كانت الإدارة قد اتبعت أو أنها لم تتبع سياسات مصرفية تتسق مع السياسة النقدية، والإنمائية المستهدفة للحفاظ على استقرار الأسعار واستقرار النشاط الاقتصادي بوجه عام عند المستويات المبتغاة من الإنتاج والتوظيف فضلاً عن دعم استمرار التنمية الاقتصادية بالمعدلات المطلوبة ويتم تركيب هذا المؤشر من واقع البرنامج الائتماني الذي تضعه السلطة النقدية المختصة. ففي إطار هذه البرامج تحدد البنوك (حدوداً) لما تمنحه من ائتمان لكل من شركات القطاع العام والقطاع الخاص والتعاون والبنوك المتخصصة ويجب عدم الخروج عن هذه الحدود والسير في نظامها.

المعيار المناسب هو

$$\frac{\text{إجمالي التوظيف}}{\text{إجمالي الودائع}} = 65\%$$

وتنبع أهمية هذا المؤشر من كونه وسيلة للتأكد من أن البنك لم يتبع سياسات مصرفية (تسليفية) بدافع الربح وتضر بصالح المجتمع إذ على إدارة البنك أيضا أن تسهم بطريق غير مباشر في تحقيق الاستقرار النقدي باعتباره مطلباً قومياً.

تدريب (1)



مم تتكون موارد البنوك التجارية وما المقصود بها؟

3.1 نمو معدل الودائع

ويستهدف التعرف على مدى جهد البنك في تعبئة المدخرات القومية باعتبارها وظيفة اجتماعية للبنوك لتوفير الموارد المالية المحلية لتمويل التنمية الاقتصادية.

وتتمثل مكونات هذا المؤشر من مدخرات الأفراد في الصور الادخارية التي تشمل الحسابات الثابتة (الودائع لأجل وبإخطار سابق) وحسابات التوفير والودائع الراسخة (الدائمة) في الحسابات الجارية – واختبار هذا المؤشر نابع من أنه يعكس جهد البنك في تعبئة المزيد باستحداث أنظمة جديدة أو برفع كفاءة الأنظمة القائمة ولم يعول على الودائع الحكومية لخروجها عن مفهوم الودائع بمعناه الأصيل وكذلك ودائع الشركات لخضوعها للسياسات المالية للقائمين عليها. ورغم أن هناك بعض المحددات التي تشوب قدرة البنوك على تجميع المزيد من المدخرات الفردية مثل عدم نمو الوعي الادخاري والمصرفي وعدم توافر الحرية للبنوك في تطبيق أسعار فائدة مميزة. فإن هذا المؤشر يعد حافزاً للبنوك على فتح قنوات جديدة للاستثمار واستحداث خدمات مصرفية متطورة حتى تغطي تكلفة جميع هذه الودائع العائد منها.

4.1 التحسن والرشد في أداء الخدمة المصرفية

العمل على توفير وتقديم الخدمات المصرفية بمستوي أداء مرتفع وبتكلفة مناسبة **ويمكن قياس مستوى الجودة** أو مدى التحسن والرشد في أداء الخدمة المصرفية من وجهة نظرنا في الوقت والجهد المبذول في أدائها بتكلفة مناسبة مع ضمان سلامة وصحة إجراءات التنفيذ أي نعني بمفهوم المخالفة القضاء التدريجي على بعض المظاهر التي تشوب أداء الخدمة المصرفية وتعيبها ، **وتتمثل بعض هذه المظاهر فيما يلي :**

- ♦ تعدد شكاوى العملاء من زيادة الأخطاء وسوء الخدمة المصرفية.
- ♦ تضخم صفوف الانتظار من العملاء وتراكم حجم الأعمال غير المنجزة.
- ♦ تزايد مشاكل أداء العمل المصرفي الناجمة عن التلاعب والاختلاس وأثره في الإخلال في مظهر البنك.
- ♦ خروج العاملين على النظام وأسلوب أداء الأعمال وأداء الموضوع وإجراءاته المحددة، ويرتبط بذلك مدى شعور العاملين بالانتماء لمصرفهم.

التأخير في عمليات الضبط الداخلي في مواعيدها المعتادة وعدم تحقيق المطابقات مع البنوك الزميلة وزيادة حجم الفروق في الأرصدة مع هذه البنوك.

- ♦ وضوح وعدم التناسب بين الوسائل العلمية المصرفية مع تكلفتها والجهد والوقت المبذولين في أدائها.
- ♦ عدم وضوح ظاهرة الإسراف والضياع في مستلزمات أداء الخدمات المصرفية.

ولما كان مستوي أداء الخدمة المصرفية يصعب قياسه رقمياً فنقترح أن يكون مؤشر الأداء فيما يتعلق بالجانب النوعي (الكيفي) للعمل المصرفي متمثلاً في مدى توافر برنامج مخطط للرقابة على الجودة وللقضاء على المظاهر المعيبة التي تؤثر في الأداء الكفء للخدمة المصرفية وفقاً لتصورنا على الخطوات الآتية:

نشاط



* مع زملائك حاول أن تجد مقاييس أخرى لجودة الخدمة وناقشها معهم ومع المشرف موضحاً النتائج التي توصلتم إليها.

أسئلة تقويم ذاتي



1. اذكر مؤشرات تقويم الأداء في البنوك التجارية؟
2. ما هي أهمية مؤشر الالتزام بالحدود الائتمانية؟
3. ما هي مظاهر جودة الخدمة؟
4. كيف نقيس جودة الخدمة؟

2. أساليب قياس الأداء

1.2اكتشاف المظاهر المعيبة أو أخطاء الأداء

أ- أنظمة المراجعة والرقابة الداخلية.

ب- التحليل الإحصائي باستخدام أسلوب العينات لتحديد مستويات الأداء الجارية لنوعية معينة من الخدمات المصرفية.

ت- تحليل شكاوى واعتراضات العملاء، ويستشف ذلك من أقسام الخزينة والحسابات والمقابلات الشخصية.

2.2 قياس وتحديد مستويات جودة الأداء المستهدفة

ويبدأ ذلك بتحديد مستويات الأداء الحالية بدقة عن طريق أداء هام هي (قياس العمل) ثم تحديد الفترات الزمنية لإنجاز عمل معين في إطار دراسات الوقت والحركة آخذاً في الاعتبار كافة الظروف المحيطة بأداء العمل ليصبح هدفاً يتعين بلوغه.

3.2 متابعة ورقابة مستويات الأداء الفعلي

ويتم إنجاز هذه الخطوة عن طريق تقارير المتابعة الدورية، أو تقارير الرقابة لمقارنة الأداء الفعلي بمعدلات الأداء المستهدفة في كافة أقسام البنك المطبق عليها برنامج الرقابة على الجودة، وفي حالة ظهور انحرافات تتخذ الإجراءات التصحيحية لتحقيق المستويات المستهدفة للأداء للارتقاء بها وتحقيق الكفاءة في تقديم الخدمة المصرفية. وتتعاظم في هذه الخطوة أهمية النظام المحاسبي السليم للمتابعة والرقابة.

4.2 اتخاذ الإجراءات الوقائية

لمنع تكرار المظاهر المعيبة والقضاء على أخطاء أداء الأعمال المصرفية.

وتتطلب توافر عدد من العوامل والسياسات تتمثل فيما يلي:

أ. الإشراف الكفء لضمان منع أو تجنب المظاهر المعيبة أو تصحيح الأخطاء قبل أن تتفاقم.

ب. برنامج للنظم والإجراءات السليمة للأداء.

ت. نظام مستمر لقياس العمل لتركيب معايير الكفاءة في أداء الأعمال المصرفية لمنع الأخطاء وليس فقط لقياس مستويات الأداء الحالية.

ث. وجود المعدات والأجهزة الإلية المتطورة لأداء الأعمال المصرفية في أسرع وقت ممكن وبأعلى درجة من الدقة.

ج. التخطيط الدقيق للقوي العاملة وتوافر نظم التدريب العلمي والعمل الرشيد لدفع كفاية العاملين.

ولكن مما يحد من فعالية هذا المؤشر أو يعوق تطبيقه عدم توافر المقومات اللازمة لإرساء هذه النظم أو نقص الخبرات الفنية والإحصائية أو عدم توافر نظم مناسبة وعادلة للحوافز. ومع ذلك فإن توافر برنامج مخطط للرقابة على جودة أداء الأعمال المصرفية ومتابعته وتطويره، يعد مؤشراً يمكن الاعتماد عليه للتعرف على مدى التحسن والرشد في أداء الخدمة المصرفية لتقييم الجانب النوعي أو الكيفي لأداء البنوك التجارية، كما أنه يستهدف بعث النشاط في البنوك الوطنية لتواجه المنافسة المتوقعة من البنوك الأجنبية ومن الأساليب الحديثة التي طبقت في بعض المصارف بالخارج ما يسمى بالتسويق الخفي أو العميل الذي تعنيه الإدارة العليا ليمثل دور العميل ويتعامل مع العديد من فروع البنك ويرفع تقاريره السرية عن أداء هذه الفروع كأحد أدوات تطبيق الجودة الشاملة.

أسئلة تقويم ذاتي

1. ما هي البيئة الواجب توافرها لاتخاذ الإجراءات الوقائية ؟
2. عدد أساليب قياس الأداء؟
3. ما هي فعالية المعايير المستخدمة في قياس الأداء؟

3. الرقابة الداخلية في البنوك التجارية

تعتمد الدول في نموها وتطورها على المال، ومن أهم المؤسسات التي تقوم بتجميع الأموال وإعادة توزيعها في قنوات الإنتاج المختلفة البنوك التجارية. وهي بهذا تعتبر مراكز لتجمع الأموال في شكل ودائع تتلقاها من عملائها ثم تقوم بإخراجها علي شكل تسهيلات ائتمانية تستغل في الاستثمارات المختلفة. وعليه فالبنوك تساعد على انتقال السلع والبضائع في قنوات التوزيع المتعددة وتقوم أيضا بتمويل رأس المال العامل، وقد يقع على عاتق البنوك التجارية في الدول النامية تمويل جزء من رؤوس الأموال الثابتة وبالذات في إقامة المصانع لدفع عجلة الإنتاج والتنمية بمعدل أسرع سواء قامت هذه البنوك بامتلاك جزء من رأس مال هذه المصانع (امتلاك بعض الأسهم) أو إقراضها بضمان الآلات والمعدات المختلفة ويمكن أن يكون التمويل بأحد صيغ التمويل الإسلامية (مرابحة – مشاركة – مضاربة... الخ).

ولا بد من وضع نظم وقواعد للتحقق من سلامة سير هذه العمليات في البنوك التجارية كما أن هذه النظم والتعليمات الموضوعة لا بد لها أيضا من نظام للمراقبة الداخلية السليمة لكي تضمن الإدارة حسن سير العمل والحيلولة دون حدوث أي أخطاء والعمل على سرعة اكتشاف الخطأ عند وقوعه، كما تقوم المراقبة الداخلية هذه أيضا بحماية أصول البنك وموجودا ته من التآكل أو الاختلاس بالإضافة إلي التحقق من صحة عملياته وقيدها بالطريقة الصحيحة وهي بهذا الوصف تعتبر من أهم أدوات الضبط الداخلي. **وإن كانت المراقبة الداخلية مهمة في المشاريع المختلفة فهي أكثر أهمية في البنوك وذلك للاعتبارات الآتية:**

أ. حرفة البنوك هي التعامل في أموال الغير، حيث إنها كما أسلفنا تقوم بدور الوسيط بين الاستثمارات التي تسعي للبحث عن رؤوس أموال (الطلب على النقود) وبين الأموال التي تسعي للبحث عن استثمارات مناسبة ذات عائد مضمون (عرض النقود) فهي بهذا تكون مكان التقاء عرض الأموال والطلب عليها.

ب. من متطلبات العملاء الدقة في العمل والسرعة في الإنجاز وهذان الأمران لا يتحققان إلا تحت ظل نظام سليم للرقابة الداخلية.

ت. من أهم الدعامات التي تستمد منها البنوك قوتها هي ثقة العملاء والتي لن تأتي إلا في ظل نظام يقوم بالتسجيل الدقيق والاستخراج الصحيح للنتائج والتقليل من الأخطاء إلي أقل حد ممكن، كما أن هذا الأمر أيضا لا يتحقق إلا **في ظل نظام سليم للرقابة الداخلية في البنوك التجارية ويجب أن يغطي النقاط التالية:-**

أ. مفهوم الرقابة الداخلية.

ب. فروع الرقابة الداخلية.

ج. مقومات الرقابة الداخلية.

د. نوعية الرقابة الداخلية في ظل النظام الآتي:

نشاط



الرقابة الداخلية مسئولية ونظام .. ناقش..

1.3 تعريف الرقابة الداخلية

الرقابة الداخلية معناها تتمثل في مجموعة الوسائل والإجراءات التي يتبعها البنك من أجل المحافظة على سلامة أصوله والتأكد من سلامة ودقة البيانات المحاسبية إلي جانب سرعة اكتشاف الخطأ أو الغش لحظة وقوعه وكذلك تحقيق أكبر قدر ممكن من الكفاية الإنتاجية ومساعدة تنفيذ السياسات الإدارية العليا بشيء من الدقة والتركيز وينقسم إلى المراجعة الداخلية والرقابة الإدارية في الضبط الداخلي.

2.3 أقسام الرقابة الداخلية

أولاً: المراجعة الداخلية

هي مجموعة الطرق والإجراءات التي تهدف أساساً لحماية أصول البنك وموجودا ته والتحقق من التوجيه السليم للقيود المحاسبية في الدفاتر والسجلات حتى يمكن الاعتماد عليها.

ثانياً: الرقابة الإدارية

عبارة عن مجموعة الإجراءات التخطيطية للإدارة والتي تهدف أساساً إلي تحقيق الكفاية الإنتاجية القصوى وضمان تنفيذ السياسات الإدارية وفقاً للخطة أو الخطط الموضوعة.

ثالثاً: الضبط الداخلي

ترتيب وتنظيم أنشطة البنك وتحديد المسئوليات المنوطة بالوحدات الإشرافية المختلفة وذلك وفقاً للتدرج الوظيفي بحيث يوضع تنظيم مراقبي دقيق يمكن كل موظف من مراقبة عمل زميله وذلك أثناء إجراء أي من العمليات. ويمكن القول بصفة عامة إن نظام الضبط الداخلي هو عبارة عن مدى تنفيذ الخطة الموضوعة بواسطة الإدارة العليا بالبنك والتي تنفذها الإدارات الخدمية وإدارة الحسابات والإدارة المالية بالبنك بحيث ينتج عنها تحقيق الحد الأقصى من الرقابة الآلية على دقة التنفيذ والتسجيل منعاً لحدوث الأخطاء وسرعة اكتشافها لحظة وقوعها.

رابعاً: مسئولية المراجعة الداخلية

وهي مجموعة الوسائل الموجودة بالبنك والتي تستهدف فحص العمليات والقيود الواردة بالدفاتر بصفة مستمرة، وهي تسند إلي قدامي الموظفين. وأن الحكمة من إسنادها لقدامى الموظفين تكمن في أنهم يكونون ملمين بالتعليمات وملمين بالحكمة من وضعها إلي جانب امتيازهم وجدارتهم التي تؤهلهم للابتكار ذلك لأن المراجعة في حد ذاتها ديناميكية الحركة تتطلب التتبع المستمر في التنفيذ وذلك وفقاً للابتكارات وتجنباً للاختناقات الإدارية، والمراجعة الداخلية يقوم بها المراجعون من أجل التأكد من صحة البيانات المحاسبية ومدى كفاية الإجراءات الموضوعة للمحافظة على أصول البنك وموجودا ته. إلي جانب التأكد من قيام العاملين بأداء أعمالهم بدقة وعناية وفقاً للخطة المرسومة لهم دون انحراف أو تعديل، وفي حالة وجود انحرافات في الأداء أو التطبيق فلا بد لهم من مراقبتها ورفعها للإدارة العليا لمعالجتها والتي قد تصل إلي درجة التعديل أحيانا. والمراجعة الداخلية وفقاً للمفهوم عالية تنقسم إلي نوعين:

أ. المراجعة الداخلية الوقائية:

وهي التي تعمل على حماية أصول البنوك من التآكل وتحافظ على الخطط المرسومة من الانحرافات أو التعديل غير السليم عند التطبيق.

ب. المراجعة الداخلية الايجابية أو الكشفية:

وهي التي تعمل على كشف الأخطاء بمجرد وقوعها وتحدد مسبباتها في الحال كما أنها تعمل أيضا على التأكد من دقة وسلامة البيانات التي ترفع للإدارة للاستناد عليها في وضع الخطط العامة هذا وتعمل أيضا على إدخال التحسينات على الخطط والوسائل الرقابية المختلفة بالاشتراك مع إدارة التنظيم بالبنك.

وهناك تقسيم آخر للمراجعة الإدارية:

أولاً: المراجعة الداخلية الإدارية

وتتمثل في الفحص الشامل لمختلف عمليات البنك والعمل على أخطار الإدارة عن أي انحراف يحدث في السياسات والخطط الموضوعة للهدف المنشود مع تقييم لأداء العاملين بالبنك، هذا إلي جانب إصدار التوصيات المساعدة لحل المشاكل اليومية التي تظهر بالبنك،

وبحث الوسائل التي تكفل زيادة الإنتاجية في الأداء وبالتالي تحسين وتعظيم الربح أثناء سير العمل اليومي، وتقوم أيضا بمساعدة الإدارة عن طريق مدها بالتحليلات والتوصيات المختلفة وتقييم مدى فعالية النظم الأخرى للرقابة.

ثانياً: المراجعة الداخلية المحاسبية

وهي المراجعة الخاصة بالعمليات المالية التي تهدف إلى التحقق من سلامة القيد بالدفاتر وصحة البيانات المحاسبية وإلى التأكد من حماية أصول البنك وهي تتم وفقاً لما يلي:

أ. المراجعة الأولية للتأكد من صحة الإجراءات التي اتبعت والقضاء على سوء التصرفات.

ب. المراجعة اللاحقة لإمكان اكتشاف الأخطاء والتي ربما قد تحدث في التوجيه المحاسبي للقيود بالدفاتر ومنع حدوثها. ومن وسائلها حسابات المراقبة الإجمالية وموازين المراجعة .

ت. الجرد المستمر والمفاجئ على الأصول والموجودات بقصد المحافظة عليها واكتشاف أي اختلاسات أو ضياع أو تلف وهذه تقوم بها إدارة التفتيش في البنوك التجارية عادة .

3.3 مقومات المراقبة الداخلية الفعالة

لكي يكون نظام المراقبة الداخلية فعالاً يجب أن تتوافر له المقومات التالية:

أولاً: وجود خطة تنظيمية سليمة

لابد من وضع خطة تنظيمية سليمة للبنك تناسب وحجمه وطبيعة العمليات التي يقوم بها مع تحديد الاختصاصات والمسئوليات بدقة تامة، وكذلك المرونة لمواجهة أي تطورات أو تعديلات مستقبلية.

ثانياً: دقة توزيع العمل وتحديد المسئوليات

لابد وان يكون توزيع العمل داخل الإدارات المختلفة وداخل إدارة المراقبة (المراجعة) ذاتها توزيعاً دقيقاً حتى لا يوجد أي تداخل أو تعارض فيما بينها مع تحديد مسئولية كل فرد (حسب التعليمات الموضوعة للإدارات المختلفة) ليعرف كل شخص نطاق العمل الموكل إليه ويجب على كل موظف أن يتسلّم نسخة من التعليمات. الموضوعة للإدارة أو القسم الذي يعمل فيه وبعد دراسته دراسة وافية يوقع بما يفيد علمه بالتعليمات حتى يمكن مساءلته في حالة إخلاله بأي بند من بنود التعليمات ويجب أن تكون التعليمات في أوراق (Loose Leaf) ويجب ألا

يشترك أي موظف في مراجعة ما قام بعمله ضماناً لوجود الضبط الذاتي أثناء تنفيذ العمليات المختلفة وتستخدم في هذا الصدد الخرائط التنظيمية للهيكل العام للبنك وخريطة توزيع العمل وخريطة تدفق العمل.

ثالثاً: حسن اختيار العاملين ووضع الموظف المناسب في المكان المناسب

فالعامل البشري هو أكبر العوامل أهمية في تنفيذ العمليات . وحسن اختيار العاملين ووضع كل في المكان المناسب من المقومات الهامة لنظام المراقبة الداخلية السليمة. وذلك يتم بتحليل شامل للوظائف التي تتناسب مع استعدادهم وتأهيلهم وذلك يتم في ظل دورات تدريبية مبرمجة على هذا الأساس.

أسئلة تقويم ذاتي



1. ما هو المؤشر الذي يعتمد عليه للتعرف على مدى التحسن في الأداء؟
2. ما هي أهمية الرقابة الداخلية؟
3. حدد بعض أساليب الرقابة الوقائية؟
4. أذكر الدوافع والاعتبارات التي تؤدي إلي أن تصبح الرقابة الداخلية من الأهمية بمكان؟
5. عدد أنواع المراجعة الداخلية؟
6. ما هي أهمية المراجعة الداخلية؟
7. مستعيناً بالمعلومات السابقة بين الفرق بين الرقابة الداخلية والمراجعة الداخلية؟
8. كيف تحدد أن نظام الرقابة فعّال أو غير ذلك؟
9. بين مقومات المراقبة الداخلية الفعالة؟
10. فرق بين المراجعة الإدارية والمراجعة المحاسبية؟

رابعاً: وجود نظام محاسبي سليم

يتضمن النظام المحاسبي تصميم السجلات والدفاتر المستخدمة وتحديد المستندات اللازمة وكذلك خطة سيرها في المراحل المختلفة مع وضع الدليل الحسابي المبوب.**ويجب أن تتوافر الشروط التالية عند إعداد النظام المحاسبى:**

أ. أن يكون تصميم المستندات والسجلات والدفاتر واضحاً وبسيطاً حتى يسهل فهمه.

ب. مراعاة كافة الاستخدامات المتوقعة كاستخراج المستندات من عدة صور لإرسال الصور إلي الإدارات المختلفة.

ت. أن يعد المستند بحيث يمكن تحقيق الرقابة في المراحل المختلفة التي يمر بها لتخصيص خانات توقيع الموظفين (محررة – مراجعة معتمدة).

ث.أن يعتمد النظام على مجموعة من الدورات المستندية التي تربط المستند من بدء استخراجه إلي حين إثباته في الدفاتر.

ج. أن يتوافر في الدفاتر نوع من الرقابة الذاتية كإعداد موازين مراجعة واستخدام الحسابات الإجمالية.

ح. أن يحتوي النظام على دليل مبوب للحسابات يسهل سرعة التعرف على الحسابات وتسجيل العمليات في الدفاتر.

خ. وجود نظام دقيق للتأكد من تنفيذ الإجراءات الموضوعة:- وذلك بالتأكيد من أن الإجراءات المرسومة لكل عملية تنجز طبقاً لدورتها المحددة وتتابعها الصحيح، ويتم ذلك بتجميع هذه الإجراءات وترتيبها في كتيبات صغيرة.

خامساً: وجود نظام لتقييم الأداء

وذلك للتحقق من الالتزام بمستويات الأداء الموضوعة ثم تحديد الانحرافات عنها ودراسة أسبابها ووسائل علاجها والعمل على تلافيها مستقبلاً.

سادساً: وجود نظام جيد للحوافز والروادع

وذلك بهدف وضع ضوابط وحوافز لزيادة حماس العاملين ودفعهم لزيادة الإنتاج وإثابة المجد وعقاب المقصر.

سابعاً: اتخاذ الإجراءات الوقائية الكافية

وذلك للمحافظة على الأصول والموجودات من السرقة أو الضياع أو التلف وذلك بأحكام غلق الأبواب وتشديد الحراسة عليها وترتيب المخازن والتفتيش الدوري عليها وكذلك التامين عليها ضد أخطار السرقة والحريق والتأمين على الصيارفة ضد خيانة الأمانة.

نشاط



* هناك صفات للمراجع الداخلي عددها وناقش مع زملائك مدى ملاءمتها وواقعيتها مبيناً الصفات المقبولة وغير المقبولة...

4. استخدام محاسبة التكاليف كأداة من أدوات الرقابة بالمصارف

يعتبر بعض فلاسفة التكاليف أن البنوك تعتبر كالمنشآت الصناعية إذ تمثل الودائع المواد الخام وأن المنتج النهائي يتمثل في خطوات ثلاثة هي وظائف البنوك ويجدر بنا أن نذكر أن الأسباب الرئيسة لاستخدام محاسبة التكاليف في البنوك إنما تتلخص فيما يلي:

1.4 أسباب أدت إلي استخدام محاسبة التكاليف

يمكن أن توضح فيما يلي:

1. الزيادة الهائلة في مصروفات التشغيل في البنوك مما يؤكد الحاجة الملحة لتحقيق الرقابة على هذه المصروفات بتحديد مصروفات كل قسم ومقارنة اتجاه هذه المصروفات مع اتجاه مستوي النشاط لكل قسم وهذا يشير إلى مدى كفاية الأقسام في قيامها بمهامها بأقل تكلفة ممكنة.
2. توسع البنوك التجارية في الخدمات المقدمة لعملائها بل استخدامها لخدمات جديدة ولاجتذاب أكبر قدر من العملاء يضع على عاتق البنوك التجارية احتساب تكلفة مثل هذه الخدمات ودراسة مدى جدواها.
3. نسبة لتحديد البنك المركزي لسعر الفائدة فإنه يحتم على البنوك التجارية إجراء دراسات لتقييم مدى كفاية هذه الأسعار.
4. قياس تكلفة عنصر التمويل من الأمور الهامة ولا سيما في الاقتصاد الاشتراكي المخطط حيث يعتبر عنصر التمويل من العناصر الهامة في خطط التنمية.
5. استخدام محاسبة التكاليف يمكِّن الإدارة من رسم سياساتها لتحقيق أكفأ استخدام لموارد بنوكها.

2.4 استخدام محاسبة التكاليف في القطاع المصرفي

إن استخدام محاسبة التكاليف في القطاع المصرفي يعتبر من الموضوعات الحيوية الحديثة والتي تلقي اهتماماً كبيراً من المصارف في الدول المتقدمة، ولا شك أن استخدام محاسبة التكاليف في قياس تكلفة الخدمات المصرفية وتحقيق الرقابة عليها والتمكن من اتخاذ القرارات الإدارية في كثير من مجالات العمل، وإنما يعد من منافع هذا الأسلوب **وإذا ما حاولنا استعراض طبيعة نظام محاسبة التكاليف بالمصارف فإنه يعتمد على الآتي:**

1.**دفاتر وقوائم نظام المحاسبة المالية** كمصدر للبيانات والمعلومات لعناصر التكاليف وعناصر الإيرادات وكذلك لمصادر الأموال واستخدامها.

2. **النظام الإحصائي** كمصدر للبيانات التاريخية المتعلقة بكمية النشاط على مستوي الإدارات أو الأقسام وعلى مستوى الخدمات.

3.**نفس النهج التكاليفي المستخدم** في التكاليف الصناعية ولكن بعد إعادة تطويرها بما يتلاءم مع النظام المصرفي (كأن يعاد تبويب عناصر التكلفة وتحديد مراكز التكلفة).

4.**يمكن استخراج متوسط التكلفة للخدمات** على مستوى المصرف ككل بعد استخراج تكلفة الخدمات بكل فرع مثلاً.

5.**يمكن أن يقوم النظام على العناصر التالية:**

أ. تحديد وحدات ومراكز التكلفة.

ب. تحديد فترات التكلفة.

ت. تحديد وجمع عناصر التكلفة.

ث. تخصيص وتوزيع عناصر التكلفة على مراكز التكلفة.

ج. توزيع مراكز الخدمات المساعدة على التكلفة التي تتلقي خدماتها.

ح. تحميل تكلفة المراكز على الخدمات.

خ. تحميل صافي تكلفة التمويل على خدمات الإقراض والاستثمارات.

الإدارات الخدمية	الإدارات الوظيفية	الإدارات المساعدة
* حسابات جارية	* الحسابات العامة والمركزية	* التخطيط
* كمبيالات	* التخطيط أو البحوث	* إدارة العلاقات العامة
* التوفير		
* خطابات الضمان		* العلاقات الخارجية

وكما أشرنا سابقاً فإن **دراسة محاسبة التكاليف بالمصارف تعتمد على نظام المحاسبة المالية** للحصول على البيانات الخاصة بالنفقات والإيرادات. ومن المهم إدخال بعض التعديلات على هذه البيانات للتوصل إلي البيانات التي تخص هذه الفترة التكاليفية مع **استبعاد العناصر التي لا تعد من قبيل التكلفة وتتبع الأسس التالية:**

1. تستبعد عناصر الإيرادات والمصروفات التي لا تخص الفترة التكاليفية مع إضافة تلك العناصر التي تخصها.
2. تخفيض المصروفات بالإيرادات التي تعتبر استرداداً مباشراً لها.
3. استبعاد المخصصات باعتبارها أعباء مالية تخرج عن إطار التكاليف.
4. استبعاد الإيرادات الرأسمالية والإيرادات المحصلة عن السنوات السابقة

وما في حكمها وذلك للتوصل إلي إيرادات النشاط الجاري للمصرف من خلال الفترة التكاليفية. ثم إن عناصر التكلفة التي لا يتم تخصصيها أو توزيعها على مراكز التكلفة تعتبر من عناصر التكلفة المباشرة سهلة التخصيص أو التوجيه إلي الخدمات دون توسيط مراكز التكلفة . وهذه العناصر هي التي يوجد ارتباط مباشر بينها وبين الخدمات المؤداة – أما عناصر التكلفة غير المباشرة فهي التي يتم فيها توسيط مراكز الخدمات ثم يعاد تحميلها للخدمات. وحتى يتسنى لنا ذلك لا بد من تتبع الأسلوب الآتي :

نشاط



حاول مع زملائك وضع ميزانية ممثلة للموارد والإستخدامات لمصرف موضحاً الإيرادات والمصروفات وإجمالي الأرباح على ضوء ما سبق شرحه من خطوات لتنفيذ نظام محاسبة التكاليف...

أسئلة التقويم الذاتي



1. لماذا لجأت المصارف إلي استخدام محاسبة التكاليف؟
2. مستعيناً بخبرتك من خلال الدراسة. بين لنا أهمية الدفاتر والقوائم والمحاسبة المالية ؟
3. النظام الإحصائي من الأنظمة الهامة في استخدام محاسبة التكاليف هل هذا حقيقي؟

*على أي شيءتعتمد محاسبة التكاليف بالمصارف؟

* تستخدم محاسبة التكاليف كأداة من أدوات الرقابة على المصارف، وضح الكيفية التي تتم بها؟

3.4 الخطوات الرئيسة لتنفيذ النظام

أولاً: تقسيم مصروفات البنك على الأنشطة الرئيسة

ولكي يتم ذلك لا بد من تقسيم الإدارات المختلفة بالبنك إلي إدارات خدمية وأخري وظيفية أو إدارات مساعدة . والإدارات الخدمية (كالحسابات الجارية والكمبيالات والاعتمادات المستندية والتوفير وخطابات الضمان والتنازلات ... الخ) أما الأقسام الوظيفية أو المساعدة فهي (كالحسابات العامة والحسابات المركزية والبحوث... الخ).

وعليه فمن السهل جداً معرفة المصروفات التي تخص الإدارات الخدمية وبالذات المباشرة أما غير المباشرة فيمكن توزيعها بعدد العاملين أو المساحات المشغولة. ولكن ليس من السهل إعادة تقسم مصروفات الإدارات الوظيفية على الإدارات الخدمية. وعليه يجب اتباع الجداول التالية:

1- توزيع المصروفات والأعباء للإدارات الخدمية

نوع المصروف /الإدارات	ح/جارية	اعتمادات توفير	كمبيالات	كمبيو ح/ضمان	المجموع...الخ
- أجور ومرتبات					
- أدوات كتابية ومطبوعات					
- مصروفات أخري					
- فوائد مدفوعة					
- الإجمالي					

2 - توزيع المصروفات والأعباء للإدارات الوظيفية

نوع المصروف /الإدارات	حسابات عامة	ح/مركزية الفروع	البحوث	...الخ	المجموع
- أجور ومرتبات					
- أدوات كتابية ومطبوعات					
- مصروفات أخري					
- الإجمالى					

3- توزيع مصروفات وأعباء الإدارات الوظيفية على الإدارات الخدمية

المجموع ...الخ البحوث الفروع ح/المركزية الحسابات العامة الإدارات المساعدة

- الحسابات الجارية
- التوفير
- الاعتمادات
- الكمبيالات
- الكمبيو
- خطابات ضمان ..الخ
- نصيب الإدارات الخدمية من الإدارات الوظيفية
- أعباء الإدارات الخدمية
- إجمالي أعباء الإدارات الخدمية
- (إجمالي أعباء البنك)

إذا بعد توزيع مصروفات وأعباء البنك على الإدارات المختلفة (خدمية ووظيفية أو مساعدة) توزع مصروفات وأعباء الإدارات الأخيرة علي الإدارات الأولي (الخدمية).

وأخيرا يمكن توزيع مصروفات أعباء الإدارات الخدمية المختلفة بالبنك بعد تحميلها بمصروفات وأعباء الإدارات الوظيفية على الأنشطة الرئيسة بالبنك.

أسئلة تقويم ذاتي



1. ما هي خطوات تنفيذ نظام محاسبة التكاليف؟
2. هل وجدت صعوبة في استيعاب هذا النظام؟
3. كيفية عمل حساب الإيرادات والمصروفات؟

نشاط



* مستخدماً أسلوب عمل حساب الإيرادات والمصروفات ناقش مع المشرف أهمية ومدى صعوبته وإمكانية تطبيقه...

ثانياً: توزيع الإيرادات على الأنشطة المختلفة:

ويمكن اتباع نفس النهج السابق في توزيع إيرادات البنك المختلفة (فوائد دائن عوائد الاستثمارات المختلفة – العمولات .. الخ) علي الإدارات الخدمية ثم توزيع ما يخص الإدارات المساعدة علي الإدارات الخدمية وأخيراً توزيع هذه الإيرادات علي الوظائف والأنشطة الرئيسة. ولكن هنا يجب أن نشير إلي أن أسس توزيع إيرادات الإدارات المختلفة علي الأنشطة الرئيسة للبنك قد تختلف عن أسس توزيع الأعباء علي المناشط المختلفة. وذلك لأنه يمكن توزيع الإدارات علي أساس حجم العمليات التي نفذت في كل منشط من مناشط البنك المختلفة . كما أنه يمكن ربط كل بند من بنود الإيرادات بنوع النشاط الذي نجم عنه كربط الفوائد المحصلة بنشاط الإقراض وتوزيع بند العمولات علي الأنشطة المختلفة علي أساس العمليات التي ولدت هذا الإيراد.

أسئلة تقويم ذاتي



1. ما هي أولي الخطوات التي تتبع لتنفيذ النظام المحاسبي للتكاليف؟
2. أعط أمثلة للوحدات الخدمة؟
3. ماذا تعني بالإيرادات الوظيفية؟

ويذكر علماء التكاليف أن **أسس التوزيع التي تستخدم في محاسبة التكاليف الصناعية ويمكن استخدامها في محاسبة تكاليف المصارف وهي ما يلي:**

أ. عدد العاملين:

يستخدم في توزيع المصروفات التي تمثل خدمات تستفيد منها المراكز أو المناشط بقدر عدد العاملين بها.

ب. الأجور:

تستخدم في توزيع المصروفات التي لها ارتباط بأجور العاملين.

ت. المساحة:

تستخدم في توزيع المصروفات التي تتعلق بأماكن العمل (كالإيجار، الإضاءة.. الخ).

ث. الوقت:

يستخدم في توزيع المصروفات التي تمثل خدمات يستفيد منها أكثر من مركز أو وحدة أو منشط ويمكن التعبير عنها بوحدة قياس الوقت.

ج. عدد الوحدات:

يستخدم في توزيع المصروفات بقدر عدد الوحدات بكل منها مثل مصروفات صيانة الآلات الحاسبة والتي يمكن توزيعها علي المركز طبقا لعدد الآلات لكل وحدة أو مركز.

ح. قيمة الأشياء أو المعدات:

يستخدم هذا الأساس في توزيع المصروفات التي تمثل خدمات تستفيد منها المراكز أو الإدارات المختلفة طبقا لقيمة الأشياء أو المعدات المستخدمة بكل منها مثل مصروفات التأمين علي الأثاث والمهمات ضد الحريق والسطو الذي يتم توزيعها علي أساس قيمة الأثاث والمهمات المؤمن عليها بكل مركز.

خ. تقدير نسب التوزيع :

قد توجد بعض المصروفات التي يصعب توزيعها علي الوحدات طبقا لأي من الأسس السابقة وذلك لارتباطها بنشاط المصرف بصفة عامة وتكون مبالغها قليلة القيمة كثيرة العدد للدرجة التي لا يمكن بسهولة فحصها وتوزيعها طبقا لأسس دقيقة. ويحسن توزيع مثل هذه

المصروفات علي المراكز المستفيدة بنسب يقدرها محاسب التكاليف بضوء دراسة ظروف كل مرحلة .

نشاط



بعد تعرفك على أسس تحميل كل فترة محاسبية بتكاليفها، اشرح كيف يتم ذلك؟

ثالثاً: عمل حساب الإيرادات والمصروفات

حيث يتم ذلك على ضوء الخطوات التالية:

1. وذلك بربط الإيرادات بمصادرها مع عمل ميزانية ممثلة للموارد والاستخدامات.. فتعكس الاستخدامات (الأصول) درجة استغلال الموارد (الخصوم) وبالتالي يمكن قياس مدي مناسبة تكلفة التشغيل لموارد البنك مع الإمكانيات المتاحة.

2. تحديد الأرصدة القابلة للاستثمار وذلك نتيجة ظهور مبالغ سائلة أكبر من المطلوب في الميزانية المشار إليها في (1).

3. ربط الاستخدامات المختلفة بالمصادر المحولة لها مع وضع تلك الأصول التي لا يمكن ربطها بالخصوم في عمود خاص.

4. ربط الإيرادات والمصروفات الخاصة بالسلف والاستثمارات بمصادر التمويل المختلفة وذلك برد المصروفات والإيرادات الخاصة بمكونات الاستخدامات إلي مصادر تمويلها.
5. تحديد صافي الأرباح من أوجه النشاط وذلك للحصول علي تكلفة مجمعة تمثل عمليات البنك في وضعين مختلفين :-

أ.يمثل الأرصدة في حالة الاستخدام.

ب. يمثل الأرصدة في حالة المصادر.

6. تحديد معدلات الربح:

أ. نسبة الدخل الإجمالي إلي السلف والاستثمارات.

ب. نسبة الدخل الصافي (بعد خصم المصروفات) إلي السلف والاستثمارات.

ج. نسبة الدخل التوظيفي (بعد خصم المصروفات وبعد خصم مصروفات أعباء الأرصدة التي مولت هذا النشاط) إلي السلف والاستثمارات.

وهنا نجد أنه لزام علينا أن نذكر أن محاسبة التكاليف في البنوك التجارية تستخدم:

أولاً: كأداة للرقابة

ثانياً: وفي إيجاد تكلفة الخدمة المصرفية ومن ثم إيجاد القرار نحو الاستمرار في تقديم هذه الخدمة أم إيقافها أو زيادة أسعار الخدمات بالاتفاق مع البنك المركزي.

ثالثاً: وفي تحديد تكلفة الوظائف المختلفة للبنك وقياس أهميتها وأدائها:

أ. تكلفة الجنية المودع.

ب. تكلفة الجنية المستثمر.

ت. تكلفة الخدمات المصرفية.

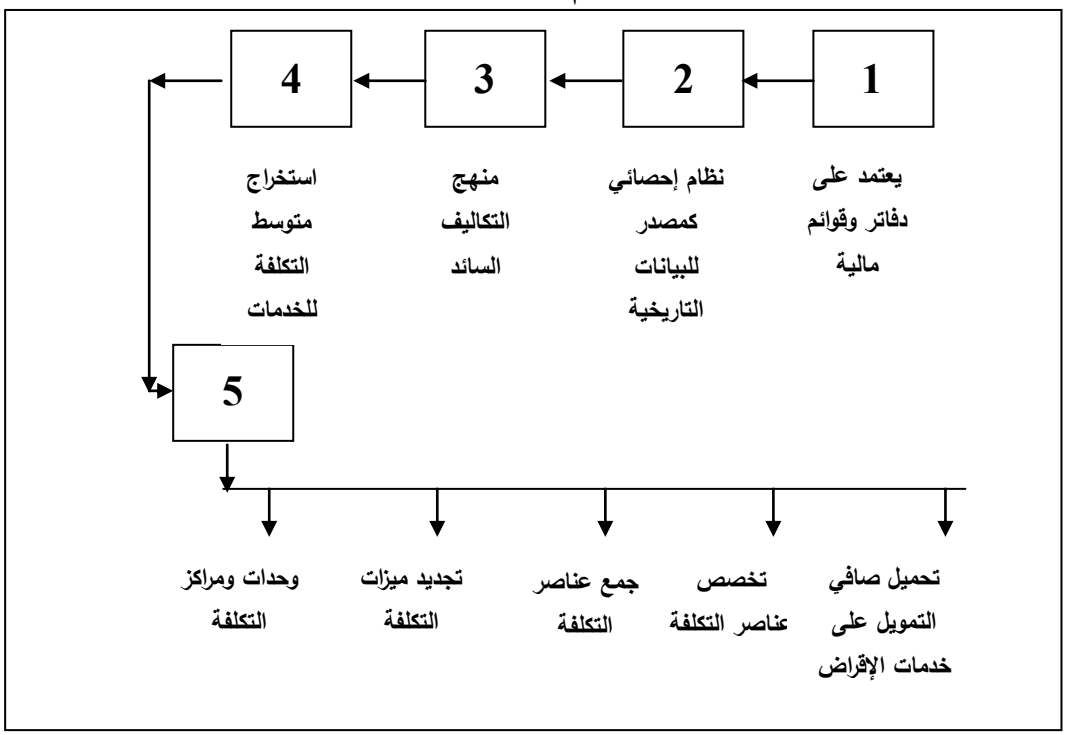
تدريب(2)



اذكر بعض الأنظمة الرقابية الأخرى التي تستخدم في البنوك التجارية؟

شكل رقم (1)

متطلبات نظام محاسبة التكاليف:



أسئلة تقويم ذاتي

1. تستخدم محاسبة التكاليف في المصارف كأداة رقابية، ناقش..
2. اشرح كيف يمكن عمل حساب الإيرادات؟
3. اشرح كيف يمكن عمل حساب المصروفات؟

نشاط

حاول مع زملائك وضع تصور لميزانية أحد البنوك التجارية بعد تطبيق نظام محاسبة التكاليف، واعرضها على المشرف الأكاديمي ثم ناقشها...

الخلاصة

ما الذي ناقشناه في هذه الوحدة؟

لا شك أمور كثيرة وهامة للغاية.

نقاط وخطوات وإجراءات سمعت ببعضها ولم تسمع بالبعض الآخر.

سنحاول أن نضع ملخصاً شاملاً يفيدك ويساعدك على استيعاب ما جاء بالوحدة من معلومات.

فما هي المعلومات التي ناقشناها لعل الوحدة اشتملت على تركيب مؤشرات تقويم الأداء التي تتكون من الكفاءة في استخدام الموارد المتاحة وما لهذا المؤشر من مدلولات على الربحية وما يستند عليه من نجاح في إنجاز الأهداف وكذلك تمت مناقشة التزام البنك بالحدود الائتمانية طبقاً للسياسات النقدية والائتمانية المستهدفة وأيضاً نمو الودائع الادخارية ومدى جذب المدخرات والعمل على توظيفها لخدمة المجتمع وتمويل قطاعات التنمية الاقتصادية بما يحقق الرفاهية الاجتماعية. وبالتالي نجد أن مؤشر التحسن في أداء الخدمة المصرفية هو آخر المؤشرات وأقواها حيث يمكن من التعرف على مواطن الضعف والتخلص منها أو معالجتها والمضي بمراكز القوة ودفعها للأمام وتحسينها باستمرار.

ولما كان من االصعوبة بمكان قياس هذه المدلولات فقد تم التعرف على عدد من وسائل قياس هذه المؤشرات.

فنجد عدداً من الأساليب لقياس كل مؤشر فمثلاً لقياس الكفاءة وضع العائد على الأموال المتاحة، وما يخص المؤشر الثاني التزام البنك بالحدود الائتمانية. استخدام معيار إجمالي التوظيف واستخدام لمعدل نمو الودائع كيف يمكن جذب المدخرات، وأسلوب استخدام هذه المدخرات في خدمة المجتمع الاقتصادي والاجتماعي وتوفير الموارد للاستقلال في تمويل الصناعة والزراعة وخلافه.

ولقياس التحسن في أداء الخدمات المصرفية فهناك عدد من المظاهر تؤخذ في الاعتبار ومنها تعدد شكاوى العملاء وتزايد مشاكل أداء الأعمال، وخروج العاملين على نظم وأساليب أداء الأعمال، وتأخر الضبط الداخلي وغيرها. وبما أنه تعذر قياس هذا الجانب فإنه يستوجب القيام بالرقابة الداخلية.

وهنا تم إيضاح أساليب قياس الأداء بواسطة اكتشاف المظاهر المعيبة أو أخطاء الأداء. وتحديد مستويات جودة الأداء ومتابعة ورقابة مستويات الأداء الفعلي ثم اتخاذ الإجراءات الوقائية.

وتناولت الوحدة مناقشة موضوع الرقابة الداخلية أهميتها، مفهومها، مقوماتها وأنواعها ثم تحدثت عن المراجعة الداخلية باعتبارها قسماً مهماً من أقسام المراقبة الداخلية، وتطرقت الوحدة إلى أقسام المراجعة الداخلية ثم ما هي مقوماتها المتمثلة في وجود خطة تنظيمية ودقة في توزيع العمل ووجود نظام محاسبي سليم ونظام لتقييم الأداء ونظام جيد للحوافز واتخاذ الإجراءات الوقائية الكافية.

وقبل أن نختتم الوحدة ناقش موضوع استخدام محاسبة التكاليف لما له من أهمية أدت إلى الحاجة إليها عدد من الأسباب تمثلت في الزيادة الهائلة في مصروفات التشغيل والتوسع في عمل البنوك التجارية والخدمات المقدمة وتكاليف الترويج لخدمات العملاء وزيادة الودائع، وقياس تكلفة عنصر التمويل أصبح من الأمور الهامة وكذلك استخدام محاسبة التكاليف تمكن الإدارة من رسم سياساتها لتحقيق كفاءة في استخدام الموارد.

وحتى يمكن تحقيق ذلك أي استخدام محاسبة التكاليف فهذا يتطلب عدداً من الإجراءات والنظم كوجود دفاتر وقوائم نظام محاسبة مالية جيدة ونظام إحصائي كمصدر للبيانات التاريخية ونهج تكاليف واضح حسب ما سبق استخدامه وطرق استخراج متوسط تكلفة للخدمات.

وفي نهاية الوحدة تطرق النقاش للخطوات الرئيسية لتنفيذ النظام من حيث تقسيم المصروفات إلى أنشطة وما يتطلبه من تقسيم لإدارات البنك إلى إدارات خدمية وأخرى وظيفية وإدارات مساعدة. وأعط أمثلة على ذلك.

فقد زينا الوحدة ببعض التدريبات وأسئلة تقويم ذاتي ونشاط.

نأمل أن نكون قد وفقنا في استعراض العناوين التي تمت مناقشتها وإذا أشكل عليك أي موضوع نرجو الرجوع إلى الوحدة وحاول مناقشته مع زملائك، وإذا رأيت أي نقص في هذا الجهد نرجو منك تزويد مركزك الدارس بملاحظاتك حول هذه الوحدة.

راجياً لك التوفيق والسداد.

لمحة مسبقة عن الوحدة التالية

الوحدة التالية والأخيرة في هذا المقرر تتعلق بدور البنوك في تركيز الأسعار وكمية وسائل الدفع بالدولة.

فقد تناولت الميزانية الموحدة للجهاز المصرفي والميزانية الإجمالية وخصائص كل منها. وأسباب الزيادة في وسائل الدفع والتعرف إلي معدلات نمو الناتج القومي، ثم الهيكل التنظيمي لإدارة البنوك، وأهم وظائفها ثم الإدارة بالأهداف.

نأمل أن تكون وحدة مفيدة بالنسبة لك.

إجابات التدريبات

تدريب 1

- موارد البنوك هي الأموال المتاحة من ودائع ادخارية وودائع جارية وودائع لأجل، وكذلك العنصر البشري والمعدات والأجهزة التقنية التي تساعد في إنجاز الأعمال.

تدريب2

- المراجعة الخارجية التي يقوم بها المراجع الخارجي مراجعة بنك السودان الدورية والجزئية.

مسرد المصطلحات

1. **الرقابة الداخلية : Internal Control**

خطة تنظيمية إدارية ومحاسبية للضبط الداخلي عند استخدام عوامل الإنتاج المتاحة لدى المنشاة وصولاً بها إلى أعلى معدلات ممكنة من الكفاية الإنتاجية.

2. **الرقابة الإدارية : Administrative Control**

الخطة التنظيمية والإجراءات والوثائق والسجلات المتعلقة بعمليات اتخاذ القرارات والتي تقود إلى التخصيص الإداري للعمليات.

3. **الرقابة المحاسبية : Accounting Control**

نظام كافٍ وفعال للمراجعة مصمم لتوفير تأكيدات معقولة ومناسبة يهدف إلى اختبار دقة البيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر والسجلات ودرجة الاعتماد عليها وتتبع صحة عمليات تسجيل وتبويب وتحليل وعرض البيانات المحاسبية.

4. **المراجعة الداخلية : Internal Audit**

الفحص المستمر المنتظم لعمليات المنشاة ودفاترها ومستنداتها بواسطة هيئة داخلية أو مراجعين تابعين للمنشاة وهو عمل محاسبي وتعرف المراجعة بالتدقيق كذلك.

5. **الضبط الداخلي : Internal Check**

نظام موضوع يهدف إلى ضبط عمليات المشروع ومراقبتها بطريقة تلقائية مستمرة.

6. **الإدارات الخدمية : Services Departments**

هي مجموعة من العاملين يجتمعون في قسم واحد أو وحدة لتقديم خدمات للعملاء والزبائن في المصارف.

7. **إدارات وظيفية : Functional Departments**

هي مجموعة من العاملين في وحدة واحدة أو قسم يعملون من أجل خدمة وتحقيق أهداف البنك بما يساعد على الإنجاز وتقديم خدمة ممتازة.

8. **معدل الربح : Profit Ratio**

هي الناتج من عملية طرح جميع المصروفات من الإيرادات المحققة ونسبته في المائة.

9.الخدمات المصرفية : Banks Services

هي مجموعة الأنشطة التي يقوم بها العاملون داخل المصرف بدقة وسرعة ولتحقيق رغبات العملاء وتحقيق أهداف البنك بما يحقق عائداً إلى البنك.

المراجع

1. إبراهيم، محمد نبيل ومحمد على حافظ، **النواحي العملية في سياسات البنوك التجارية**، القاهرة: دار النهضة العربية 1978م، ص 105.
2. الشافعي جلال،– **بحوث في مراجعة وفحص الحسابات**، القاهرة : دار الكتاب الجامعي 1981م، ص116.
3. الهندي، منير، **الإدارة بالأهداف في تقييم الأداء**، بيروت: اتحاد المصارف العربية 1969م، ص 103.
4. حسين أحمد متولي، **استخدام محاسبة التكاليف في المصارف**، القاهرة: محاضرة ألقيت في معهد المصارف العربية، 1977م.
5. عمر أحمد سيد، **التكاليف النمطية المحدودة مقدماً كأداء للرقابة في البنوك التجارية**، القاهرة: "محاضرة ألقيت في معهد المصارف"، 1977م.
6. غلاب حسن، **محاسبة التكاليف في البنوك، القاهر**ة: دار النهضة العربية 1981م، ص 86.


الوحدة السادسة
دور البنوك في تركيز
الأسعار وكمية وسائل الدفع
بالدولة

محتويات الوحدة

الموضوع	الصفحة
المقدمة	**238**
تمهيد	**238**
أهداف الوحدة	**239**
1. الميزانية الموحدة للجهاز المصرفي	**240**
1.1 تركيب الميزانية الموحدة	**240**
2.1 الفرق بين الميزانية الإجمالية والموحدة	**240**
3.1 خصائص الميزانية الموحدة	**241**
4.1 أسباب الزيادة في وسائل الدفع	**244**
5.1 كيفية التعرف على نقص معدلات نمو الناتج القومي	**245**
2. أمثلة الميزانيات	**246**
1.2 ميزانية البنوك التجارية المجمعة	**246**
2.2 ميزانية البنك المركزي	**247**
3.2 الميزانية الإجمالية للبنوك التجارية والبنك المركزي	**248**
4.2 الميزانية الموحدة للبنوك التجارية والبنك المركزي	**249**
3. تصنيف الأصول والخصوم بغرض التحليل بالنسب المالية	**251**
1.3 تصنيف جانب الأصول	**251**
2.3 تصنيف جانب الخصوم	**255**
4. الهيكل التنظيمي لإدارة البنوك التجارية	**258**
1.4 النظرية الكلاسيكية	**258**
2.4 النظرية السلوكية	**259**
3.4 أهم وظائف التنظيم في البنوك التجارية	**263**
4.4 الأدوات والأساليب المستخدمة في تنظيم البنوك التجارية	**265**

الموضوع	الصفحة
5.4 الخريطة التنظيمية	**266**
6.4 أسلوب وضع التقرير التنظيمي	**267**
الخلاصة	**273**
إجابات التدريبات	**274**
المراجع	**276**

المقدمة

تمهيد

عزيزي الدارس،

أنت الآن في نهاية المشوار فمرحباً بك إلي الوحدة الأخيرة من وحدات المقرر.

تبحث الوحدة موضوعا مهما هو دور "البنوك في تركيز الأسعار وكمية وسائل الدفع بالدولة". ولعلها فرصة لدعوتك للتعرف على الاستقرار النقدي والميزانيات الموحدة في الجهاز المصرفي وتركيبة الميزانية الموحدة ثم الفرق بينها وبين الميزانية الإجمالية، وخصائص الميزانية الموحدة، ثم انتقلنا إلي أسباب الزيادة في وسائل الدفع وكيفية التعرف على نقص معدلات نمو الناتج القومي. وكل ما سبق في القسم الأول.

وفي القسم الثاني أُعطيت أمثلة للميزانيات "ميزانية بنك تجاري ثم ميزانية البنك المركزي والميزانية الإجمالية للبنوك التجارية والبنك المركزي في شكل أرقام، وبعد ذلك نوضح لك للميزانية الموحدة".

أما القسم الثالث ففيه تحليل وتصنيف للأصول بالنسب المالية وكذلك الخصوم.

وبحثت الوحدة في قسمها الأخير الهيكل التنظيمي لإدارة البنوك التجارية. وبدأ بالنظريات التنظيمية وتناول وظائف البنوك وأهم وظائف التنظيم ثم الأدوات والأساليب المستخدمة في التنظيم والخرائط التنظيمية ثم انتقلت إلي أسلوب وضع التقرير التنظيمي المتمثلة في سبع خطوات.

نأمل أن نكون قد وفقنا في إبراز عناوين هذه الوحدة وأن تلقى منها الفائدة ونرجو أن تساعدنا في نقدها وتطويرها وتقييمها.

والله الموفق

أهداف الوحدة



عزيزي الدارس،

بعد فراغك من دراسة هذه الوحدة ينبغي أن تكون قادراً على أن :

1.تعرف الميزانية الموحدة.

2.تفرق بين الميزانية الإجمالية والموحدة وتبين خصائص كل منها.

3.تكون قادراً على تحليل الميزانيات المختلفة.

4.تصنف جوانب الميزانية(أصول، خصوم).

5.تستوعب الوسائل المختلفة والأساليب المستخدمة في تنظيم البنوك التجارية.

6.تضع تصوراً لأسلوب وضع التقرير التنظيمي.

1. الميزانية الموحدة للجهاز المصرفي

(Consolidated Balance Sheet)

لكي نتكلم عن علاقة البنوك بتركيز الأسعار يجب أن نتحدث عن الاستقرار النقدي والذي يفرض علينا بداءة أن نتطرق إلي:

1.1 تركيب الميزانية الموحدة

كيف يتم تركيبها وعناصرها المختلفة ومكوناتها ومدلول كل منها وكيفية تأثر هذه العناصر ببعضها البعض، وذلك للتوصل إلي استقراء التطورات النقدية والائتمانية كما تعكسها الميزانية الموحدة للجهاز المصرفي كأسلوب من أساليب التحليل للوصول إلي العلاقة المذكورة.

2.1 الفرق بين الميزانية الإجمالية والموحدة

الميزانية الإجمالية	الميزانية الموحدة
تجميع حسابي لبنود أوعناصر ميزانيات	لها خصائص تؤهلها لأن تكون مرآة عاكسة للوضع الائتماني ومكونات وسائل الدفع بالدولة

3.1 خصائص الميزانية الموحدة

ويتم تحديدها فيما يلي:

1. التركيز علي إبراز عناصر اقتصادية لها مدلولها في متابعة تنفيذ الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية
2. علي خلاف الميزانية الإجمالية فإنه يتم إجراء المقاصة بين بعض البنود في الميزانية الموحدة وذلك لتمكينها من خدمة الأغراض المشار إليها..
3. بينما تعبر الميزانية الإجمالية عن المركز المالي للمجموعات المتجانسة من البنود المختلفة (تجارية، عقارية، صناعية، زراعية، بنوك استثمار وبنوك عمال) فإن الميزانية الموحدة للجهاز المصرفي تضم المركز المالي للبنك المركزي والبنوك التجارية.
4. لا تغفل الميزانية الموحدة نشاط البنوك المتخصصة ولكن يمكن التعرف علي اتجاهات نشاطها عن طريق متابعة حجم التمويل الممنوح من البنوك التجارية والمركزي للبنوك المتخصصة.
5. تأسيسا علي ما سبق يمكن القول إن الميزانية الموحدة هي بمثابة تطوير للميزانية الإجمالية لكي تعطي مفاهيم اقتصادية معينة.

ملاحظات على تركيب الميزانية الموحدة ما يلي:

أ- تبرز هذه الميزانية وسائل الدفع (نقود) من ناحية والعوامل المؤثرة فيها من ناحية أخري.. وذلك يفسر لنا أن السيطرة علي وسائل الدفع بالعوامل المؤثرة فيها إنما تعني تحقيق الاستقرار النقدي.

ب-تبين من مكونات وسائل الدفع أنها تحوي إلي جانب البنكنوت الودائع الجارية حيث لا فرق بينهما من حيث قدرة حائزيها علي الدفع. فقدرة الفرد علي الدفع = ما يحرزه من أوراق بنكنوت + رصيده الدائن في حسابه الجاري بالبنك. وعليه فإن قدرة المجتمع علي الدفع = البنكنوت في التداول خارج الجهاز المصرفي + إجمالي الودائع. وكان من

المنطقي تجنب بند خاص للودائع غير الجارية (وسائل الدفع المشابهة) حيث لا تمثل قدرة فورية علي الدفع.

ت–من المهم تفسير أسلوب معالجة الودائع الحكومية عن تلك غير الحكومية (خاصة) إذ لا تدخل الودائع الحكومية الجارية في وسائل الدفع وإنما حاولنا عمل مقاصة بين هذه الودائع الحكومية التى لا تمثل بأي حال من الأحوال قدرة الحكومة علي الدفع. وان الإنفاق الحكومي لا يحدث نتيجة توافر القدرة لديها في صورة ودائع مصرفية وإنما الإنفاق الحكومي محكوم بالسياسة المالية والموازنة العامة للدولة. وتعليل إجراء المقاصة هو أن القطاع الحكومي يمثل وحدة ذمة مالية لأن الحكومة كشخصية اعتبارية واحدة يمكن إجراء المقاصة فيما بين المطلوبات فيها وودائعها.

ث– يصور رقم صافي الأصول الأجنبية مركز الجهاز المصرفي في العالم الخارجي ويمثل محصلة معاملاته معه.. ومن المهم ملاحظة أن هذا الرقم يظهر في جانب الأصول حتى لو كان سالباً (–) وذلك يتفق مع أغراض إعداد الميزانية الموحدة لتتبع تطورات وسائل الدفع وما إذا كانت أسباب هذه التطورات نتيجة معاملات داخلية أو على الصعيد الخارجي منعكسة في تطور صافي الأصول الأجنبية.

ج– من المؤكد حقاً أن احتساب الذهب ضمن الأصول الأجنبية يتفق مع قابليته للتحويل في أي لحظة إلي أرصدة من العملات الأجنبية الحرة والعكس بالعكس.

ح– يلاحظ أن تعبير المطلوبات يشمل ما يستحقه الجهاز المصرفي من القطاع المعني في أي صورة كانت (تسهيلات ائتمانية وأوراق مالية سندات أو أسهم كما يشمل المطلوب من الحكومة أذونات الخزانة).

خ– تضم العوامل غير المبوبة كافة القيم الأخري سواء كانت مدرجة بجانب الأصول أو بجانب الخصوم في الميزانية الإجمالية مع ملاحظة احتساب قيمتها بالسالب (–) في حالة ما تكون الخصوم أكبر من الأصول لأنها تظهر في جانب الأصول و المسماة بالأصول المقابلة لوسائل الدفع.

تدريب (1)



الميزانية الموحدة لها دورها كأسلوب من أساليب التحليل.. ناقش..

وعليه فمن المستنتج أن أي زيادة في جانب الأصول (المقابلة لوسائل الدفع) تؤدي إلي زيادة في وسائل الدفع وأن نقص أي من الأصول تؤدى إلى نقص في وسائل الدفع. ولقد اصطلح على أن يطلق على الزيادة في أي من الأصول (+) بأنها أحدثت أثراً توسعياً على وسائل الدفع وبتعبير آخر أنها كانت تمثل عاملاً توسعياً خلال الفترة موضع البحث والعكس في حالة النقص (–) فيطلق عليها أنها أحدثت انكماشا أو أنها كانت عاملاً انكماشيا.

إن المشكلة الرئيسة للدول النامية في محاولتها للحاق بركب الحضارة إنما تتمثل في كيفية إجراء التنمية الاقتصادية مع المحافظة على قدر من الاستقرار النقدي. وعلى الرغم من وجود بعض الاختلافات فيما بين الاقتصاديين في تعريف الاستقرار النقدي إلا أن الآراء مجمعة على أنه يتعلق بحجم السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها مقابل وحدة من النقد على مدار فترة زمنية معينة. وبينما يرى بعض المتشددين أنه لا يجب أن يكون هناك أي تحرك في الأسعار إلا أن الكثيرين من الاقتصاديين المعتدلين يرون أنه لا مانع من بعض الارتفاع المقبول في الأسعار. وعلى الرغم وجود بعض الاختلافات فيما بين الاقتصاديين في تعريف الاستقرار النقدي إلا أن الآراء مُجْمَعة على أنه يتعلق بحجم السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها مقابل وحدة من النقد على مدار فترة زمنية معينة. وبينما يري بعض المتشددين أن الاستقرار النقدي يعني ثبات العلاقة المتقدمة. يتجه البعض الآخر للقول بأن حدوث ارتفاع يسير في أسعار السلع والخدمات من فترة زمنية لأخرى لا يعني أن هناك إخلالاً بالاستقرار النقدي. وذلك لأن قدراً من التضخم أصبح أمرا لا يمكن تجنبه وبالذات لتلك الدول التي تقوم بتنفيذ خطط للتنمية الاقتصادية تتسم بقدر الطموح.

وعليه فلكي نحافظ على الاستقرار النقدي، يجب أن يتوازن معدل النمو في إجمالي الناتج القومي مع معدل النمو في وسائل الدفع . إذ لا يخفى أن تزايد حجم وسائل الدفع بما يزيد عن الزيادة المحققة في السلع والخدمات إنما تعني أن كمية أكبر من النقود تطارد قدراً أقل من السلع

والخدمات، ويؤدى ذلك إلي الارتفاع في الأسعار وهبوط في القوة الشرائية للعملة وبالتالي إلى الاختلال في الاستقرار النقدي.

وهو من مظاهر التضخم كما هو الآن حيث أن كمية النقد × سرعة تداولها = كمية السلع و الخدمات × المستوى العام للأسعار.

4.1 أسباب الزيادة في وسائل الدفع

وإذا ما حاولنا تحليل أسباب الزيادة في وسائل الدفع أي العوامل المؤثرة فيه والتي تؤدي إلى **عدم الاستقرار النقدي فيمكن إيجازها فيما يلي:**

1-التغير في صافي الأصول الأجنبية.

2- موقف مطلوبات الجهاز المصرفي من القطاعات المختلفة.

3- فيما يتعلق بالعامل الأول (صافي الأصول الأجنبية) إنما تتأثر بحركة المعاملات مع العالم الخارجي التي تتم خلال الفترة (حركة الواردات والصادرات) إذ إن زيادة الصادرات عن الواردات تؤدي إلي ارتفاع حيازة الجهاز المصرفي من الأصول الأجنبية من ناحية وارتفاع أرصدة المصدرين بالعملة المحلية من ناحية أخري ، وعليه فإن ارتفاع قيمة صافي الأصول الأجنبية يكون له أثر توسعي على وسائل الدفع والعكس بالعكس.

أما عن المطلوبات من القطاعات المختلفة فإنها تمثل العامل البارز في مجال التأثير على وسائل الدفع فمنح المصرف ائتمان لعميل ما وقيام العميل بإجراء مدفوعات لأطراف أخري إنما تمثل إنفاقا من جانب المقترض ودخلاً للطرف الآخر وبغض النظر عن الكثير وهو ضئيل كأخذ هذه الدخول طريقها إلي وحدات الجهاز المصرفي أو ما يسمي بالتمويل بالعجز و منها آثار تضخمه:

5.1 كيفية التعرف على نقص معدلات نمو الناتج القومي

أ. ولذا يجب إجراء دراسات للتعرف على أسباب تخلف معدلات نمو الناتج القومي ويأتي في مقدمة الدراسة تحليل إنتاجية (وليس إنتاج) شركات القطاع العام للتعرف على مسببات ضعف الإنتاجية ومواجهتها للتوصل إلي أوجه العلاج الملائمة.

ب. وأيضا من الأهمية بمكان إجراء دراسة أوجه الإنفاق غير الإنتاجي من الجهاز الحكومي بغية وضع الضوابط التي تجعله في أضيق الحدود.

ت. التحكم في معدل التزايد في حجم الائتمان وهذا الأمر يقع على عاتق البنك المركزي وليس من الضروري تساوي الزيادة في المطلوبات من الحكومة مع العجز المندرج بميزانية الدولة عن سنة معينة و الذي يسوى عن طريق الاقتراض من الجهاز المصرفي.

ولا يفوتنا أن نذكر هنا أن الزيادة في رقم مديونية الحكومة خلال فترة زمنية يجب أن لا تدعو للقلق إذ العبرة بمدي أهمية هذا القدر بالقياس لحجم الإنفاق الكلي كما تعكسه الميزانية العامة للدولة ومدى التطور الإنمائي والنقدية من استيعاب هذه الزيادة دون آثار ضارة بالإضافة إلي تبين أوجه الإنفاق التي أدت إلي زيادة المديونية الحكومية إن التجاء الخزانة للجهاز المصرفي لتغطية العجز في الموازنة إنما يمثل خللا في الاستقرار النقدي.

تدريب (2)



الميزانية مرآة تعكس حجم الإنفاق الكلي وزيادة التطور في الانفاق الانمائي تؤدي إلي زيادة المديونية الحكومية وتؤدى إلى خلل في الاستقرار النقدي..علّ..

أسئلة تقويم ذاتي



- مالفرق بين الميزانية الإجمالية والموحدة؟
- اذكر خصائص الميزانية الموحدة؟
- ماهي المؤثرات التي تؤدي إلي الزيادة في وسائل الدفع؟

2. أمثلة الميزانيات

1.2 ميزانية البنوك التجارية المجمعة

- **الميزانية المجمعة للبنوك التجارية**

الأصول		الخصوم	
ملايين الدينارات			ملايين الدينارات
100	نقدية بالخزنة	رأس المال والمخصصات والاحتياطيات	300
500	مودع لدى البنك المركزي	مستحق للمراسلين بالخارج	4000
2000	حسابات لدى البنوك التجارية	مستحق للبنوك التجارية بالداخل	700
1600	حسابات المراسلين بالخارج	ودائع جارية حكومية	800
		وودائع جارية غير حكومية	1000
300	حسابات البنوك المتخصصة	ودائع ثابتة حكومية	300
1400	أوراق مالية حكومية	ودائع ثابتة غير حكومية	900
300	أوراق مالية قطاع خاص	خصوم أخرى	1000
250	أوراق مالية أجنبية		
150	قروض وسلفيات حكومية		
2000	قروض وسلفيات قطاع خاص		
400	أصول أخرى		
9000			**9000**

2.2ميزانية البنك المركزي كما في 0000/12/31

الأصول		الخصوم	
مليون دينار			مليون دينار
80	نقدية	رأس المال والاحتياطات والمخصصات	100
80	ذهب	بنكنوت مصدر	3000
400	مستحق علي البنوك التجارية	مستحق للمراسلين بالخارج	
540	مستحق علي المراسلين بالخارج	مستحق للبنوك التجارية	2000
100	مستحق علي البنوك المتخصصة	ودائع جارية حكومية	200
4000	أوراق مالية حكومية	ودائع غير جارية حكومية	600
100	أ.مالية أجنبية	خصوم أخرى	100
600	قروض حكومية		
100	أصول أخرى		
6000			**6000**

3.2 الميزانية الإجمالية للبنوك التجارية و البنك المركزي كما في 0000/12/31

الأصول		الخصوم	
ملايين الدينارات			**ملايين الدينارات**
180	النقدية	رأس المال والمخصصات والاحتياطيات	400
2140	المراسلين بالخارج		
80	ذهب	بنكنوت مصدر	3000
500	المودع لدى البنك المركزي	مستحق للمراسلين بالخارج	4000
2400	حسابات البنوك التجارية	مستحق البنوك التجارية	2700
400	حسابات البنوك المتخصصة	ودائع جارية قطاع خاص	1600
5400	أوراق مالية حكومية	ودائع ثابتة قطاع خاص	900
350	أوراق مالية أجنبية	خصوم أخرى	1100
750	قروض حكومية	ودائع جاريه حكومية	1000
300	أوراق مالية قطاع خاص	ودائع ثابته حكومية	300
2000	قروض وسلفيات قطاع خاص		
500	أصول أخرى		
15000			15000

4.2 الميزانية الموحدة للبنوك التجارية والبنك المركزي كما في 0000/12/31

الأصول المقابلة لوسائل الدفع			وسائل الدفع
–	الأصول الأجنبية	وسائل الدفع الجارية	–
80	ذهب	بنكنوت مصدر	3000
2140	مراسلين بالخارج	(–) نقدية بالخزن	180
350	أوراق مالية أجنبية	بنكنوت في التداول خارج الجهاز المصرفي	2820
2570			
4300	(–) الالتزامات الأجنبية		
(1730)	صافي الأصول الأجنبية	الودائع الجارية غير الحكومية	1600
		إجمالي وسائل الدفع الجارية	4420
الأصول المحلية			
5400	أ.مالية حكومية		
750	قروض وسلفيات حكومية	وسائل الدفع المشابهة	
6150		ودائع ثابتة غير حكومية	900
1000	(–) ودائع جارية حكومية		
900	(–) ودائع ثابتة حكومية		
4250	صافي المطلوب من القطاع الحكومي	إجمالي وسائل الدفع	5320
300	أ.مالية غير حكومية		
2000	قروض وسلفيات غير حكومية		

2300	إجمالي المطلوب من القطاع الخاص		
حسابات البنوك:			
500	مركزي		
2400	بنوك تجارية		
400	بنوك متخصصة		
3300			
2700	(–) بنوك تجارية		
600		فروقات حسابات البنوك	
500	أصول أخرى		
200	(–) خصوم أخرى		
300			
(400)	(–) حسابات رأس المال		
500		العوامل غير المبوبة	
5320			5320

تدريب (3)



ما هي الاستثمارات المالية مع إعطاء أمثلة لهذه الاستثمارات بما هو موجود فعلاً؟

3. تصنيف الأصول والخصوم بغرض التحليل بالنسب المالية

1.3 تصنيف جانب الأصول

1. الأصول الثابتة: يجب طرح مجموع الاستهلاك بالتكلفة للحصول على الصافي.
2. النفقات الإيرادية المؤجلة: وتتمثل في مصروفات التأسيس وتجارب بدء التشغيل:

أ. مصروفات التأسيس: يتم استنزالها من حق الملكية ذلك لأن عنصر التقدير يدخل في تحديد عدد السنوات التي تستهلك فيها.

ب. تجارب التشغيل: ويتم استهلاكها على 5 سنوات .

3. مشروعات تحت التنفيذ: عبارة عن تكوين سلعي (آلات ومعدات لم تتهيأ بعد للاستخدام مضافاً إليها المدفوعات المقدمة عن الآلات والمعدات).
4. الاعتمادات المستندية لشراء البضائع: لا تعتبر أصولاً متداولة.
5. الرسوم الجمركية: إن كانت خاصة بأصل ثابت تضاف إلى قيمة الأصل وإن كانت خاصة بأصل متداول فالمعالجة تختلف.
6. حركة الإنتاج التام الصنع بسعر البيع: يلغي مقابل إلغاء الحساب – الدائن حساب الإنتاج الدائم تحت البيع – هذا الحساب بغرض المراقبة.
7. الإقراض طويلة الأجل: عبارة عن القروض الممنوحة للغير وهذه يجب تمييزها عن الأصول التشغيلية الدائمة – فلا تعتبر أصولاً متداولة ولا أصولا ثابتة.

8. الاستثمارات المالية: وهي على نوعين:

أ-الاستثمارات في السندات الحكومية إن كانت بموجب قانون فتعتبر (أصولا ثابتة) وتعامل نفس معاملة الإيداع بالبنك المركزي (كالاحتياطي) تستثمر في سندات الحكومة.

ب- الاستثمار في الأوراق المالية إذا كانت لشركات تابعة فيمكن القول بأنها أصول متداولة – وإذا لم تكن كذلك فتعالج على أنها أصول (شبه ثابتة) إذ إن الأصل في هذا النوع من الاستثمار هو بغرض السيولة وبالتالي فهو أصل متداول أما إن كان بغرض الربح فهو أصل (غير متداول) وهي تحسب بالقيمة السوقية إن كانت أقل من القيمة الدفترية.

9. المدينون: وتشمل رصيد العملاء – ورصيد (أ.ق).

أ- رصيد العملاء: وينتج من الائتمان التجاري ويجب استنزال مخصص الديون المشكوك فيها كما يطرح أيضاً الأرصدة الرديئة والتي تكون قد استحقت منذ فترة طويلة ولم تحصل وغير متوقع تحصيلها في الأجل القصير في ظرف سنة.

ب- أوراق القبض: يجب إضافة (أ.ق) المخصومة في البنك والتي لم تستحق بعد إلي رصيد (أ.ق) كما يضاف نفس الرقم إلي رصيد البنك الدائن.

10. مدينون متنوعون: وتشمل تأمينات لدي الغير – سلف العاملين أمانات مصلحة الجمارك.

أ. تأمين لدى الغير: معظمها لا يسترد في ظل الظروف العادية مثل تأمين البريد وتأمين الإيجار وتأمين الإنارة وتأمينات العطاءات وتأمينات خطابات الضمان وعلى ضوء تواريخ انتهاء صلاحية تأمينات العطاءات وخطابات الضمان يمكن تحديد ما إذا كانت أصولاً متداولة أو شبه ثابتة.

ب. سلف العاملين: غالباً ما تستحق في ظرف سنة وإذا تبين أنها خلاف ذلك فيتم طرحها من رصيد المدينين المتنوعين .

ت. مصلحة الجمارك: تتوقف معالجة هذا الحساب باختلاف أسلوب الشراكة المتبع في دفع الجمارك ففي حالة وجود رصيد لدى المصلحة بصفة مستمرة لمقابلة سداد الجمارك اعتبر هذا الرصيد (أصلاً ثابتاً) أما إذا كانت العلميات تتم أولا بأول فإن الرصيد يعتبر (أصلاً متداولاً).

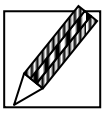
11. حسابات مدينة متنوعة: وتشمل مدينين مختلفين وأرصدة مدينة أخري وإيرادات جارية تخصصية مستحقة.

أ. مدينون مختلفون: حساب وسيط تسجل فيه مبيعات الأصول إلي أن تسدد نقداً ومن المتوقع أن يتم تحويلها إلي نقدية في ظرف سنة.

ب- أرصدة مدينة أخري : وهذه تصنف وفقاً لطبيعتها – فإن توقع تحويلها إلي نقدية خلال سنة (اعتبرت أصولاً متداولة) و إلا اعتبرت أصولاً شبه ثابتة.

ت- إيرادات جارية تخصصية مستحقة: مثل الإعانات وإيرادات الأوراق المالية والإيجارات الدائنة والتعويضات – وإيرادات متنوعة – إيرادات خاصة، بأعوام سابقة وهو حساب وسيط ويتوقع تحويلها إلي نقدية خلال عام.

تدريب (4)



اذكر انواع الودائع وماهو الفرق بين الودائع الجاريه والودائع لأجل وكيف يكون استخدامها

تدريب (5)



أعط أمثلة لأوراق القبض وكيف يتم خصمها بواسطة البنك؟

2.3 تصنيف جانب الخصوم

1. رأس المال انظر أدناه مساهمة الحكومة (تسدد).
2. رأس المال المملوك: يعتبر من رأس المال المملوك المدفوع لها فعلاً.
3. مساهمة الحكومة تسدد: إن مساهمة الحكومة (تسدد) من وجهة النظر التمويلية لا تعتبر رأس مال وإنما تعتبر قرضا طويل الأجل من الحكومة يفترض أن تسدد وتدفع عنه فوائد – أما إذا لم تطالب الحكومة وتنازلت عنه كإضافة لرأس مال الشركة، فإنه يصبح بالتالي جزءاً من رأس المال المملوك.
4. الاحتياطات والفائض المرحل: كل الاحتياجات تعتبر بمثابة أرباح محتجزة وبالتالي فهي من حق الملكية.
5. المخصصات: وتشمل مخصصات تقويمية ومخصصات أخري وتتوقف المعالجة على طبيعة كل مخصص كما سيأتي حالاً:

أ. مخصص الإهلاك: يستنزل من الأصول الثابتة لأغراض التحليل المالي كما وضحنا آنفا.

ب. مخصص الضرائب المتنازع عليها: يجب تحديد الجزء المتنازع عليه والذي ينتظر أن يفصل فيه خلال العام حيث يعتبر الجزء الباقي خصوماً متداولة في حين يعتبر الجزء الباقي خصوما طويلة الأجل – وإذا رئى اتباع سياسة الحيطة والحذر فلا يقبل تصنيفها أصولاً متداولة.

ت. مخصص الديون المشكوكة – يستنزل من رصيد العملاء المدينين.

ث. مخصصات أخرى: وهذه تحدد أغراضها بصفة قاطعة ويتوقف تصنيفها على أغراضها وتواريخ استحقاقها.

6. القروض طويلة الأجل: إن كان هناك قروض تستحق في ظرف سنة فتعتبر أصولاً متداولة والباقي يعتبر خصوماً طويلة الأجل.

7. الدائنون: انظر التفاصيل أدناه:

أ. تأمينات للغير: يدرس كل حساب على حده لمعرفة تاريخ الاستحقاق.

ب. تأمينات نهائية: وذلك في حالة ما إذا كان من غير المتوقع تنفيذ العطاء في ظرف سنة.

ت. مصلحة الجمارك: تدفع في أي لحظة.

ث. وزارة الحربية: : تدفع في أي لحظة.

ج. دائنو التوزيعات: ستدفع في أي لحظة تلقي مقابل إلغاء حساب حركة الإنتاج العام بسعر البيع.

ح. دائنون مختلفون: حساب وسيط لإبراز حركة النقدية لتسهيل استخراج الموازنة النقدية وربطها بحساب الميزانية لعمليات أصول جديدة أو أوراق مالية.

خ. مصروفات حساب الوسيط ويتمثل في تجارية حسابات فرعية خاصة بأجور وتخصيصية مستحقة وتبرعات وإعانات مستحقة للغير وتعويضات مستحقة ومصروفات سنوية سابقة مستحقة.

د. نتيجة العام يضاف الفائض إلي حق الملكية أما في حالة العجز فيطرح من حق الملكية.

الخطوة الأولى لعملية التحليل

بعد الانتهاء من تصنيف الميزانية على نحو ما تقدم فإن الأمر يتطلب (إعادة ترتيب) البنود بحيث (تتدرج) من الثبات إلي السيولة على مستوى البنود داخل كل مجموعة – وعملية الترتيب هذه بالطبع تجعل تكوين النسب والتحليل أكثر سهولة.

تدريب (6)



ماهو البند الذي يوجد في ميزانية البنك المركزي فقط؟

أسئلة تقويم ذاتي



1. هل يوضع في الميزانية رأس المال الكلي أم المدفوع؟
2. عددّ أربعة بنود من الأصول في الميزانية المجتمعة للبنوك التجارية؟
3. عددّ بنود الخصوم في ميزانية البنك المركزي؟

4. الهيكل التنظيمي لإدارة البنوك التجارية

لكي نتكلم عن التنظيم في أي بنك لابد أن نتطرق إلي النظريات التنظيمية

1.4 النظرية الكلاسيكية

والتي تدور حول:

1. تقسيم العمل لتحديد المسئولية.
2. التخصيص: حيث يقوم كل شخص بعمل متخصص طبقاً لقدراته.
3. وكما هو واضح فإن تقسيم العمل يلزم وجود سلطة مركزية واحدة للإشراف علي أجزاء العمل المختلفة والتنسيق فما بينها.
4. وحيث إن الإشراف محدود ولا يمكن للشخص الواحد الإشراف إلا على عدد محدود فيلزم وجود مراقبين علي المشرفين وبالتالي وجود الهرم التنظيمي أو التدرج الرئاسي حتى نصل إلي سلطة مركزية عليا.

وقد يؤدي كبر حجم العمل إلى وجود أجهزة معاونة تعاون السلطة المركزية بإعطاء المشورة أو الخدمات المساعدة وعليه فإن **النظرية الكلاسيكية تبني علي مبادئ أربعة:**

1. تقسيم العمل والذي يؤدي إلي التخصيص.
2. التنسيق عن طريق وحدة الرئاسة والتي تؤدي لوجود سلطة مركزية عليا.
3. التدرج الرئاسي أو التسلسل الهرمي.
4. أجهزة معاونة تساعد الرئيس وتقدم له المعونة والمشورة وعليه فإن السلطة المركزية الواحدة في هذا النظام هي (مجلس الإدارة في البنوك التجارية).

وإليك طريقة منتظمة لأحد البنوك التجارية في السودان. وهنا نشير إلي ما يسمي. بنموذج (O S C A R) في التنظيم الكلاسيكي:

- ❖ الأهداف Objectives.
- ❖ التخصيص Specialization.
- ❖ التنسيق Co-ordination.
- ❖ السلطة Authority.
- ❖ المسئولية Responsibility.

وهناك النموذج البيروقراطي الذي قدمه ماكس وبير. وهو يقول إن النموذج البيروقراطي هو أعلي شكل من أشكال الإدارة من ناحية الدقة والاستمرار والانضباط وإمكان الاعتماد عليه إلا أن التجربة أثبتت فشلها و بالذات في جهاز حساس كالمصارف التي تحتاج إلي قرارات سريعة وفورية.

2.4 النظرية السلوكية

وكان لابد من انتقادات تقدم حول النظرية الكلاسيكية حتى تظهر نظريات أحدث وكان **أصحاب النظرية السلوكية قد قدموا الانتقادات التالية:**

1-هناك تعارض واضح بين مبدئي وحدة الرئاسة والتخصص.
2-التعارض البين بين نطاق الإشراف وما يسمي بمبدأ قصر خط السلطة.
3-التعارض بين التنسيق ومبدأ تقسيم الأعمال.
4-عدم إمكانية تنفيذ مبدأ تكافؤ السلطة مع المسئولية.
5-هناك تقديس للخرائط التنظيمية لدى الكلاسيكية.
6-عدم وجود افتراضات الدوافع الإنسانية لدى الكلاسيك.
7-عدم تقدير الصراعات التنظيمية للمصالح المختلفة.
8-عدم الاهتمام بدور الإدراك والتقييد الإنساني.
9-الابتكار ومظاهره لا يعتقد به الكلاسيك.

وحتى يمكننا أن نبرز النظرية السلوكية لا بد من أن نتحدث عن الانتقادات (6-9). إذ إن **رد فعل المنظمة أو البنك للصراعات يكون بواسطة العمليات الآتية لدى السلوكيين:**

1. حل المشكلات.
2. الإقناع.
3. المساومة.
4. المناورات السياسية.

- رغبة الفرد في الإسهام في البنك يتوقف على نظام الحوافز الذي يقدمه البنك للفرد وعلى اختلاف مشارب البشر فإن لاختلاف الحوافز أثره في هؤلاء الأفراد.
- تفترض النظرية الكلاسيكية أن الإنسان رشيد ولا يمكن أن نأخذ هذا الافتراض على علاته بل يجب تقييم الافتراض إذ تتوقف القدرة الادراكية للفرد في تصور حقيقة المشكلة وحقيقة البدائل وحقيقة النتائج المترتبة والترتيب الحقيقي للمنفعة أو الفن.
- إن الهيكل يعتبر وضع حدود للترشيد الإنساني في حالة سكون. وحتى تكتمل الصورة لا بد من حدوث انهيار لرغبات العاملين في أهداف البنك وهذا هو ما تحدثنا عنه في الإدارة بالأهداف والنتائج وما يجب أن تصيغه هذه الإدارة بوضع ونسج أهداف العاملين في أهداف البنك.

وهنا يجدر بنا أن نذكر أن المدرسة السلوكية على الرغم من حداثتها عن المدرسة الكلاسيكية إلا أنها أيضاً واجهت بعض النقد في الفترة الأخيرة وكظاهرة مناقضة وكامتداد طبيعي فقد ظهرت مدرسة حديثة على أنقاض المدرسة السلوكية.

فان المدرسة السلوكية تناءت أو غفلت عن اختلاف الأفراد عن بعضهم البعض ليس فقط في تكوينهم النفسي ولكن في اختلافهم الجوهري كطبقات اجتماعية ذات مصالح مختلفة. وما لم تعالج هذه الاختلافات فإن الدراسة تكون ناقصة ولن تؤدي إلا إلي نمط موحد لسلوك الإنسان بهدف فرض قيم اجتماعية وأخلاقية في الإطار العام للنظام الاجتماعي.

وأن اتجاه المدرسة الجديدة في خلق الوحدة التجانسية بين الأفراد العاملين والمؤسسات يخلق جواً يهدف إلى أن المصلحة العامة المشتركة إنما تتجاهل في اتجاهها حقيقة أن ما تكسبه فئة قد تخسره فئة أخرى.

وأيضاً قد أهملت المدرسة السلوكية ما لموقع العمل وتنظيمه من أثر في أداء العاملين.

وأن تأثير العمل الخلاق والممتع هو الذي أدي إلي تحويل الطاقات نحو (الفن والعلم).

وأن أحسن تشبيه ما ذكره السيد، فاروق السيد عثمان في الإدارة الحديثة الفعالة وأثرها في التطور الصناعي من (أن الدوائر المختلفة للإدارة تشبه العميان الحكماء الذين أوفدهم ملك الهند ليتبينوا حقيقة فيل ضخم وديع نزل بأحدي القرى لأول مرة فأنزل بأهلها الهلع فما كان من كل منهم إلا أن لمس طرفاً من الفيل وعاد ليقول ما رآه فكانت حيرة الملك بالغة من تعدد الروايات والأوصاف).

أسئلة تقويم ذاتي

1. بين النظريات التنظيمية المختلفة؟
2. اشرح النظرية السلوكية؟
3. ماأهمية هذه النظريات؟

لكي تقوم البنوك التجارية بأداء وظائفها ادرس الاتي

وظائف البنوك:

1. قبول الودائع على اختلاف أنواعها (تحت الطلب – لأجل توفير.. الخ)..
2. تشغيل موارد البنك بما في ذلك الودائع في شكل قروض – واستثمارات.
3. المحافظة على سيولة أصول البنك بالقدر المناسب.
4. تقديم الخدمات المصرفية عن طريق التدخل في حياة العمل اليومية وأقسامها

وكلما زاد نشاط البنوك واتسع مجال أعمال تلك البنوك تعاظمت أهمية والتنظيم ولا سيما قد أصاب هذا العصر تقدم هائل طرأ على إدارة علوم الأعمال وإدخال الأساليب الرياضية والآلية في عملياته.

ونسبة لتعامل البنوك التجارية في أموال الغير فهي في حاجة إلي ضبط حسابي يومي لحركة الأموال. ولاشك أن الضبط الحسابي هو صورة من صور التنظيم للعمل في البنوك التجارية من تبويب الأرقام في أشكال معينة واستخراج نتائج متساوية من تبويبات مختلفة وإجراء ذلك بصورة منتظمة ودورية تمثل إجراءات تنظيمية تستهدف الضبط الحسابي لمختلف عمليات البنك التجاري كما أن البنوك المركزية تضع إطارات معينة للبنوك العاملة كي تمدها بالمعلومات التى تسمى بالرواجع.

نشاط



اعط مثالاً لأجهزة معاونة في الهيكل التنظيمي للمصارف؟

وكلما فكرت البنوك التجارية في تنويع خدماتها بما يشبع رغبات جديدة لجمهور المتعاملين دعا ذلك إلى أن يخلق معه خطوات تنظيمية تتماشى مع هذه الخدمات الجديدة، ولقد كان لتصاعد قيمة عنصر الزمن دافع للبنوك التجارية لترشيد النظم المعمول بها لاختصار فترة بقاء العميل داخل البنك ، وكذلك اختصار إجراءات الخدمة بعد انصرافه حيث إن خدمة العميل تبدأ قبل دخوله صالة البنك كما أن إجراءات خدمته تستمر بعد خروجه منها.

ولا يفوتنا أن نذكر أن التقدم العلمي في الإمكانات الآلية واستخدامها في البنوك التجارية كان له الفضل في ارتقاء النظم المصرفية وإدخال تعديلات فيها وكانت سابقة للمؤسسات التجارية الأخرى.

وجهاز التنظيم هو الجهة الإدارية في البنك التجاري المسئول عن ممارسة وظائف التنظيم. وقد يكون هذا الجهاز في صورة قسم أو إدارة أو أي مستوي إداري آخر طبقاً لحجم نشاط البنك التجاري أما من حيث وضع هذا الجهاز في الخريطة التنظيمية فإنه يكون في أغلب الأمر جهة استشارية مسئولة أمام الإدارة العليا للبنك وعن طريقها أيضاً تمارس اختصاصاتها

وسلطاتها وليس بين هذه الوحدة والوحدات الإدارية والتنفيذية الأخرى علاقة سلطة أو مسئولية وهناك وجهتا نظر بشأن وضع إدارة التنظيم على أساس عدم وجود خطوط سلطة أو مسئولية بينها وبين وحدات البنك الأخرى تنادي الأولي بضرورة توافر نوع من السلطة لدى هذه الإدارة يساعدها على أداء وظائفها بالكفاءة المطلوبة. وتنادي وجهة النظر الثانية بأنه لا يمكن تطبيق أي نظام تطبيقاً علمياً ما لم يكن العاملون مقتنعين به، وحتى توافر فرصة الحياد الكامل للعاملين لكي يقتنعوا فلا بد من غياب السلطة التنفيذية ، وهذا الإقناع يكون قبل البدء في التنفيذ العملي للنظام وقبل إعداد التقرير الختامي لإدارة التنظيم عن النظام المقترح.

ولكنه يجب أن يكون متصلاً بالإدارة العليا كما أسلفنا وحتى يتيح لها حرية الحركة بالإضافة إلي أن اعتماد الإدارة العليا لمقترحات جهاز التنظيم يكسبها الصفة القانونية وتصبح ملزمة.

3.4 أهم وظائف التنظيم في البنوك التجارية

أولاً: مراجعة الهيكل العام للبنك والنظم المعمول بها في وحداته المختلفة بغية تحسين أسلوب وإجراءات العمل وكذلك النماذج والاستمارات المستعملة كلما أدى ذلك إلى وفورات في الأداء وإلغاء كل الخطوات غير الضرورية متلافياً الازدواج أثناء العمل وتهيئة المناخ الملائم والأدوات والآلات الجيدة للحصول على أعلى كفاءة ممكنة ، والوصول إلى معايير نمطية في الزمن المسموح به لأداء العمل ، ووضع تقارير شهرية لتحديد الكفاية الإنتاجية لمختلف وحدات البنك وإدارته مع التعديل والمراجعة كلما أمكن ذلك.

ثانياً: إنشاء ومتابعة الوقت المسموح به لأداء العمليات المختلفة في وحدات البنك.

ثالثاً: إجراء تحليلات النظم الخاصة بوحدات البنك بناءاً على طلبها أو بناءاً على طلب الإدارة وكلما دعت الحاجة إلى ذلك.

رابعاً: دراسة النظم القائمة وإجراءات تنفيذها بهدف:

- تطوير الخدمة المقدمة للعميل واستحداث أنظمة جديدة تقدم للعميل.
- اقتراح وسائل أكثر سرعة وفعالية لتسجيل المعلومات أو الحصول عليها.
- تبسيط طرق وأنظمة الضبط الداخلي بما يقلل الجهد والتكلفة.

خامساً: دراسة واختيار الأدوات والأجهزة المكتبية الجديدة لتقرير مدى صلاحيتها لأعمال البنك والمفاضلة بين بديلاتها.

سادساً: مراجعة جميع الكتب الدورية التي تصدرها إدارة البنك والتي تتعلق بتعديل في النظم ثم تطويرها أو استحداث أنظمة جديدة.

سابعاً: تقوم بتقديم العون والحلول للمشاكل التي تطرأ على النشاط وتؤثر فيه ولا سيما تلك المشاكل التي تتعلق بالنظم والتي تتم بناء على طلب الوحدة المسئولة عن النظام أو إحدى الإدارات التي يتوافر لديها من الإحصاءات ما يساعدها على اكتشاف المشكلة في وقت مبكر.

ثامناً: وضع وتنفيذ خطة تنظيمية عامة لجميع وحدات البنك الداخلية والخارجية وكذلك الوحدات الخدمية مع تنميط وتبسيط إجراءات العمل بالقدر الممكن.

أسئلة تقويم ذاتي



1. ما هي أهم وظائف التنظيم في البنوك؟
2. لماذا أصبح التنظيم الإداري في المصرف ذا أهمية بالغة؟
3. من الذي يقوم بوضع الخريطة التنظيمية في المصرف؟

4.4 الأدوات والأساليب المستخدمة في تنظيم البنوك التجارية

ومن الأدوات التنظيمية الرئيسة والتي نذكرها فيما يلي نحاول شرح واحدة منها بالتفصيل ما أمكن وهي:

1. الخرائط.
2. تخطيط مكان العمل.
3. أداة التحليل المنطقية.
4. قياس العمل.

1. **الخرائط** : تعتبر من أهم الأدوات التنظيمية وأكثرها فائدة وقد تكون في صورة رسوم بيانية أو تقرير إحصائي أو تجمع الشكلين معاً. ومن أهم ميزات الخرائط إمكانية قراءتها بسهولة وقدرتها على الإجمال والتفصيل في وقت واحد فضلاً عن إمكانية استخراج بعض النتائج فوراً.

ولا يتطلب إعدادها الكثير من الجهد أو التخصص **وأنواع الخرائط هي:**

- الخريطة التنظيمية.
- خريطة توزيع العمل.
- خريطة تبسيط العمل.
- الخرائط الإحصائية.
- خريطة تدفق العمل.

5.4 الخريطة التنظيمية

وتعتبر الخريطة التنظيمية عن هذا الجزء من العمل الذي يقوم به الموظف أو القسم أو أي وحدة عمل في سبيل إنجاز العمل الإجمالي الذي توضحه الخريطة.

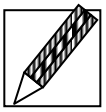
وتفيد هذه الخريطة التعرف مبدئياً على نوعية العمل الذي تقوم به كل وحدة عمل عند البدء في الإجراء التنظيمي.

ولتكوين هذه الخريطة يجب التعرف على الهدف المبدئي من الوحدة المطلوبة ورسم الخريطة التنظيمية عنها، ثم تحدد الوظائف اللازمة لإنجاز هدف هذه الوحدة. وأخيراً تحدد إجراءات العمل التي تتم لتنفيذ الوظائف السابقة. وبعد تكوين هذه المعلومات بوضوح يمكن البدء في تنفيذ رسم الخريطة التنظيمية.

والخرائط التنظيمية تنقسم إلى الشكل الهرمي أو الدائري وعلى الرغم من أن لكل من هذين النوعين مزاياه وعيوبه إلا أن الغالب هو الخريطة التنظيمية التي تأخذ الشكل الهرمي.

ويعبر عن حجم ومستوي الوظيفية بالمربعات والمستطيلات والتي تتناسب أحجامها مع حجم ومستوى الوظيفة وكلما قصر الظل الإداري وعبرت عنه الخريطة التنظيمية يكون أفضل .

تدريب (7)



مستعينا بالرسم ضع تصوراً للهيكل التنظيمي لأحد المصارف؟

6.4 أسلوب وضع التقرير التنظيمي

هناك سبع خطوات رئيسة يمر بها التقرير التنظيمي نلخصها فيما يلي:

1.تحديد قاطع لنطاق الدراسة وأهدافها.
2.تعريف رئيس الوحدة المراد تنظيمها بنطاق الدراسة وأغراضها.
3.تجميع المعلومات عن أسلوب العمل الحالي.
4. اختبار الحقائق.
5. إنشاء خطوات العمل الجديدة.
6. إنشاء الوقت اللازم للأداء.
7. إعداد التقرير النهائي.

الخطوة الأولى : تحديد نطاق الدراسة وأهدافها

تبدأ فور الإحساس بالمشكلة وقد يكون الإحساس ناشئاً من الوحدة القائمة بالعمل التنفيذي أو ناشئاً عن أحدى وحدات الرقابة وتجميع المعلومات أو ينشأ لدى جهاز التنظيم نفسه.

وقد تبدو ظواهر المشكلة كما يلي:

أ- ضغط غير عادي في العمل.
ب- تكرار عدم الضبط الداخلي في الوقت العادي.
ج- اكتشاف تلاعب أو اختلاس أحد العاملين.
د- تكرار شكوى العملاء من سوء الخدمة المصرفية.
هـ- تكرار مخالفة العاملين لخطوات العمل الرسمية.
و- عدم تناسب عائد العملية المصرفية مع تكلفتها.

وعليه فيجب تحديد نطاق وأهداف الدراسة كخطوة أولي فور الإحساس بالمشكلة وتحديد مظاهرها وذلك بتحديد نطاق الدراسة في تفصيل واضح للعلاقات التي تحكم العملية المصرفية المراد تنظيمها والوحدات المشتركة في أدائها . ولا بد من تحديد هذه العلاقة بدقة تامة حتى يمكن تفادي الدخول في فرعيات تدخلنا في متاهات.

الخطوة الثانية : تعريف رئيس الوحدة بالهدف من الدراسة

بعد تحديد نطاق الدراسة والهدف يصبح الطريق أمام المنظمة واضحاً فيحدد مقابلة مع المسئول الأول عن التنفيذ لمناقشة إطار الدراسة.

وتعتبر هذه المقابلة فرصة ممتازة للتعرف على المشاكل الأخرى من واقع التطبيق العملي وخبرة المسئول عن هذا التطبيق فتضاف إلى قائمة الأهداف المطلوب تحقيقها عن طريق هذه الدراسة وقد يقترح عقد اجتماع آخر مع المشرفين والمساعدين لشرح نظام وأهداف الدراسة وبذا يحقق الآتي :

- التعرف على العاملين وكسب ثقتهم مع إمكانية بث الأفكار الجديدة وسطهم.

الخطوة الثالثة : تجميع الحقائق

بعد التعرف على المسئول الأول ومساعديه من أعضاء الوحدة التنفيذية يمكن **تجميع الحقائق عن العمل الحالي مما يأتي:**

1. قائمة العاملين في الوحدة ومرتباتهم (مع تعريفهم أن هذه المعلومات ستظل سرية).
2. وصف العمل لجميع الوظائف في الوحدة.
3. الخريطة التنظيمية للوحدة.
4. تقارير الإنتاج الشهرية وتقارير الإنتاج الكلي للعاملين في الوحدة .
5. برنامج مسئوليات وواجبات كل موظف .
6. خطوات وإجراءات العمل.
7. الوقت اللازم للأداء إن وجد.

وقد لا يتوافر جزء من هذه المعلومات أو كلها لذلك فإنه يجب وضعها كما هي الآن حيث لا يمكن للمنظم وضع تقرير تنظيمي بدون هذه المعلومات أو تحليل أي نظام قائم . ويمكن إعداد خرائط تبسيط العمل ودراسة الوقت والحركة ورسم خريطة لمكان العمل والمساحة المتاحة لكل موظف ومقارنتها بخريطة تدقيق العمل والتأكد من أن كل محطة عمل لها مكانها المناسب. وكذلك لا بد من حصر وتصنيف ووصف للآلات المستخدمة وتوزيعها على محطات العمل المختلفة لكي تقوم بأداء عملها بكل دقة وكفاءة . ومن المعلومات الهامة أيضاً خط سير العميل وفترة بقائه والمسافة التامة لانتظاره التي تفيد المنظم في وضع التقرير التنظيمي.

الخطوة الرابعة: اختبار الحقائق

بعد الحصول علي كافة المعلومات و البيانات اللازمة للدراسة يمكن تحديد المشكلة عن طريق التساؤلات وتحليل هذه المعلومات لاستعمال الأدوات التنظيمية المختلفة السابق الإشارة إليها وتسجيل النتائج التي يمكن الحصول عليها أولا بأول... ومن المعلوم أن أي تطوير ينجم عنه بعض المخاطر المحسوبة **ولابد من توفير الجرأة لتقرير هذه الحقيقة عند التطوير**.

وتسجيل كافة المعلومات و الاقتراحات كحلول للمشكلة وتتناقش مع:

1. المسئول الأول عن التنظيم.
2. المسئول الأول عن الوحدة.
3. القائم عن العمل.

وتقدم هذه المقترحات علي شكل اقتراحات مبدئية قابلة للتعديل و التطوير علي أن يكون المنظم مستعدا لتطوير اقتراحاته في ظل المناقشات مع المسئولين.

بعد التحقق من أن الاقتراحات قد لاقت قبولا من الأطراف المعنية يمكن للمنظم أن ينشأ النظام الجديد وأن يضعه موضع التجربة العملية دون خوف من معارضة أحد مع ملاحظة الآتي:

1. مراقبة أي اقتراحات قد تطرأ أثناء التجربة العملية ويعتبر ذلك من أهم مراحل الدراسة حيث تحسم كل السلبيات ويتم تلافيها .
2. ملاحظة أن النظام الجديد ينفذ دون تحوير.وفي حالة وجود أي انحراف يجب مناقشته بهدوء ودون أدني مقاومة .
3. يجب إنشاء النظم الجديدة من خلال التسلسل الإداري للوحدة وليس من خلال النظم ، فالتعليمات الصادرة من الرئيس المسؤل عن الوحدة تعطيه رضاء نفسياً بالإضافة إلي الحصول علي التعاون من العاملين .
4. لابد من مرور فترة تجربة كافية للتأكد من استيعاب العاملين لها.

وفي هذه الحالة يمكن إعداد:

أ- الخريطة التنظيمية الجديدة.

ب-خريطة تبسيط العمل.

ت-تخطيط مكان العمل المقترح.

ث-الأدوات و الآلات اللازمة لأداء العمل.

ج- خريطة تدفق العمل.

ح- تقارير الإنتاج.

الخطوة السادسة : إنشاء الوقت اللازم للأداء

تأتي هذه المرحلة بعد التأكد من الاتي:

1- اقتناع جميع الأطراف بالنظام الجديد.
2- لا توجد سلبيات تعوق النظام الجديد كما ظهر من التجربة.
3- استيعاب العاملين للنظام الجديد.

ولذلك كله يأتي قياس العمل علي أكمله بعد تعرف العاملين علي أسلوب من أساليب قياس العمل ومقارنة الوقت المسموح به في ظل النظام المسموح به لأداء العمل مع الوقت المسموح به في ظل النظام الجديد وحصر الفروقات.

الخطوة السابعة : وضع التقرير النهائي

وتعتبر هذه الخطوة حاسمة إذ يليها فوراً اعتماد الإدارة العليا للمقترحات وتكتسب صفتها القانونية الملزمة للعاملين **ويمكن إعداد التقرير بالصورة الآتية:**

1. عنوان الدراسة وإطارها و أهدافها.
2. محتويات التقرير.
3. ملخص النتائج و التوصيات فقط مع مقارنة للأعباء و الوفرات العامة والمصروفات الأخرى و النماذج و الآلات.
4. الخريطة التنظيمية المقترحة و الخرائط المكملة لها.
5. صلب التقرير الذي يجب أن يحتوي علي الآتي:
   أ. الغرض من التقرير تفصيلا.
   ب. الإجراءات و الأدوات التي استخدمت في التحليل وطرقه.
   ت. النتائج التي ترتبت علي التحليل وهنا يجب أن تدرج أجزاء من التحليل مع الإشارة إلي البيانات التي استخدمت و كذلك الإحصائيات .
   ث. التوصيات النهائية متضمنة خطوات وتفاصيل العمل الجديدة المقترحة مع الإشارة إلي النتائج التي ترتبت علي تطبيقه.
   ج. عرض الوقت المسموح به للأداء العملي مقارناً بالفعلي القائم.
   ح. الخاتمة و التي تتضمن خطة زمنية لإجراء التطوير المقترح إذا كان التغير من كبر الحيز حيث لا يستطاع إجراؤه مرة واحدة.

أسئلة تقويم ذاتي



1. اشرح الأدوات والأساليب وكيفية استخدامها في الخطة التنظيمية للمصرف؟
2. وضح كيفية عمل الخرائط التنظيمية وأعط أمثلة لها؟
3. قم بإعداد أسلوب تقرير تنظيمي على ضوء دراستك؟ ومعلومات مما تم استيعابه في هذه الوحدة؟
4. عددّ الخطوات التي يتم اتباعها في أسلوب وضع تقرير تنظيمي، وما أهميتها؟

الخلاصة

في نهاية هذه الوحدة ولا سيما بنهاية المقرر أري أن نؤكد ما سبق وطرحناه في تمهيد هذه الوحدة، ألا وهو ضرورة تقويم هذا المقرر وإبداء الملاحظات عليه للاستفادة منها وللتطوير.

إذن.. ما الذي تمت مناقشته في هذه الوحدة؟

بدأنا الوحدة باعطاء فكرة عن الميزانية الموحدة والميزانية الإجمالية والفرق بينهما ، ثم بينا خصائص الميزانية الموحدة وأوضحنا أسباب الزيادة في وسائل الدفع وكيف تتعرف على نقص معدلات نمو الإنتاج القومي.

وفي ثانى قسم طرحت ميزانيات لبنوك تجارية وللبنك المركزي وميزانية اجمالية لبنوك تجاريةوالبنك المركزي. ثم الميزانية الموحدة للبنوك التجارية والبنك المركزي.

وفي القسم الثالث تم تناول بتصنيف الأصول والخصوم بغرض التحليل.

وختامه مسك فقد اختتمنا بالهيكل التنظيمي لإدارة البنوك التجارية، الذي ناقشنا فيه النظريات التنظيمية المختلفة والأقرب للاستخدام في البنوك التجارية ثم وضحنا أهم وظائف البنوك والأدوات والأساليب التي تستخدمها البنوك في تنظيمها وأخري للخريطة التنظيمية– جزء من هذا القسم لأهميتها، ثم انتقلنا لأسلوب وضع التقرير التنظيمي وخطواته السبع، وثم شرحها بالتفصيل ليكتمل بذلك هذا القسم وقد ذيلنا نهاية كل قسم بأسئلة تقويم ذاتي، وخلاله تم ادراج التدريبات المختلفة.

نأمل ألا أن نكون قد أثقلنا عليك، وأن نسعد بلقائك في مقرر آخر، ونتمنى لك السعادة والهناء.

إجابات التدريبات

تدريب 1

الميزانية الموحدة توصل إلي استنباط التطورات النقدية والائتمانية، وتفيد كمؤشر للبنود التي تحتاج إلي رقابة مثل عدم تجاوز المسموح به للسيولة، وتفيد في مكونات وسائل الدفع في الدولة.

تدريب 2

نعم أن الميزانية مرآة عاكسة لحجم الإنفاق الكلي فإذا زاد حجم الإنفاق الكلي الحكومي فإن ذلك يؤدي إلي الاستدانة من الجهاز المصرفي بواسطة الخزانة لتغطية العجز في الموازنة وهذا يعزي إلي أن هناك خللاً في الاستقرار النقدي.

تدريب 3

الاستثمارات المالية هي السندات والأوراق المالية مثل شهامة وشمم.

تدريب4

الودائع: ودائع جارية وودائع لأجل .

فالودائع الجارية لا يشترط في وجودها زمن معين، أما الودائع لأجل فهي محددة بثلاثة أشهر أو ستة أشهر أو عام، ويتم استغلال هذه الودائع في التمويل متوسط الأجل أي في نوع معين من التمويل بعد أخذ موافقة العميل وتستخدم على سبيل المضاربة المقيدة.

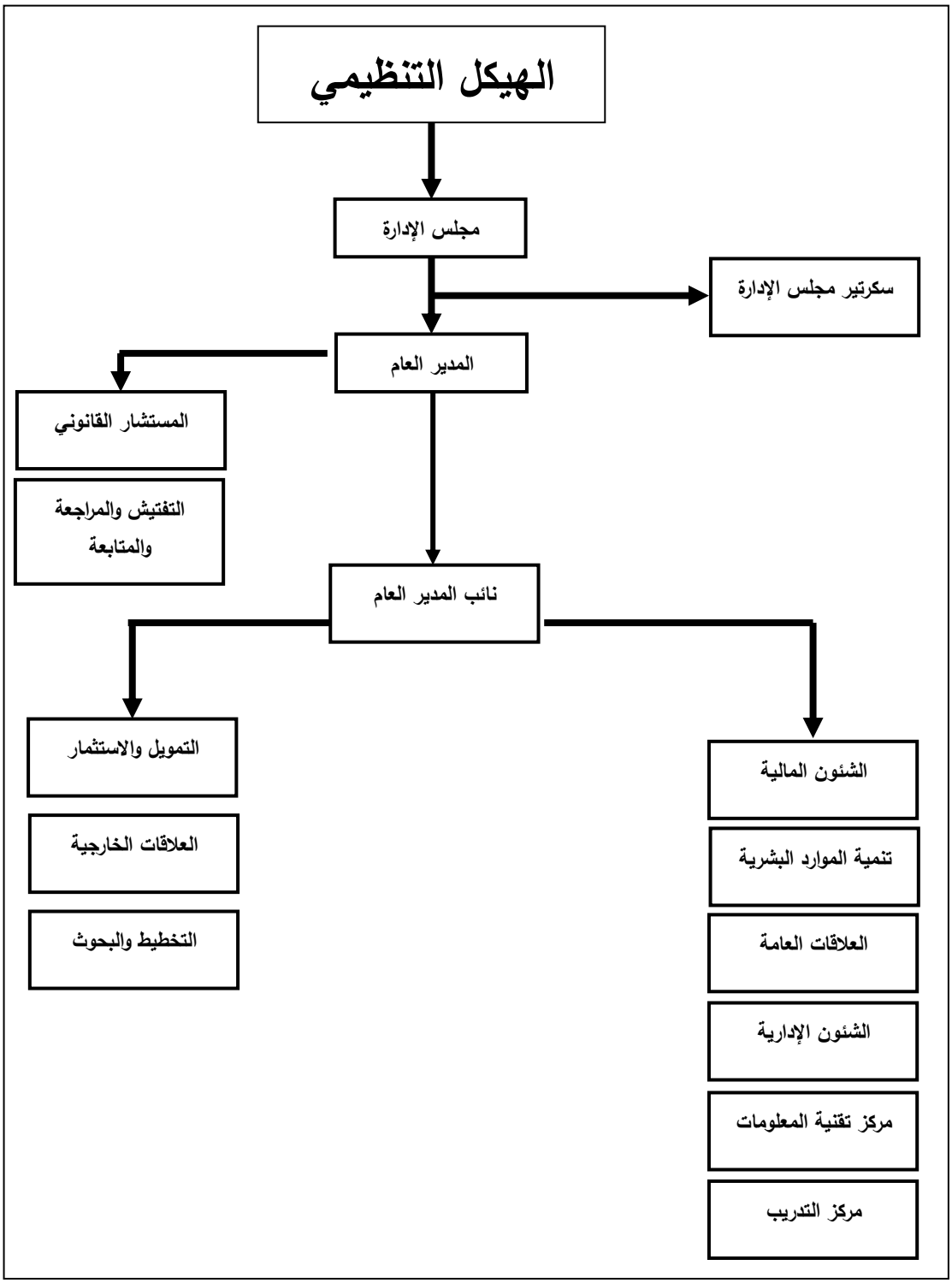
تدريب 5

عبارة عن كمبيالات يتم إيداعها بواسطة الزبون وبعد موافقة البنك على خصمها يتم دفعها للزبون بعد خصم عمولة معينة، وهذه العمولة تكون محددة بنسبة معينة ثابتة لحين استحقاق الكمبيالة وفي تاريخ الاستحقاق تقدم وتصرف ويسترجع البنك قيمتها.

تدريب 6

الذهب الذي يوضع في جانب الأصول في ميزانية البنك المركزي.

تدريب7


الهيكل التنظيمي
مجلس الإدارة
سكرتير مجلس الإدارة
المدير العام
المستشار القانوني
التفتيش والمراجعة والمتابعة
نائب المدير العام
التمويل والاستثمار
العلاقات الخارجية
التخطيط والبحوث
الشئون المالية
تنمية الموارد البشرية
العلاقات العامة
الشئون الإدارية
مركز تقنية المعلومات
مركز التدريب

المراجع و المصادر

1.إبراهيم، محمد نبيل وحافظ، محمد علي: **النواحي العملية و العلمية في إدارة البنوك** 1979م.

2. د. الإمام، محمد محمود: **الجوانب المؤسسية و الإدارية للتكامل الاقتصادي العربي.**

3. الأمين، عبد الوهاب: **التقنية الاقتصادية المشكلات و السياسات المقترحة مع الإشارة إلي البلدان العربية.**

4. م. العجي، ماهر: **دليل الجودة في المؤسسات.**

5. المرضي عبد الله و عبد الحليم، محمد فرح، **الجديد في إدارة المصارف.**

6. المنظمة العربية للتنمية الإدارية وثائق ندوة **اتجاهات عولمة الاقتصاد وأثرها علي الشركات العربية** القاهرة:1996/30/21م.

7. د. تركي إبراهيم سلطان (أستاذ الهندسة الإدارية) – **هندسة التغيير.**

8. تشارلز وجارية جونز **الإدارة الاستراتيجية** جزئية (ترجمة دار المريخ).

9. توماس ماير و آخرون ترجمة **النقود و البنوك والاقتصاد** (دار المريخ).

10. جفري آن الونيثال **إعادة هندسة المنظمة** (ترجمة دار المريخ).

11. د. جواء، شوي ناجي: **سلوك تنظيمي.**

12. د. زكي، رمزي: **مشكلة التضخم في مصر.**

13. د. زين الدين، فريد: **المنهج العلمي لتطبيق الجودة الشاملة في المؤسسات العربية.**

14. د. شيخ إدريس، عبد الوهاب عثمان: **السلامة المصرفية و الاستقرار الاقتصادي.**

15. د. عبد الهادي عادل: **التضخم العالمي و التخلف الاقتصادي.**

16. د. هيجوت، ريتشارد: **العولمة والأقلمة اتجاهان جديدان في السياسات العالمية.**

المراجع الأجنبية

1\ R.W.Powell **– Profit Control**.

2\ J.H.Clements & L.S.Dyer-Balance Sheet And The Lending **Banker**